

العنوان:	الأحزاب السياسية السياسية في إسرائيل ودور حزب العمل في السياسية الإسرائيلية " 1948 - 1977 "
المؤلف الرئيسي:	غوانمة، نرمن يوسف
مؤلفين آخرين:	الروسان، ممدوح عارف (مشرف)
التاريخ الميلادي:	1993
موقع:	إربد
الصفحات:	1 - 415
رقم MD:	566158
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة اليرموك
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الأردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الأحزاب السياسية ، إسرائيل ، حزب العمل ، النظم السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/566158

الفصل الرابع

المباي (حزب العمل الاسرائيلي)

١. نشأة الحزب: تاريخه، ودوره قبل وبعد قيام (الدولة) الاسرائيلية.
٢. افكاره وايدولوجيته.
٣. التركيبة الاجتماعية للحزب.
٤. دور الحزب في الكنيست. والحكومة
٥. دور الحزب في السياسة الداخلية.
٦. دور الحزب في السياسة الخارجية.
٧. تقييم دور الحزب: أسباب نجاحه وفشله.

النتائج:-

يعتبر المباي القوة السياسية الرئيسية في اسرائيل منذ بداية تأسيسه في مطلع الثلاثينات حيث اعتبر اكبر القوى السياسية ليس فقط لدى التجمعات اليهودية في فلسطين بل وفي خارجها . وقد استمر في احتفاظه بمركزه الاول حتى بعد قيام (الدولة) الاسرائيلية عام ١٩٤٨م والى اواخر السبعينات، فكان عدد اعضائه في الكنيست حوالي ثلث مجموع الاعضاء وهكذا فقط كان دائماً الحزب الرئيسي الذي يشكل الحكومات الاسرائيلية.

ويلعب الحزب الدور الكبير في السياسة الاسرائيلية، فكانت اهم الوزارات الاسرائيلية في يده كرئاسة الحكومة، ووزارة الدفاع، والخارجية، ووزارة المالية، والامن، اضافة الى المراكز الاخرى الحساسة من رئاسة (الدولة)، الى السكرتير العام للهستدروت ورئاسة بلديات المدن المهمة. كما ان قادة حزب المباي كانوا اهم الشخصيات في اسرائيل فهم قادة عسكريون اولاً وسياسيون ثانياً. ولهم تأثير كبير على القرار السياسي ومن هنا فقد استطاع المباي ان يكسب دعماً وتأييداً كبيراً من قبل المواطنين، فهو حزب جماهيري وسّع قاعدته الشعبية، وزاد من سلطته من خلال تحقيق وحدة اكبر داخل قطاع العمل في اسرائيل، وتشكيل حزب العمل الاسرائيلي عام ١٩٦٨م. وبعد ان كان حزباً طبقياً، اصبح بعد ذلك حزباً جماهيرياً يهودياً، عمل على الغاء الفوارق الطبقية السائدة في داخل المجتمع، الى جانب تقليص الهوة القائمة في اجور العمال المنتجين والعمال الذين يعملون في الخدمات.

وفي هذا الفصل سنتناول تاريخ نشأة حزب المباي ودوره قبل وبعد قيام (الدولة) الاسرائيلية، ومن ثم ايدولوجيته ودوره في الكنيست والانتخابات الاسرائيلية، مع التركيز على سياسة الحزب الداخلية والخارجية واثرها في تأسيس (الدولة) الاسرائيلية، وتعميق العلاقات الخارجية من اجل ذلك. موضحة في النهاية الاسباب التي دعت الى تراجع المباي في اوائل السبعينات الى ان وصل «تكتل» الليكود للحكم في عام ١٩٧٧م بقيادة مناحيم بيغن.

نشأة الحزب: تاريخه، ودوره قبل وبعد قيام (الدولة) الاسرائيلية:

لقد برز الاتجاه الاشتراكي داخل التيارات العمالية بشكل محدد في فلسطين مع قدوم الهجرة الثانية التي تبدأ من (١٩٠٤-١٩١٤م) حيث قدم آلاف من المهاجرين من الشباب اليهودي الى فلسطين حاملين معهم الافكار الاشتراكية ومتأثرين بمبادئ الماركسية الشيوعية. كما حملوا تشكيلات سياسية متعددة كان بعضها على مستوى متقدم من التنظيم والفكر، كما جاءت مع الدفعة الثالثة من الهجرة (فيما بعد) افكار ومنظمات اخرى، وكانت هذه التنظيمات السياسية امتداداً للحركات الانقسامية داخل الحركة الاشتراكية في شرق اوربا ولها وجهات نظر مختلفة من الناحية الاجتماعية اكثر من السياسية، وذلك بسبب الافكار والتحالف الصهيونية التي دخلت على الاشتراكية واخذت توجهها حسب افكارها واهدافها مما احدث انقسامات وانشقاقات ايديولوجية ادت الى ظهور حركات ومنظمات جديدة^(١).

اما ابرز هذه الفئات العمالية التي نشأت فهي:

١- جماعة بوعالي تسيون (عمال صهيون):-

تأسست عام ١٩٠٦م في فلسطين على يد المهاجرين اليهود الروس من اعضاء الهجرة الثانية، والذين كانوا ينتمون (قبل قدومهم الى فلسطين) الى منظمات الشباب، التي كانت قد تأثرت بافكار بروخوف (١٨٨١-١٩٧١م) الذي كان مؤمناً بالنظرية الماركسية كتفسير لتطور المجتمع الانساني فكان من الطبيعي ان يؤمن ايضاً بحرب الطبقات التي ستؤدي في النهاية الى انتصار الطبقة العاملة وتحقيق مجتمع (العدل)^(٢). وفي عام ١٩٠٦م اعد بروخوف بالاشتراك مع اسحق بن زفي برنامجاً مفصلاً عن الاستعمار الصهيوني علي الاسس الماركسية واطلقا عليه اسم

(١) عزيز العظمة، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) يعقوب شبيط، يعقوب جولد شتاين، حاييم بيثير، قاموس الشخصيات في فلسطين (ارض اسرائيل). (١٩٤٨-١٩٩٩)، دار عام عوفيد تل ابيب، اسرائيل، ١٩٨٣، ص ٣٥٦، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الاردنية، عمان.

علماً بان بروخوف كان قد طرد من حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي في روسيا عام ١٩١٠م بسبب نظراته القومية التعصبية المعادية للماركسية، حيث زعم ان ماركس وانجلز لم يبنيا نظرية علمية للمسألة القومية ونضال الشعوب من اجل التحرر الوطني والقومي وان مفهوم ماركس بصدد الطبقة غير ثابت وغير منسجم فقرّر ان يصلح ويكمل الماركسية، كما اكد على ان للعمال مصلحة في نجاح الانتاج الرأسمالي ما داموا مشتركين فيه للمزيد انظر: داديان، المرجع السابق، ص ٣٢-٥٢.

«برنامجنا»، بهدف تهجير البرجوازية اليهودية الصغيرة، لتشكيل صهيونية بروليتارية تشكل النواة والاداة التنفيذية لمطامع الصهيونية المعروفة^(١)، وتحقيق مطالب البروليتاريا عن طريق النضال الطبقي^(٢).

كما تأثرت هذه الجماعة بأفكار مناحيم سيركن (١٨٦٧-١٩٢٤م)^(٣)، الذي تبني المبادئ الأساسية في الماركسية، ولكن مع تحفظين: الاهتمام بالقيم المعنوية بوضعها قوة محركة في العملية الاجتماعية، الى جانب الاهتمام بالقوى الذاتية وعلى حرية الارادة. وكان «يعتبر ان طرق الماركسية للقيام بالثورة الاجتماعية المطبقة بالنسبة للامم العادية، لا يمكن تطبيقها بالنسبة لشعب فريد كالشعب اليهودي»^(٤)، فهو بذلك ينادي بالعدالة الاجتماعية على اساس المبادئ اليهودية، فهو يرى ان تحقيق الاشتراكية لا تتم بفضل الطبقة فقط، بل بفضل الجماهير اليهودية كلها.^(٥)

٢- هابوعيل هاتسجير (العامل الفتى):-

من المنظمات الصهيونية التي جاءت مع الهجرة الثانية، فقد تأسس هذا الحزب عام ١٩٠٦م وكان شعاره (مبدأ العمل)، وهدفه السيطرة على العمل العربي في فلسطين واحلال العمل العربي محله، الى جانب احياء الاقتصاد اليهودي والثقافة اليهودية، وذلك بنشر اللغة العبرية. كما اخذوا يحققون اهدافهم القومية القائمة على المبادئ الاشتراكية^(٥).

* انظر الفصل الثالث من الدراسة.

(١) عزيز العظمة، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) دارياني، المرجع السابق، ص ٤٤.

xx مناحيم سيركن: هو زعيم صهيوني اشتراكي ومؤلف، ولد في روسيا، وانضم الى جماعة احباء صهيون، اشترك في تأسيس جمعية الطلاب اليهود الروس في جامعة برلين حيث اخذ يدعو الى الصهيونية-الاشتراكية. للمزيد عن سيركن وافكاره انظر: الفكر الصهيوني، المرجع السابق، ص ٢١٥-٢٣٧.

(٣) يعقوب شبيط وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٥٧. كذلك دادياني، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٤) دادياني، المرجع السابق، ص ٥٦. كذلك انظر عزيز العظمة، المرجع السابق، ص ٣٦-٤٠.

(٥) يعقوب شبيط وآخرون، المرجع السابق، ص ١٢٦. كذلك، Walter Preuss, OP. , Cit, P.57.

اما الذي اسس وصاغ افكار هذا الحزب فهو اليهودي البولوني غوردن (١٨٥٦-١٩٢٢م) الذي قال عنه الصهاينة بأنه الاب الروحي لحركتهم الاشتراكية-الصهيونية الى جانب بروخوف وسيركن^(١).

٣- هاشومير هاتسعير (الحارس الفتى):-

ظهرت هذه الحركة في اوروبا الشرقية (بولونيا والنمسا) في الفترة ما بين (١٩١٣-١٩١٩م)، ثم انتشرت الى النمسا وبلدان اخرى. واخذت هذه الحركة تعمل على ارسال روادها الى فلسطين من اجل انشاء المزارع الجماعية^(٢). وكان من ابرز روادها بروخوف ويعقوب حزان، وكانت افكارهم اشتراكية-صهيونية، يدعون الى اقامة (دولة) اشتراكية بالتعاون بين العرب واليهود^(٣). ويتسم هذا الحزب بأنه نواة حركة مسلحة ومدربة تشكلت منها ايام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) منظمة البالماخ المعروفة، وفي عام ١٩٤٨م اصبح حزباً رسمياً يحمل اسم المباش^(٤).

٤- احدثت هعفودا (العمل الموحد):-

تأسس هذا الحزب في فلسطين عام ١٩١٩م ثم انضم الى المنظمة العمالية بوغالي تسيون (عمال صهيون)، وفي عام (١٩٢٩-١٩٣٠م) اتحد هذا الحزب مع هبوعيل هاتسعير (الحارس الفتى) وكونوا حزب المباي^(٥).

وبقيت هذه التيارات الاشتراكية تعمل على ايجاد صهيونية العمل العبري منطلقاً من افكار بروخوف وسيركن وغوردن.

ففي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠م انعقد المؤتمر التأسيسي، وذلك بعدمفاوضات تمت لتوحيد حزبي احدثت هعفودا وهابوعيل هاتسعير، وتم الاتفاق على انشاء حزب اشتراكي صهيوني جديد في فلسطين يدعى مباي (مفجيلية بوغالي

(١) يعقوب شبيط وآخرون، المرجع السابق، ص ١٢٦، كذلك داديان، المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٢) Josef Badi, op, cit, p. 48.

(٣) لياء مجاعص، المرجع السابق، ص ١٠-١٦.

(٤) ابراهيم العابد، المباي (الحزب الحاكم)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٨م، ص ١٨.

(٥) عن نشأة حزب احدثت هعفودا في فلسطين، انظر Yonathan Shapiro, The Formative years of the Israel, Publication, London 1976.

لأرتس اسرائيل) اي (حزب العمال لارض اسرائيل)^(١). وفي هذا المؤتمر تم تحديد اهداف الحزب وهي «شعب اسرائيل في ارض اسرائيل، كامة حرة عاملة، والعمل على الغاء الاستعباد الطبقي وعدم المساواة الاجتماعية في كل اشكالها والعمل على نقل ملكية المصادر الطبيعية ووسائل الانتاج، الى جماعة العمل العام، ومن اجل بناء مجتمع يقوم على العدل والمساواة والحرية»^(٢). وهكذا فمنذ ذلك الحين اصبح المباي الحزب المسيطر الكبير في المجتمع الصهيوني في فلسطين وفي عام ١٩٢٣م تمكن المباي من السيطرة على الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، كما بقي يتولي القيادة الفعلية لليهود في فلسطين. ثم ان الانتداب البريطاني اعترف بالوكالة اليهودية ممثلاً رسمياً لليهود وراعياً لشؤونهم^(٣).

وقد كان انعقاد المؤتمر التأسيسي للوكالة اليهودية في زيورخ عام ١٩٢٩م، وتقرر فيه ان تتنازل المنظمة الصهيونية العالمية رسمياً عن جميع حقوقها ومسؤولياتها الى الوكالة اليهودية الموسعة، واصبحت تعرف باسم المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية. وحسب دستور الوكالة لعام ١٩٢٩م كان رئيس المنظمة الصهيونية هو رئيس الوكالة اليهودية^(٤). وعرفت الوكالة بأنها الذراع التنفيذي للمهام العملية التي كانت توكلها اياها المنظمة الصهيونية، كالهجرة والاستيعاب والاستيطان الزراعي والاستثمار الاقتصادي، من اجل تطوير (الدولة)^(٥). وعندما تم اعلان قيام اسرائيل في ١٩٤٨م لم يتوقف العمل في المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية، ولكنها تخلت عن بعض مهامها (الدولة) الجديدة وتابعت تولي المهام الاخرى

Yanathan Shapiro, op, cit, p. 240.

(٢) حبيب قهوجي، الاحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٦م، ص ١٠٦.

(٣) إبراهيم العابد، المباي، ص ٢٢.

ترجع فكرة انشاء الوكالة اليهودية عام ١٩٢٢م عندما ذكرت الفقرة الرابعة من صك الانتداب انه سيتم تنظيم وكالة يهودية تقدم النصح والمشورة لحكومة الانتداب في المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تؤثر على اقامة الوطن القومي اليهودي، انظر Don Horowitz, Moshe Lissak, Origins of the Israeli party, Palastine Under the Mandate, University of Chicago Press, Chicago, 1978.P.48.

(٤) اسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية (١٨٨٢-١٩٨٢م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٩٥.

(٥) كميل منصور، اثر قيام اسرائيل على وضع المنظمة الصهيونية العالمية، مجلة شؤون فلسطينية العدد (٤٠)، كانون الاول (ديسمبر)، ١٩٧٤، ص ١١١.

ذات العلاقة الوثيقة مع حكومة (الدولة) الاسرائيلية. فقد كان النشاط ذا اتجاهين، وهما تأدية مهام الحكومة الاسرائيلية من الهجرة والاستيطان الزراعي والنشاطات الدعائية خارج اسرائيل، وتشجيع الهجرة والدعم السياسي لاسرائيل وجمع الاموال^(١).

كانت قيادات المنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية في بداية تأسيسها ١٩٢٩م من رجال الصف الاول من الاحزاب الاسرائيلية، فالمراكز الحساسة في الوكالة اليهودية والتي اهمها اللجنة التنفيذية كان يسيطر عليها اعضاء من حزب المباي^(٢). ومنذ عام ١٩٣١م كانت اللجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية قائمة على اساس ائتلاف من الاحزاب الصهيونية الرئيسية، فالعضوية في اللجنتين التنفيذيتين للمنظمة والوكالة اليهودية منذ (١٩٣١-١٩٤٧م) مكونة من ائتلاف الاحزاب الرئيسية اليهودية، وكان اهم تلك الاحزاب حزب المباي الذي حاز على سبعة مقاعد من اصل عشرين مقعداً^(٣). وكان اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية/اللجنة التنفيذية الوكالة اليهودية في الفترة ما بين ١٩٤٦-١٩٤٨م سواء في فلسطين او خارجها تتكون من:

١. دايفيد بن غوريون (المباي) رئيس اللجنة التنفيذية الدائرة السياسية-مكتب الوكالة- لندن.
٢. حاييم غرينبرغ (المباي) مجلس الطوارئ الصهيوني- امريكا.
٣. الياهو دوبيكين (المباي) دائرة التنظيم ودائرة الشباب والرواد وقسم المبعوثين الى الخارج.

(١) عابدين جبارة، الوكالة اليهودية، التنظيم والجباية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٩)، آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ١١٧.

(٢) Don Horowitz, OP, Cit, p. 47.

(٣) اسعد رزوق، المنظمة الصهيونية العالمية (١٩٤٦-١٩٥١م). مجلة شؤون فلسطينية العدد (٢٠) نيسان (ابريل)، ١٩٧٣م، ص ١٢٢.

- يذكر بان الاحزاب الرئيسية الاخرى هي حزب الصهيونيين العموميين، وحازوا على ٩ مقاعد، وكتلة مزراحي حازت على ٤ مقاعد.

وهناك فصل بين اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية واللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. ولكن في التقرير الذي رفع الى المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين في القدس عام ١٩٥١م، ذكر بان جميع اعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية قاموا ايضا بدور الاعضاء في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. انظر، اسعد رزوق، المنظمة الصهيونية العالمية، ص ١٢١.

٤. بيرل لوكر (المباي) دائرة التنظيم في اللجنة التنفيذية وعضو في اللجنة التنفيذية للهستدروت.
٥. السيدة غولدا مايرسون (مائير) (المباي) الدائرة السياسية القدس.
٦. اليعازر كابلان. (المباي) - امانة الصندوق ودائرة الاستيطان الزراعي.
٧. موشية شرتوك (المباي) - رئيس الدائرة السياسية، واشنطن^(١).

كما واصبح اعضاء المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية، قادة ووزراء الحكومة الاسرائيلية، فالدكتور وايزمن رئيس المنظمة اصبح رئيس (الدولة)، وبين غوريون رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اصبح رئيس الوزراء. وكانت الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية جاهزة لتكون وزارة خارجية لاسرائيل، واصبح اعضاء عديدون من اللجنة التنفيذية في فلسطين وزراء^(٢).

وقد تم توزيع الحقائق الحكومية لاعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة والذين اصبحوا اعضاء الحكومة المؤقتة (للدولة) عام ١٩٤٨ على النحو الآتي:-

١. ديفيد بن غوريون (المباي) رئيس الحكومة ووزير الدفاع، رئيس اللجنة التنفيذية-الدائرة السياسية عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية منذ ١٩٣٣م.
٢. موشية شرتوك، (المباي) وزير الخارجية-رئيس الدائرة السياسية للوكالة، عضو اللجنة التنفيذية للوكالة منذ عام ١٩٣٣م.
٣. اليعازر كابلان (المباي) وزير المالية، امانة الصندوق، امين صندوق الوكالة، عضو اللجنة التنفيذية للوكالة منذ ١٩٣٣م.
٤. دايفيد رميز (المباي) وزير المواصلات رئيس القاد ليومي، احد مؤسسي الهستدروت وعضو اللجنة التنفيذية للوكالة.
٥. بيهور شالوم شطريت (المباي-سفاردي) وزير الشرطة، وقاضي، وعضو لجنة تنفيذية.
٦. جولدا مائير (المباي)-سفيرة الاتحاد السوفيتي، وعضو اللجنة التنفيذية للوكالة منذ ١٩٤٨م^(٣).

(١) اسعد رزوق، المنظمة الصهيونية العالمية، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) عابدين جبارة، المرجع السابق، ص ١١٨.

(٣) اسعد رزوق، المنظمة الصهيونية العالمية، ص ١٢٨.

وهكذا فالملاحظ ان هناك علاقة بين الحكومة الاسرائيلية بزعامة حزب المباي الحاكم، وبين الوكالة اليهودية عبر المنظمة الصهيونية العالمية من خلال لجناتها التنفيذية، وقد ادى ذلك الى ان يكون التعاون والتنسيق مشتركاً وواحداً طالما ان الهدف واحد^(١). فالوكالة مرتبطة مع المباي من خلال حركته السياسية واتصاله بمجتمع المهجر^(٢). كما ان حزب المباي تزعم المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية منذ عام ١٩٣٠م ونتيجة لذلك حافظت الحكومة الاسرائيلية على علاقاتها مع المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية بشكل وثيق. ولما كان حزب العمل هو الحزب الحاكم فلا يمكنه ان يتخلى عن رئاسة ادارتي المنظمة والوكالة اليهودية واعطائهما الى حزب معارض من اليمين، هذا مع العلم بأن الوكالة اليهودية هي التي تمول الاحزاب الاسرائيلية، كما انها تنسق مع الحكومة بما يتعلق بمشاريع الهجرة والاسكان والتعليم والاستيعاب وغيرها من الامور التي تشرف عليها (الدولة)^(٣).

ويعتبر منصب رئيس المنظمة الصهيونية/الوكالة اليهودية من اهم المناصب في الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية، وكان يحتله حزب العمل، فقد شغل هذا المنصب منذ عام (١٩٣٥-١٩٦٨م) حاييم وايزمن، وغولدمان، ومن ثم ترأس اريه بنكوس (مباي) عام ١٩٧١م المنظمة الصهيونية وادارة الوكالة اليهودية وبعد وفاته عام ١٩٧٣م، اصبح اريه دولتسين رئيساً بالوكالة الى ان تم انتخاب بنحاس سابير رئيساً للادارتين عام ١٩٧٤م، ولكنه توفي في آب عام ١٩٧٥م واصبح اريه دولتسين مرة اخرى رئيساً ولكن بالوكالة والسبب في تولية المنصب كونه من حزب الاحرار التابع لليكود المعارض للمباي^(٤). وكان حزب المباي لا يريد ان يتخلى عن منصب رئيس ادارة الوكالة والمنظمة، فعند وفاة سابير اخذ حزب العمل يبحث عن مرشح من نفس الحزب فكان من اهم المرشحين، اباييان وموشي دايان واسحق نافون وابراهيم حيرمان واسحق بن اهرن ويغال يادين، ولكن الاختيار وقع على يوسف الموجي نائب حزب العمل ورئيس بلدية حيفا ووزير العمل سابقاً^(٥). ويذكر بان انتخاب

(١) Don Horowitz, op, cit, p. 47.

(٢) حامد ربيع، من يحكم تل ابيب، ص ٣٠٧.

(٣) يوسف حمدان، الوكالة اليهودية والادارة الصهيونية من سابير الى الموجي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٥٥)، آذار (مارس)، ١٩٧٦، ص ٨٦-٨٧.

(٤) يوسف حمدان، المرجع السابق، ص ٨٥. انظر كذلك، اسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٥) يوسف حمدان، المرجع السابق، ص ٩١.

الموجي كان رغبة من حزب العمل الذي كان يريد ان يحافظ على سيطرته على الوكالة اليهودية والمؤسسات ذات التأثير على وضع السياسة^(١). ولكن في انتخابات عام ١٩٧٦م اصبح دولتسين رئيساً بالوكالة بعد الموجي حتى عام ١٩٧٧م حيث تم تثبيته رئيساً اصلياً^(٢). وبهذا اصبح المباي هو المسيطر على (الدولة) الاسرائيلية، واخذ يوجه اهدافه ونشاطاته من خلال المنظمة/ الوكالة اليهودية، وكانتا تعبيرين لمسمى واحد، فالمنظمة تعني مجموعة النشاطات الصهيونية خارج اسرائيل، اما الوكالة فهي تعني مجموع النشاطات الصهيونية داخل (الدولة)^(٣).

وقد سيطر المباي كذلك على الهستدروت قبل الانتداب، ولا يزال يسيطر حتى الآن، وكان الهستدروت قد تأسس عام ١٩٢٠م، وبلغ عدد اعضاء الهستدروت عند نهاية الانتداب البريطاني نحو ٧٥٪ من مجموع اليهود ذوي الرواتب والاجور ولكن بعد عام ١٩٥٩م عمل الهستدروت على توحيد اتحاداته التجارية رسمياً، ولكن ذلك لم يطبق عملياً حتى عام ١٩٦٥م^(٤). كما ان العضوية اصبحت مفتوحة لجميع الاتجاهات الحزبية، الى جانب اصداره لقرار بفتح الابواب امام العمال العرب لعضوية النقابات المهنية في الهستدروت. وفي الستينات فتح مجال العضوية الكاملة امامهم حيث عدل اسمه من «نقابة العمال العامة للعمال اليهود في اسرائيل»، الى «النقابة العامة للعمال في اسرائيل»^(٥). هذا وفي عام ١٩٧٤م كان هناك ٤٨٪ من مجموع الموظفين العرب البالغ عددهم ١٠٩,٠٠٠ و ٦٧٪ من العمال العرب بالاجرة والبالغ عددهم ٧٨,٠٠٠ - اعضاء في الهستدروت، ويتمتعون بحماية الاتحاد والضمان الصحي وخدمات اخرى^(٦). وعلى الرغم من ان العمال المنضمين لنقابات الهستدروت لم يكن يفرض عليهم اي اتجاه سياسي معين، الا ان معظم هؤلاء كانوا ذوي ميول صهيونية حيث كانت جميع توجهات الهستدروت تهدف الى بناء (الدولة) عن طريق هجرة العمال اليهود الى فلسطين ومساعدتهم في الاستقرار هناك^(٧). هذا وقد اكد بن

(١) يوسف حمدان، المرجع السابق، ص ٩١.

(٢) اسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية، ص ١٩٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٤) Sammy Smooha, Op. Cit, p. 135.

(٥) غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٤٢-٤٤.

(٦) Sammy Smooha, op. cit, p. 136.

(٧) Yonathan Shapiro, op. cit, p. 42.

غوريون السكرتير العام للهستدروت (١٩٢١-١٩٣٥م) على ذلك بقوله: «بدون الهستدروت اشك في اننا سنحصل على دولة»^(١). وقد كان اغلبية اعضاء الهستدروت ينتمون الى حزب المباي، مما جعل المباي يلعب الدور الكبير في عمليات صنع القرار في مؤسسات الهستدروت المركزية في انتخاباته القيادية، حيث كان يحصل دائماً على الاغلبية في انتخابات الهستدروت^(٢). ويذكر علي محمد علي عن كوك: «ان حزب المباي يسيطر على هذا العملاق الضخم ويحتكره لنفسه ويسيره على حسب أهوائه ومصالح اعوانه»^(٣). وكان يدير الاتحاد مؤتمر الهستدروت وينتخب اعضاء المؤتمر كل اربع سنوات مرة حيث تجري الانتخابات على الطريقة السرية الديمقراطية حسب قوائم الاحزاب، وقد كانت نتيجة انتخابات الهستدروت في مؤتمره التاسع عام ١٩٥٩م، كما يلي:-

المباي ٥٥,٤٣٪، احدوت هعفودا ١٧,٣٪، الميام ١٣,٩٢٪، عمال صهيون ٥,٧٧٪ الصهيونيون العموميون ٣,٤٨٪، الشيوعيون ٢,٧٩٪^(٤). وينتخب مجلس المؤتمر لجنة تنفيذية وكانت هذه اللجنة في عام ١٩٦٠م مشكلة من ليفي اشكول وزير المالية وجولدا مائير وزيرة الخارجية وتامير رئيس بلدية تل ابيب وكلهم اعضاء في حزب المباي. وتقوم اللجنة بتنفيذ القرارات اللازمة لأي مسألة من غير ان يقدموها الى مؤسسات الحزب الاخرى^(٥). واللجنة هي التي تعين مجلس ادارة او المكتب التنفيذي (فادا ميراكيزيت) ويتكون هذا المجلس من ثلاثة عشر عضواً ثم ازداد عدد اعضائه في الستينات الى سبعة عشر عضواً واغلبيتهم من حزب المباي^(٦). ويتولى هذا المكتب مسؤولية جميع الاعمال اليومية لل نقابات واللجان العمالية، وينتخب المجلس التنفيذي ادارة عامة تتكون من ٥٨ عضواً يمثلون كافة اقسام الهستدروت الاقتصادية وكانت نسبة اعضاء المباي في هذه اللجنة حوالي ٥٧,٧٤٪ واحدوت هعفودا ١٤,٦١٪

(١) كذلك.. Moshe Pearlman, Ben Gurion Looks Back, Weiden Feld and Nicolson, London, 1965, p51.

تهاني هلسة، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) Petter Medding, op. cit, p. 184.

(٣) علي محمد علي، المرجع السابق، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٤) غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٤٠٤.

(٥) Petter Medding, op. cit, p.p 186-187.

(٦) Ibid, p, 185 كذلك، عادل حامد جادر، الهستدروت، ص ٤٣-٤٤

عام ١٩٥٩م^(١). وكان جميع زعماء النقابات ورؤساء الادارات المالية والتجارية والصناعية وجميع محرري الصحف التابعة للهستدروت اعضاء في حزب المباي^(٢). واهم تلك الصحف (دافار) التي تعتبر من اشهر الصحف المحلية ويصدر عنها ايضاً صحيفة تعرف باسم (أومر) للمهاجرين الجدد^(٣). ومن خلال هذه الصحف تمكن المباي من التأثير على الرأي العام في اسرائيل وبشكل فعال.

ويتبين من خلال التنظيم الاداري للهستدروت ان صانعي السياسة في الهستدروت هم نخبة قادة حزب المباي، وكانوا يختارون مباشرة من هيئات حزب المباي التنفيذية^(٤). ولهذا فان المباي يعتبر المسيطر داخل الهستدروت ومن يسيطر على الهستدروت فإنه يسيطر على اسرائيل. لانه كما ذكر حامد ربيع: «لا يجوز النظر الى الهستدروت على انه مجرد قناة من قنوات الاتصال بين التنظيم السياسي والطبقة العاملة فهو مركز من مراكز السلطة وموقع من مواقع اتخاذ القرار السياسي»^(٥). ولا يزال المعراخ يسيطر على الهستدروت ولم يؤثر تراجعهم في انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧م على قوته، فالمباي هو الذراع السياسي للهستدروت والهستدروت هو الذراع الاجتماعي لحزب المباي وبذلك يسهل تخفيض المتناقضات القائمة داخل المجتمع الاسرائيلي^(٦). وقد اشرف المباي ونظم حياة اليهود في فلسطين من خلال خلق حركات تعاونية واسعة تهدف الى تقوية (الدولة) عسكرياً واقتصادياً. وكانت اولى هذه الحركات، حركة الكيبوتز التي نشأت نتيجة ازدياد الهجرة الى فلسطين، خاصة من البلاد الاشتراكية حيث التقاليد والافكار واحدة، فأخذ المهاجرون يوحدون انفسهم من اجل البقاء وتحقيق هدفهم بتكوين زراعة يهودية^(٧). ويرتبط الكيبوتز بعلاقات وثيقة مع الاحزاب السياسية الاسرائيلية خاصة الجناح اليساري منها، فهو يعتبر حصن للاحزاب العمالية، وعليه فقد لعب الدور البارز بين العناصر

(١) علي محمد علي، المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٣) ليلى القاضي، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٤) Peter Medding, op, cit, p. 187

(٥) حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي-الاسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٥٣

(٦) عادل حامد جادر، الهستدروت، ص ٥٣.

(٧) حاييم دارين، المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦.

التقدمية في المجتمع الاسرائيلي، لان معظم اعضاء الكيبوتز الواحد ينتمون الى حزب سياسي واحد^(١).

وهناك اربع منظمات قومية رئيسة للكيبوتزات تضم اكثر من ٩٠٪ من مجموع الكيبوتزات في اسرائيل (ايحود هكيبوتزيم وهكيبوتزوت)، اي اتحاد الكيبوتزيم و الكيبوتزات، و (هكيبوتز هارتس)، اي الكيبوتز القطري، (وهكيبوتز هامئوحاد) اي الكيبوتز الموحد، الى جانب (هكيبوتز هداني) اي الكيبوتز المتدين^(٢). وكل من هذه المنظمات مرتبطة بالاحزاب التالية: المباي والمبام واحدوت هعفودا وحزب المفدال على التوالي^(٣). وتشكل الكيبوتزات جزءا لا يتجزأ من الحركة العمالية الاسرائيلية، اذ ان حوالي ٨٠٪ من الكيبوتزات منتسبة الى منظمة العمل الاسرائيلية العامة الهستدروت، وتعتبر جزءاً من مشاريعها الاقتصادية^(٤). وقد كانت اغلبية قيادة حزب المباي من اعضاء الكيبوتز وينتمون له مباشرة، ففي عام ١٩٤٢م كان خمسة من بين سبعة الذين يشكلون الامانة الداخلية للحزب من الكيبوتز^(٥). وفي عام ١٩٥١م كان حوالي ٣٠٠ من اعضاء حركة الكيبوتزات متواجدون في أنشطة مختلفة في داخل المباي^(٦). وفي انتخابات الكنيست عام ١٩٦١م كانت اغلبية اعضاء الكيبوتز ينتمون الى الاحزاب الرئيسية الثلاثة مباي ومبام واحدوت هعفودا فقد كان هناك ٦ نواب من اصل ٨ نواب من الكيبوتز اعضاء من احدوت هعفودا، كما ان ٨ نواب من اصل ٢٤ نائباً من الكيبوتز اعضاء في المباي، و٦ نواب من اصل ٩ نواب من الكيبوتز اعضاء في الكنيست من حزب المباي^(٧). وكان لحركة الكيبوتز تمثيل ايضاً في الوزارة من خلال الوزراء الذين خرجوا منها وكونوا حكومات ائتلافية منذ عام ١٩٦٥م. فقد كان هناك ٨ من اعضاء الكيبوتز من المبام واحدوت هعفودا مشاركين كوزراء في الحكومة

(١) حاييم دارين، المرجع السابق، ص ٧٥ كذلك Uri Avenery, Israel Without Zionist, The Macmillan Company, New York, 1970, p. 170.

(٢) حاييم دارين، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٣) Alan Arian, Ideological Change In Israel, The Press of case Western Reserve University Cleveland, 1968, p. 72.

(٤) حاييم دارين، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٥) Petter Medding, op, cit, p. 22.

(٦) Ibid, p.24

(٧) Asher Arian, op cit, p. 212, كذلك Alan Arian, Ideological change, op, cit, p. 81.

الائتلافية^(١). وفي الحكومة الائتلافية كان لكل حزب على الأقل نائب في الكنيست من الكيبوتز، وهذه الأحزاب قدرت بـ ٧٥ من ١٢٠ صوتاً في الكنيست، مما جعلها تسيطر على مجموع الوزارات، وعددهم ١٨ وزيراً ولهؤلاء ٧ وزراء ومساعدان اثنان من أعضاء الكيبوتز، وكان ثلاثة منهم من حزب المباي واحدوت هعفودا واثنان من الميام وواحد من بوعالي اغودات^(٢). كما ان ٣٠٪ من القيادات العسكرية من فئة الضباط والقيادات تنتمي الى الكيبوتز^(٣). كما ان ٢٥٪ من القيادات السياسية للمباي ينتمون الى الكيبوتز^(٤). نذكر منهم ليفي اشكول وبنحاس لافون، وقد تقلد هؤلاء وزارات مهمة في داخل (الدولة) الاسرائيلية^(٥).

و يدعم اعضاء الكيبوتز الاحزاب في حملاتها الانتخابية، ففي انتخابات عام ١٩٦٥م كان التصويت لحدوت هعفودا قد وصل بنسبة ٩٤,٨٪ والمباي ٨٠,٥٪ من مجموع الاصوات^(٦).

من هنا يمكننا القول بان اعضاء الكيبوتز قد وجدوا في (الكنيست)، وفي الوزارات المختلفة، في داخل الهستدروت وفي مختلف الوكالات الاخرى في اسرائيل كما وجدوا في داخل الجيش الاسرائيلي وفي مختلف القيادات والاعمال في الجيش كما ارتبط المباي بمجتمع الموشاف من خلال روابط وصلات تاريخية وتداخل القيادة واجتذاب الاعضاء على نطاق واسع وفق اسس فردية، فقد كان حزب المباي هو الحزب الذي حظي بولاء واخلاص الموشاف^(٧). وقد مثلت الموشافيم في حزب المباي حوالي ١٠٪ من قوة الحزب، وذلك في فترة الاربعينات مقارنة بـ ٤٠٪ من حركة الكيبوتزات، ولم تضم القيادة العليا للحزب سوى قلة من مندوبي الموشافيم، وكان المباي يعتمد على الموشافيم للحصول على الدعم والمساندة اثناء عملية الانتخابات^(٨). ويذكر بان

(١) Alan Arian, Ideological change, op. cit, p.82.

(٢) Ibid, p. 82.

(٣) حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي الاسرائيلي، ص١٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص١٥٦.

(٥) Asher Arian, OP. Cit, p. 212.

(٦) Alan Arian, Ideological change, p.84.

(٧) Petter Medding, op, cit. 35.

(٨) Ibid, p.36-37.

الموشافيم اعضاءه من المهاجرين السفارديم الذين يمثلون اغلبية سكان المجتمع الاسرائيلي^(١). وكانت عضوية المباي في الموشافيم ترتفع بشكل ملحوظ، ففي عام ١٩٥٠م، وصلت ٦١٧٤، اي بنسبة ٩,٢٪ من عضوية الحزب، وفي عام ١٩٥٦م ازدادت الى ١٠.٧٠٧ عضواً، ووصلت في عام ١٩٦٤م الى ١٤٦٠٠ عضواً، وذلك بعد حملة قوية لاجتذاب الاعضاء للحزب. وكان هذا له اثره في انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٩م و ١٩٦١م حيث كسب المباي بما لا يزيد عن ٧٠٪ من اصوات اعضاء الموشافيم ويذكر بان هذه النسبة قليلة بالمقارنة مع حركة الكيبوتز، وذلك بسبب تدني مستوى الالتزام السياسي والايديولوجي عند اعضاء الموشافيم للحزب السياسية بشكل عام وحزب المباي بشكل خاص^(٢). ولكن سيطرة المباي على الوكالات الادارية الرئيسية المعنية باستيعاب المهاجرين اخذت تعمل على تعريفهم بالحزب وتطوير الولاء (للدولة) وتدريب المهاجرين الجدد للدخول الى الحزب، وكان المدربون ومندوبو ادارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية من اعضاء حزب المباي^(٣). هذا وقد كانت الاحزاب السياسية الاخرى تعمل على استدراج هؤلاء المهاجرين، وكان يتم ذلك من خلال قدوم المهاجرين الجدد الى فلسطين حيث يتم توزيعهم على اتحادات المستوطنات، وبالتالي على الاحزاب حتى قبل وصولهم، الامر الذي لا يترك لهم فرصة لتحديد التوجه السياسي لهم والتزامهم الحزبي. كما كان يتم اجتذابهم خارج وداخل اسرائيل من قبل مندوبي الاحزاب السياسية^(٤). وقد ظل الموشافيم الخزان الاحتياطي لحزب المباي، ففي انتخابات عام ١٩٦٥م حصل جناح رافي على ٢٢,٢٪ من الاصوات من الموشافيم والمباي على ٥٥,١٪^(٥).

بالاضافة الى هذه المنظمات الاقتصادية والاجتماعية التي سيطر عليها المباي، هناك منظمات عسكرية وشبه عسكرية اوجدها المباي، فالمباي هو الذي عمل على اقامة وتنظيم وتسليح وتدريب منظمة الهاجانة (منظمة الدفاع) التي لعبت الدور البارز في حرب ١٩٤٨م ثم تحولت الى جيش نظامي الذي سمي بـ (زاحال). كما ان المباي هو الذي اوجد منظمة الشباب الطلائعيين (الناحال). وقد تم انشاء هذه المنظمة

كذلك، Petter Medding, op, cip. 37.

Alan Arian, Ideological change, p. 215.

Petter Medding, op, cit. p. 37.

Ibid, p. 38.

Ibid, pp.38-39.

Ibid, p. 44.

تحت اشراف حزب المباي عام ١٩٤٨م ووزارة الدفاع التي كان يترأسها بن غوريون وكان قد ربطها بالجيش الاسرائيلي. وقد اهتمت هذه المنظمة باعداد الشبيبة اليهود للمشاركة في المعارك بعد تربيتهم وغرز الثقافة العبرية والتاريخ العبري في اذهانهم ومن ثم ربطهم بالعمل الزراعي، فكان هدفها الاساسي هو دمج هؤلاء بالحياة العسكرية-الزراعية^(١). وفي عام ١٩٦٠م قام الصندوق القومي اليهودي بأنشاء نقاط استيطانية في مناطق الحدود لمراقبة هذه المناطق من التسلل العربي. وكانت العمليات الاستيطانية لناحال تدار عادة من قبل قسم خاص يوجد في الجيش الاسرائيلي^(٢).

وبهذا اصبح المباي القوة الرئيسية في داخل المجتمع الاسرائيلي فهو المترس لجميع الهيئات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في فلسطين . كما استطاع ومن خلال اهداف هذه الهيئات المتقاربة ان يلحم المجتمع الاسرائيلي، وان يحدث بعض التنسيق والوحدة من خلال توجيهها الى الاهداف الصهيونية. كما استطاع المباي ومن خلال السيطرة على الوكالة اليهودية والهستدروت ان يمتلك خبرة واسعة في مجال العمل الاداري وان يتولى مقاليد الحكم بعد قيام اسرائيل بكل سهولة وخبرة كبيرة من اي حزب آخر^(٣).

أفكاره وايدولوجيته

يقصد بالايدولوجية، بأنها نظام الافكار المتداخلة، كالمعتقدات والتقاليد والمبادئ والاساطير التي تؤمن بها جماعة معينة او مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والاخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية والنظامية وتبررها في نفس الوقت. وتقوم الايدولوجيات بمهمة التبريرات المنطقية والفلسفية لنماذج السلوك والاتجاهات والاهداف واوضاع الحياة العامة السائدة، والجدير بالذكر ان ايدولوجية اي شعب تنطوي على تفسير واعادة صياغة اطر مرجعية ايدولوجية بديلة^(٤).

(١) عبده مباشر، المؤسسة العسكرية الاسرائيلية (الاستراتيجية، البناء، الاطار الفكري)، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٨١، كذلك، ١٤٣-١٤٤، Ben Gurion Looks Back, op, cit, pp.

(٢) عبد الرحمن ابو عرفه، المرجع السابق، ص ١٧٦-١٧٧.

(٣) ابراهيم العابد، المباي، ص ٦٤.

(٤) محمد على محمد، السيد عبد العاطي السيد، ساميه محمد جابر، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٢٣٤.

واذا نظرنا الى الاحزاب الاسرائيلية نجد انها نشأت خارج اسرائيل وفي دول اوروبا الشرقية، حيث استمدت افكارها وايدولوجيتها من المعتقدات الاشتراكية الماركسية- الى جانب الافكار الصهيونية. وعندما تأسس حزب المباي فقد استمد ايدولوجيته من حزب العمل الموحد (احدوت هعفودا)، الذي كان ذا وجهات نظر اشتراكية. والعامل الفتى الذي كان ذا وجهة اشتراكية تختلف عن حزب العمل الموحد. كما أن حزب عمال صهيون كان معروفاً بأنه متأثر بافكار بروخوف ذو الاتجاه البرجوازي والقومي والاشتراكي الاصلاحى، حيث كان يؤكد على المصالح القومية والتعاون الاشتراكي الاصلاحى بين العمل ورأس المال^(١).

وهناك سيركن الذي صرح: «بأنه لن يتم تحقيق قيام الصهيونية الا ببناء الاشتراكية، اليهودية وانه يجب ان تمتزج الاشتراكية مع الصهيونية، لان الاشتراكية تتطابق مع رغبات وآمال اليهود^(٢)». وكذلك جوردن الذي صاغ شعار الصهيوني وهو الرجوع الى الارض، وضرورة انشاء مجتمع تعاوني زراعي في فلسطين^(٣). وقد تأثر بهذه الايدولوجية حزب العامل الفتى، حتى ان حركته دعيت (بدين العمل)، لانها كانت تعتبر ان القومية اليهودية تعني احياء (الشعب) اليهودي من خلال العمل الجسدي الشاق وقبول المسؤولية الجماعية^(٤)، وهناك ارلوزورف الذي ادخل مفهوماً مختلفاً وهي الاشتراكية غير الماركسية^(٥).

ان هذه المرتكزات الايدولوجية لحزب المباي هي عبارة عن خليط من مختلف التعاليم الاشتراكية، الى جانب التعاليم البرجوازية التي وجدت في هذا الحزب، فالحزب ليس حزباً يسارياً لا في برامجهم ولا في مواقف العملية، حتى تعبيره عن الاشتراكية ارتبط بالصهيونية، وقد عبر بن غوريون عن الاشتراكية التي ارتبطت بالصهيونية بقوله: «ان الحركة التي ولدت ووطدت حزب العمل الاسرائيلي تنبع من ثلاثة مصادر هي: تعاليم ونبؤات انبياء اسرائيل والثورات الوطنية والاجتماعية وحماسة الرواد، وان هذه المصادر انعكست في موجات الهجرة للاجيال الجديدة الى

(١) داردياني، المرجع السابق ص ٢٤، كذلك، انظر، عزيز العظمة، المرجع السابق ص ٤٤-٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦، كذلك، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣) داردياني، المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٤) ابراهيم العابد، المباي، ص ١٦.

(٥) Josef Badi, Op.Cit p.46.

بلادنا»^(١). كما صرح ابا اييان: «ان ايديولوجية ما يسمى حركة العمل الصهيونية تجمع مذاهب عديدة منها قديم وثمره تقاليد النبوة، وبعضها الاخر جديدة ومنتوج التقدم الاجتماعي وانسانية جيلنا العلمية»^(٢).

وكان بن غوريون قد عزز الافكار الاشتراكية في حزب المباي عندما انعقدت الدورة الثالثة للمؤتمر التاسع لحزب المباي في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٦٣م وفي المؤتمر العاشر المنعقد في فبراير (شباط) عام ١٩٦٥م، كما ان بركات السكرتير العام لحزب المباي سابقاً كان قد ذكر: «ان ابناء المجتمع الاشتراكي في اسرائيل هدف اساسي لحزب المباي ويستخدم الحزب كل وسائل الاجبار الاجتماعي والحكومي لتقليل الفجوات الموجودة في مستوى دخل مجموعات السكان المختلفة»^(٣). ان نظرة متفحصة لهذا التراث الفكري تبين لنا ان الاتجاه القومي بارز فيه بشكل واضح الى درجة انه يشكل الاطار والارضية الفكرية الاساسية للاشتراكية الذي يدعو لها. فقد استخدم حزب المباي هذه الايديولوجية من اجل استقبال المهاجرين واستيعابهم وايجاد اماكن العمل والسكن لهم. كما كان بحاجة الى الحديث عن الاشتراكية والعدالة والمجتمع الجديد الذي سيقام على هذه المفاهيم لتعبئة هؤلاء المستوطنين وجلبهم بهذه الافكار الاشتراكية الصهيونية من اجل الوصول الى مشروع بناء الوطن القومي اليهودي^(٤). وهكذا فان المباي حزب صهيوني اشتراكي في آن واحد، وهو يجمع بين القيم والمفاهيم الطبقية، وبين القيم والمفاهيم القومية ويوحد بينهما بشكل عضوي وثيق فقد عبر المباي عن مفاهيم القومية بايمانه وعمله على تجميع الشعب اليهودي، واخذ يعلن بروح الصهيونية عن الهجرة اليهودية وتكثيفها في داخل فلسطين حين ذكر «ان الدولة ليست هدفاً في حد ذاتها وانما هي وسيلة لتحقيق الاهداف الصهيونية، وان خلق الدولة لا ينتقص من الحدود التاريخية لارض اسرائيل»^(٥). واكدها بن غوريون في رسائله قائلاً: «يجب علينا ان نوضح للامم المتحدة انهم لا يستطيعون ذر الرماد

(١) داد ياني، المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٢) داردياني، المرجع السابق، ص ١٧٢.

من المعروف عندما قدم المهاجرون اليهود من اوربا الشرقية حملوا معهم الافكار والايديولوجية الاشتراكية التي كانت قد طبقت في البداية، وهذا ما يوضحه الجدول عندما نادى بالعمل للجميع ولكن تحولت الاشتراكية بعد ذلك إلى الرأسمالية وتقترب من المصالح الغربية.

(٣) صابر طعيمة، المرجع السابق، ص ٣٥١، نقلاً عن جور وسليم بوست، ١٩٦٥م.

(٤) حبيب القهوجي، الاحزاب والحركات السياسية، ص ١٠٩.

(٥) Ben Grion Looks Back, Op.Cit, P.238.

في عيوننا من خلال حملة الطمأننة، ويجب علينا ان نصارحهم، ونقول لهم: ان الشعب اليهودي يهيمه شيء واحد هو الهجرة الواسعة المنتشرة التي هي المعنى والهدف الوحيد للوطن القومي»^(١). كما دعا ليفي اشكول عام ١٩٦٥م الى الهجرة حين صرح امام المهاجرين الذين قدموا الى البلاد: « يجب علينا ان نبني دولتنا على صورة تجذب المهاجرين الجدد من البلاد المتقدمة، واضاف ان الشعب اليهودي في العالم يتطلع الى ما ستحققه دولة اسرائيل. كما ان العالم غير اليهودي ينظر الى ما سيعمله اليهود عبر هذه الفرصة التي اتاحت لهم بانشاء دولة لهم»^(٢).

وفي عام ١٩٦٧م صرح ليفي اشكول قائلاً «اعود واناشد يهود الشتات للهجرة الى ارض اسرائيل، والاشتراك معنا في بناء الوطن، فالهجرة هي الآن اكثر من اي وقت مضى، حاجة حيوية للشعب والدولة، فليأت اخوتنا ويأخذوا معنا قسطاً كاملاً من التحديات الكبرى التي تواجهنا اليوم»^(٣). وقد اكد ايضاً موشيه أرام عضو الكنيست عام ١٩٦٧م، على اهمية الهجرة اليهودية وزيادتها في داخل البلاد قائلاً «اننا نشق طريقنا نحو المستقبل ونحن مكللون بالانتصارات، ولكننا ايضاً مثقلون بالهموم والمهام الامنية والاقتصادية والاجتماعية، فلاحتمالات كبيرة والاضطرابات كثيرة. لم نصل بعد الى الراحة والطمأنينة، ما لم يجتاحنا مرة اخرى تيار قومي من الهجرة من جميع الانظمة. وينبغي للحركة الصهيونية ان تمنح الشباب قبل ذبولها، وان تمنح القوة والارادة والحماسة لدفع يهود العالم والاستقرار في الوطن لبنائه وبناء انفسهم فيه»^(٤).

ومن اجل تكثيف الهجرة صدر قانون العودة عام ١٩٥٠م الذي سمح واعطى الحق لكل يهودي بالعودة الى بلاده (اسرائيل) وكان بن غوريون قد خطب في جلسة الكنيست المنعقدة في ٣ تموز عام ١٩٥٠م حيث ذكر: «ان قوانين دولة اسرائيل هي فقط تحكم مواطنيها. صحيح ان الدولة لم تنشأ الا من سنتين لكن جذورها تمتد الى فترات قديمة وقانونها مقتصر على مواطنيها، لكن ابوابها مفتوحة الى كل يهودي اينما كان، هذه ليست دولة يهودية فحسب، لان اليهود هم الاغلبية في سكانها بل انها

(١) رسائل بن غوريون، ترجمة الملكة دينا عبد الحميد، دار القدس، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٦٤.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص ٢٨٤.

(٣) محاضر الكنيست (١٩٦٧-١٩٦٨)، ص ١٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٩-٦٠.

دولة لجميع اليهود اينما كانوا، ولكل يهودي اينما كان يريدھا»^(١). واكد على «ان دولة اسرائيل ستكون مفتوحة الى الهجرات اليهودية من جميع البلاد. كما ندعو الشعب اليهودي في العالم بالانضمام الى جانبنا في مهمة الهجرة والبناء للوقوف الى جانبنا في سبيل تحقيق حلم الاجيال في اعادة اسرائيل»^(٢). واذاف ان قانون العودة هو احد القوانين الاساسية في (دولة) اسرائيل لانه يدعم ويقوي الغرض الاساسي (للدولة)، وهو تجميع المبعدين والمنفيين^(٣). فبن غوريون يعتبر اسرائيل (دولة) لكل اليهود في كل انحاء العالم ولذلك فأن هذا القانون هو قانون البقاء التاريخي لليهود واستمرار للصلة القائمة بين اليهود في اسرائيل وخارجها. فمن هذا القانون تم وضع المبدأ الاساسي لاهياء (دولة) اسرائيل وبقائها ونموها وتحقيق الرسالة وهي الخلاص القومي^(٤). وقد اكد الزعماء الصهاينة وعلى رأسهم بن غوريون بأن الجوهر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لموضوع الصهيونية يرجع الى ضرورة جمع اليهود المتشردين في ارض الميعاد، فهم يؤكدون بأن توسيع الهجرة هو مقدمة لبناء الاشتراكية في بلاد التوراة. وفي المؤتمر الايديولوجي للحركة العمالية الصهيونية الذي انعقد في القدس عام ١٩٧٠م «اكدوا على ان الصهيونية انما هي حركة التحرر القومي للشعب اليهودي وهدفها تركيز اغلبية الامة في اسرائيل وتشكيل الدولة وبناء مجتمع الديمقراطية اللاطبقية»^(٥).

ومن الملاحظ ان من اهم العقائد التي يعززها الحزب حتى ترسخ في الازهان هي عقيدة (العداء الابدي للسامية)، فهي ظاهرة قديمة منذ الزمن البعيد، ولا يمكن تجنبها في اي بلد او عصر. ويؤكدون على هذا الغرض، حيث يذكرون ان هناك (امة يهودية عالمية) واحدة تعاني من الطرد والتشريد منذ الحضارات الاولى التي عرفها الانسان. والمشكلة اليهودية هذه تصبح في نظرهم امة مشتتة ومشكلة عالمية تستلزم تضامن يهود العالم لحل هذه المشكلة، وذلك عن طريق الحصول على ارض وتكوين (دولة) مستقلة تتولى جمع شمل المشتتين على ارض فلسطين^(٦). اما بن غوريون فقد ذكر:

(١) Okiva Orr, Op. Cit, pp. 27-28

(٢) Okiva Orr, Op. Cit, P.29

(٣) Ibid, p. 29

(٤) تهاني هلسة، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٥) داديان، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٦) جالينا نيكييتينا، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

« أن اليهود كانوا دائماً عنصراً غريباً في كل مجتمع وانهم وحيدون بين الأمم »^(١)، كما ذكرت جولدا مائير في خطاب لها في الكنيست عام ١٩٧٠م « أن الزيجات المختلطة ارهب خطر تعرض له اليهود على امتداد القرون »^(٢)، وانبثاقاً من هذه الفكرة نجد أن إسرائيل تعتبر الجماعات اليهودية في الخارج بمثابة توابع (للدولة) اليهودية ويهودها اسراييليون في المنفى*.

اما الاشكال الأخرى التي اتخذها الحزب تحت اسم الاشتراكية ومارسها في داخل المجتمع اليهودي في فلسطين فهي المزارع الجماعية التعاونية والكيبوتزات التي انشأها في داخل فلسطين والتي كانت تهدف الى تحقيق المصالح الاقتصادية على اساس تنافسي، والعمل كمجموعة مصالح اقتصادية، من حيث العيش في حياة جماعية تسودها المساواة والعمل الذاتي والعدالة الاجتماعية والخدمة الوطنية والاخلاص للامة ككل^(٣). بالإضافة الى العودة الى ارض اسرائيل وجعل جميع اليهود في ارض فلسطين شعباً منتجاً زراعياً من خلال التركيز على العامل اليهودي وطرد العامل العربي^(٤). ان قيمة الكيبوتز تكمن في استمرار تطورها وتطور اهدافها كطريقة شيوعية في الحياة اليهودية من اجل خلق مجتمع يهودي عمالي في فلسطين^(٥). وكان حزب احدث هعفودا في جوهره يهدف الى تحقيق غاية وليس الى تلبية المصالح الذاتية، كما ان وظيفة الكيبوتز في الحزب ساعدته في تحقيق هدفه، وليس للكيبوتز مصلحة اقتصادية في الحزب بل هو تعبير عن تصورات الحزب وافكاره وانه اداة الحزب من اجل تحقيق اهدافه الاجتماعية^(٦). ومن خلال هذه

(١) داد ياني، المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٢) داد ياني، المرجع السابق، ص ١٧٦.

ذكر الحزب الشيوعي الاسرائيلي في مؤتمره السادس عشر عام ١٩٦٩م « بأن الصهيونية قد حاولت استغلال العداء للسامية لمصلحتها وذلك خلافاً للشيوعيين وسائر القوى التقدمية التي تندد قطعاً بالعداء للسامية. وترفضه بوصفها حركة رجعية تقوض النضال الثوري. انظر داد ياني، المرجع السابق، ص ١٧٦-١٧٧.

* لقد تحدث بن غوريون عن هؤلاء اليهود في المنفى ومدى حاجتهم الى المجتمع الجديد انظر .

Ben Gurion Looks Back, pp. 235-251.

(٣) Petter Medding, Op.Cit, P.24.

(٤) Alan Arian, Ideological Change, P.210

(٥) .Walter Preuss, Op.Cit, P.106

(٦) Petter Medding, Op.Cit, P.25.

الكيبوتزات وايدولوجيتها نشأ قادة حزب المباي امثال شمعون بيريز ويسرائيل جاليلي واسحق رابين وغيرهم. والى جانب الكيبوتزات فهناك الموشافيم وقد كان اعضاؤه مدفوعين بتصورات ومبادئ ايدولوجية تعمل من اجل ان يصبحوا مزارعين مستقلين، وفي نفس الوقت محققين للهدف القومي المتمثل بالاستقلال^(١). وتأتي الموشافيم بعد الكيبوتز في الاهمية لان معظم سكانها من المهاجرين الشرقيين فكان وضعهم الاقتصادي فقيراً جداً، كما ان الكيبوتز كان قريباً ومرتبلاً اكثر بالحزب المسيطر^(٢). وهؤلاء لم يكونوا يعرفون بالامور الزراعية في بلادهم الاصلية، وعندما جاءوا الى فلسطين واسكنوهم في هذه المستوطنات (الموشافية)، كانت ايدولوجيته اشتراكية غريبة عنهم. فأخذ حزب المباي يقوم بتوضيح وتعريف دور هؤلاء في داخل المستوطنة بعد تعريفهم بالولاء للحزب ودعمه^(٣)، وكان اول من تقبل هذه الاشتراكية اليهود اليمينيين الذين رأوا انه من خلال هذه الايدولوجية تكون الزراعة هي الطريقة الجديدة التي ستقودهم الى تجديد القومية^(٤).

وبالرغم من ان المباي صاحب نظرية اشتراكية نظرياً وليس واقعياً فهو يعمل جاهداً لان يصبح حزباً لجميع الشعب لا حزب طبقة واحدة فقط وهذا ما اكده شاريت في كلمة القاها عام ١٩٦٠م في مؤتمر المباي حين قال: «في العالم اجمع انقضى زمن نظرية النضال الطبقي الثابتة. وبديهي انه ليس لها في اسرائيل ما تتمسك به، فان العامل هو ابن شعبه اكثر مما هو ابن طبقته»^(٥).

ومن هنا فقد اتخذ الحزب شعاراً جديداً هو من (الطبقة الى الشعب)، فهو يسعى الى جمع الفئات الاجتماعية المختلفة وراء هذا الهدف الاساسي ليجمع كافة افراد المستوطنين في داخل المجتمع الاسرائيلي في فلسطين، ويدعو الى بناء (الدولة) اليهودية الحديثة والمسلحة القوية القادرة على حماية مصالح الغرب في المنطقة^(٦)، و قد انعكس هذا الهدف في سياسة الهستدروت الذي يسيطر عليه المباي وذلك باخضاع مصالح الاعضاء الى مصالح الشعب كمجموع، وبهذا اصبح الهستدروت جهازاً من

(١) Alan Arian Ideological change, p.37.

(٢) Petter Medding, Op.Cit,P.36. كذلك Alan Arien, Ideological Change,P.211

(٣) Petter Medding, Op.Cit,P.36

(٤) Alan Arien, Ideological Change,P.211.

(٥) داديانى، المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٦) حبيب قهوجي، الاحزاب والحركات السياسية، ص ١١١.

اجهزة (الدولة). وكانت هذه السياسة الجديدة التي اتخذها الحزب من الطبقة الى الشعب قد نتج عنها انها عمقت الفروقات في صفوف الطبقة العاملة كما عمقت الهوة بين اجور العمال المنتجين واوزاعهم وبين اجور اولئك الذين يعملون في الخدمات واوزاعهم^(١).

وكان بن غوريون يؤمن بالتغير الاجتماعي وبالاحتياجات النفعية للبلد ورغبته في الوصول الى السلطة والاحتفاظ بها^(٢)، فزعماء احزاب العمل اخذوا يسعون بنشاط للتعاون بين العمل ورأس المال^(٣)، ويذكر بادي من خطاب روملي: «ان حركة العمل اليهودية في ارض اسرائيل تعتبر نفسها الدستور للحركة الدولية الحرة في اوربا في القرن التاسع عشر وتكيفت للاحتياجات الضرورية والواقعية للقومية اليهودية في ارض اليهودية في ارض اسرائيل، والمباي اليوم يتقبل التعايش مع الرأسمالية والاشتراكية في الاقتصاد الاسرائيلي، والاحتياجات من اجل الترابط اليهودي ومن اجل كل يهودي، وان القوة سوف تؤخذ بعين الاعتبار كخصوصية اولية، ومع ذلك فالحزب منذ الانتداب هو حزب اشتراكي ويوضح الخطوات الاشتراكية خطوة خطوة»^(٤). ويقودنا هذا الى التناقض الحاصل في داخل حزب المباي فهو اشتراكي، وفي نفس الوقت رأسمالي، والاثنان يمثلان مصالح الحزب اقتصادياً واجتماعياً وقد ادى هذا بالتالي الى حصول طبقية داخل المجتمع الاسرائيلي.

ويحاول الزعماء الصهيونيون ان يقنعوا العمال الاسرائيليين بأن (الدولة) ليست رأسمالية، فقد ذكرت جولدا مائير عام ١٩٦٩م قائلة: «الطبقة العاملة في البلاد هي تلك القوة التي لا تستطيع ان تفصل نفسها عن الدولة والتي هي مسؤولة عن الدولة»^(٥). كما ذكر سابير: «ان الاقتصاد الاسرائيلي ينطوي على المبادرة الخاصة والمؤسسات التعاونية الخاصة والحكومية، وهنا يقوم التعاون التام بين الرأسمال العام، نحن نشجع هذا التعاون المتنوع مؤمنين ايماناً راسخاً بأنه يجب السماح بالمبادرة الحرة والامكانيات من اجل قيام المشاريع اينما كانت في ظل الاتجاهات الاجتماعية»^(٦). ويرجع سبب توجه المباي الى الرأسمالية هو حاجة اسرائيل الى

(١) ابراهيم العابد، المباي، ص ٥١-٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١.

(٣) داداياني، المرجع السابق، ص ٦٨٩.

Josef Badi, Op.Cit,P.46

(٤)

(٥) داداياني، المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٦) المرجع السابق، ص ١٩١.

السلاح من الغرب، وطبيعة تركيب الاقتصاد الاسرائيلي الحالي، والدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص^(١). هذا اذا علمنا ان الحزب قد امم جزئياً بعض المصادر الطبيعية والمرافق والخدمات والاقتصاد الموجه والخدمات التعليمية حيث اصبحت تحت اشراف الحكومة^(٢)، الى جانب ان الحزب بحاجة الى مساعدات مالية من الخارج لتمويل المرافق العامة (الدولة) والمختلفة. وهنا فقد وصف حزب المباي بأنه: «صورة غريبة لحزب اشتراكي يقدم الجزر لحمار رأسمالي، لانه يعتقد بان البلد يحتاج الى الاستثمارات بشدة»^(٣).

واخيراً، لقد هدف حزب المباي ومن خلال ايديولوجيته المزدوجة والممزوجة بين الاشتراكية-الصهيونية والرأسمالية ليجمع كافة افراد اليهود من مختلف انحاء العالم واستيطانهم في فلسطين، وبناء (الدولة) الصهيونية كهدف اساسي ورئيسي للقومية والحركة الصهيونية.

التركيبة الاجتماعية للحزب*

ان الغالبية الساحقة من اليهود في اسرائيل ينتظمون في الاحزاب السياسية لان هذه الاحزاب السياسية تقدم لعضائها حياة كاملة من المساكن، والمراكز الصحية، والمدارس، والصحف، ودور النشر، والاندية الرياضية، والمزارع الجماعية. ويتمتع المباي بأفضلية هامة من الاحزاب الاخرى حيث استطاع المباي، استقطاب جماهير واسعة تمثل تيارات واتجاهات مختلفة وذلك بسبب سيطرته على الهستدروت، وسيطرته على الوكالة اليهودية و(الدولة) فيما بعد، وكذلك بسبب انتهاجه سياسة مرنة بالنسبة للقضايا الاقتصادية والسياسية^(٤). كما امتازت المرحلة منذ عام ١٩٤٩-١٩٥٦م لحزب المباي، بالمركزية الشديدة في قيادة اللجنة المركزية للحزب لمختلف فروعه ونشاطاته وكانت اللجنة المركزية هي التي تسمي مرشحي الحزب في الانتخابات العامة، وهي التي توزع الحقائق الوزارية في كل الوزارات التي اشترك

(١) ابراهيم العابد، المباي، ص. ٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص. ٤٨.

(٣) Josef Badi, Op.Cit,P.272.

* راجع الفصل الخاص بالمجتمع الاسرائيلي.

(٤) ابراهيم العابد، المباي، ص. ٢٨.

فيها المباني. وكان معظم قياديي الحزب والوزراء من اليهود الاشكناز^(١) فرئيس الوزراء كان دوماً وباستمرار من الاشكناز وكذلك بالنسبة لوزراء الخارجية والدفاع والمالية ووزارة الداخلية والعمل والسياحة فهي جميعاً في يد الاشكناز، اما وزارة الشرطة فكانت دائماً في يد اليهود السفارديم^(٢). وهكذا فقد كانت النتيجة هو سيطرة اعضاء الامانة العامة واللجنة المركزية ومعظمهم من يهود الاشكناز على الحزب والحكومة، الامر الذي اوجد هوة اجتماعية بين اليهود الاشكناز والسفارديم داخل الحزب، مما اسهم في تدهور شعبية المباني، كما ظهر في نتائج انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٥م^(٣). فهذه المركزية الشديدة التي انتهجها الحزب والتي فقدت الاعضاء القياديين الاحساس بالمسؤولية والمبادرة الذاتية.

ثم ان الحزب بدأ في تغيير سياسته في اعقاب هذا الوضع عن طريق العمل على زيادة عدد الاعضاء وافساح المجال واسعاً امام الشرقيين للمشاركة في الشؤون الحزبية، فأخذ بترضيهم وتبني متطلباتهم السياسية، ويشركهم في المناقشات السياسية ويقدم لهم المساكن والخدمات الصحية والاتحادات التجارية، فأدى ذلك الى تحسن موقعهم الاجتماعي واجورهم^(٤) وبسبب هذه السياسة ازدادت نسبة الشرقيين في حزب المباني، فبعد ان كانت نسبتهم عام ١٩٥٤م ٢٧٪ ازدادت الى ٣٠٪ عام ١٩٥٦م، ووصلت عام ١٩٦٢م الى ٤٥٪ وفي عام ١٩٦٥م وصل اقصى ارتفاع لهم حيث بلغ العدد حوالي ٩٠.٠٠٠ عضو من الشرقيين في حزب المباني مقابل الالاف في عام ١٩٤٨م^(٥).

كما ازداد تمثيل الشرقيين في داخل مؤسسات الحزب ففي عام ١٩٥٠م كانت نسبتهم ١٢٪ في مؤتمر الحزب، وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٥٦م فوصلت الى ٣٣٪، وفي عام ١٩٦٠م، كان هناك ما نسبته ١٩٪ من الشرقيين في اللجنة المركزية لحزب المباني، وفي اواسط الستينات ازدادت الى ٣٠٪^(٦). واما سكرتارية حزب المباني فقد كانت نسبة الشرقيين فيها ما بين ١٢ و ١٣ من ٣٠، اما في الكنيست فقد كانت نسبة اليهود الشرقيين تشكل ما بين ١٢-٢٠٪ من ممثلي حزب المباني، وكان هناك وزير

(١) ابراهيم العابد، المباني، ص. ٢٠.

(٢) Petter Medding, Op.Cit.P.67

(٣) ابراهيم العابد، المباني، ص. ٢٠، ٢١.

(٤) Petter Medding, Op.Cit.P.68

(٥) Ibid, P.69

(٦) Ibid, P.71.

واحد من الشرقيين، وفي بداية الستينات ارتفع الى وزيرين وفي اللجنة المركزية التنفيذية للهستدروت كان ممثل شرقي واحد من ١٧ ممثلاً^(١).

والى جانب هذه التركيبة العرقية في داخل حزب المباي، فقد كان للنساء حصص مشتركة مع الرجال في الاقتصاد والتعليم والدين والجنسية، وذلك لسبب ان المساواة في الاجناس كانت من ضمن الايديولوجية السائدة في داخل الحزب^(٢)، وكانت نسبة تمثيل النساء في عام ١٩٥٤م حوالي ٢٧٪ وازدادت عام ١٩٦٤م، حيث وصلت الى ٣٠٪، ويعني ذلك ان هناك ٤٠,٠٠٠ عضوة في الحزب. ووجد في ادارة الحزب تمثيل للنساء، وكن في حالة تزايد فقد بلغ عددهن في عام ١٩٥٦م، ٦٠٠ عضوة، وازداد العدد عام ١٩٦٤م فوصل الى ٩٠٠ عضوة. وكانت نسبة النساء المندوبات للمؤتمر الثامن للحزب قد وصلت الى ١٠٪ وازدادت الى ١١٪ في عام ١٩٦٥م، كما كان هناك ما بين ٥-٧ نساء اعضاء في الكنيست^(٣). ومن افضل الامثلة على نساء الحزب جولدا مائير فقد استلمت وظائف عديدة قبل عام ١٩٤٨م، فقد كانت سابقاً رئيسة بلدية والسكرتيرة العامة للهستدروت، والسكرتير العام للمباي، ومن ثم سفيرة في موسكو ووزيرة العمل ووزيرة الخارجية. واخيراً تسلمت منصب رئيس وزراء اسرائيل في عام ١٩٦٩م^(٤). فالنساء اليهوديات شاركن في داخل الحزب والهستدروت، وبلغ عدد النساء في الهستدروت عام ١٩٥٩م حوالي ٢٠٩,٠٠٠ عضوة، وازداد العدد حتى وصل عام ١٩٦٤م الى ٤١٧,٠٠٠ عضوة، ونظمن في منظمات نسائية منها «منظمة النساء العاملات»^(٥).

اما المجموعات الدينية فقد شاركت في تركيبة الحزب الاجتماعية، وذلك لحاجة حزب المباي للمساندة السياسية من الجماعات الدينية، فقد وقف الحزب بجانب هذه الجماعات بدعمه لها من خلال موافقه حزب المباي مع الاحزاب الدينية بعدم وضع دستور (للدولة)، وذلك بسبب رفض الاحزاب الدينية قبول اي قانون خلاف القانون اليهودي كدستور (للدولة). كما ساعد الحزب هذه الجماعات في انشاء شبكة المدارس الدينية الحكومية ضمن وزارة التعليم، كما اعترفت (الدولة) بسلطة المحاكم العبرية التي يشرف عليها الحاخامات والمتعلقة في الامور الخاصة بالاحوال الشخصية^(٦). وقد

Petter Medding, Op.Cit, P.71.

Ibid, P.72.

Ibid, P.74.

Ibid, P.72.

Ibid pp. 72-73.

Ibid, P.75.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

تم تشكيل دوائر دينية في اطار الحزب عام ١٩٥٩م وذلك من قبل عدد من النشطاء الدينيين في ذلك الحزب من اجل تمثيل وجهات نظرهم في المسائل الدينية، والمتمثلة في انشاء ادارة دينية في مقرات الحزب وتوفير شكل من اشكال التعليم الديني لاعضاء حزب المباي الخارجة عن نطاق سيطرة الحزب الديني القومي (المفدال)، ولاقناع حزب المباي لانشاء مؤسسات عبرية ومجالس شخصية وبلدية دينية خارج طاق الحزب الديني القومي الذي اصبح له قوته بسيطرته على وزارة الشؤون الدينية^(١). وكانت هذه الدوائر الدينية على اتصال دائم ادارياً وسياسياً مع المجالس الدينية المحلية وكان لحزب المباي حصة فيها تصل الى ٣٠٪، وعملت هذه الدوائر ايضاً بالتعاون الوثيق مع الادارة الدينية في الهستدروت في المسائل الدينية في المناطق الريفية والحضرية^(٢).

هذا وكانت التركيبة الاجتماعية للحزب قد اشتملت ايضاً من شباب اليوشيف الذين يرتبطون بعلاقات اجتماعية قريبة من رواد وقادة الحزب، وكان عنصر الشباب يشكل العمود الفقري للاموال والنشاطات الصهيونية في فلسطين، فقد كان المباي يضم عدداً من المنظمات الشبابية المختلفة تحت سن ١٨ وفوق سن ١٨ واهم هذه المنظمات التي تضم الشباب فوق سن ١٨ (هاشوميرها تسعير) الحارس الفتى، التي انشئت في اوائل الاربعينات^(٣). وفي اوائل الخمسينات قدم قادة منظمة الحارس الفتى مقترحات اصلاحية ديمقراطية ضمن الاطر الحزبية وذلك لكسب اصوات الصغار في الانتخابات. وعليه قام حزب المباي بانشاء تنظيم لاجتذاب مساندة الصغار في انتخابات عام ١٩٥٥م، واطلق عليه اسم (ماتة دور هاتزئير)، اي افراد الجيل الشاب. وبعد انتخابات ١٩٥٥م وافقت سكرتارية حزب المباي على منح هذه الجماعة درجة من الوجود التنظيمي على شكل سكرتارية الجيل الشاب. وكان الاهتمام الرئيسي يتركز على النشاط التطوعي بين المهاجرين في النقب والمستوطنات الجديدة، فحزب المباي عزز هذه الصورة باختيار عدد من الشباب للكيبوتز والموشاف للخدمة الكاملة في مراكز ادارية^(٤). ففي اوائل الستينات منح الشباب درجة من الهمية التنظيمية والصلاحيات الوطنية التي طالما ناضلوا من اجلها من خلال انشاء ادارة في مقرات حزب المباي. وفي نهاية ١٩٦٤م تم تنظيم

Petter Medding, Op,Cit,p.77

(١)

Ibid,P.77

(٢)

Ibid,P.78.

(٣)

Ibid, P.74.

(٤)

حوالي ١٨,٠٠٠ شاب تتراوح اعمارهم بين ١٨-٢٠ سنة، وكان من بينهم ٢٠٠ من نشطاء الدوائر الايديولوجية والفكرية، اما الباقون فتم تنظيمهم للقيام بالانشطة الاجتماعية. وهذه الانشطة تمثل مصادر مهمة لاجتذاب اعضاء جدد لان هذه الانشطة تتيح الفرص للتأقلم الاجتماعي والسياسي. من خلال عدد من الانشطة التعليمية والتربوية وترسيخ الولاء للحزب من جانب الشباب واكتساب المزيد من الدعم والمساندة^(١). واخذت هذه العناصر الشابة تشارك في ادارة شؤون الحزب من خلال السماح لها بانتخاب ممثليها في المؤتمر بشكل مباشر^(٢).

دور المباي في الكنيست والحكومة

استمر المباي اقوى الاحزاب نفوذاً وابعدها تأثيراً في مجرى الحياة السياسية في اسرائيل منذ قيام اسرائيل، فقبل عام ١٩٤٨م كان المباي يختار مندوبيه ليمثلوه داخل المجتمع اليهودي في فلسطين (اليوشيف)، ومن خلال مندوبيه هؤلاء كان يحكم تلك المجموعات، كما كانت له الكلمة النهائية في سياساتهم واستمرت سياسة الحزب هذه بعد قيام اسرائيل ولكن باجراء بعض التغييرات وذلك لظهور نظام الكنيست والنظام الوزاري^(٣)، ففي آذار (مارس) ١٩٤٨م اعلنت اللجنة المركزية اليهودية بناء على اقتراح الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية تشكيل «مجلس وادارة الشعب» ليقوم بمهام انشاء الاقسام المحلية والمركزية للادارة الحكومية، وانشاء الميليشيا الرسمية، والتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي^(٤). وكان الهدف من انشاء هذا المجلس هو تعزيز الوجود اليهودي في فلسطين قبل انتهاء الانتداب، وقد تألف هذا المجلس من ٢٧ عضواً تم تشكيله على الوجه التالي:

المباي ١٠ اعضاء.

الصهيونيون العموميون ٦ اعضاء.

مزارحي وهابوعيل مزارحي ٥ اعضاء.

مبام، ٥ اعضاء.

Petter Medding, Op.Cit, pp. 80-81

(١)

(٢) ابراهيم العابد، المباي، ص ٢١.

(٣)

Petter Medding, Op.Cit, p.176

Josef Badi, Op.Cit, P.181.

(٤)

اغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل ٣ اعضاء.

الاصلاحيون ٣ اعضاء.

الشيوعيون ١ عضو.

المنظمة النسائية الصهيونية ١ عضو.

منظمة المهاجرين الالمان والنمساويين ١ عضو.

اليهود اليمينيون ١ عضو.

السفارديم (اليهود الشرقيون) ١ عضو^(١)

اما ادارة الشعب التي انبثقت من المجلس فتشكلت من ١٣ عضواً برئاسة بن غوريون على الوجه التالي:

مباي ٤ اعضاء.

الصهيونيون العموميون ٢ عضوان.

مبام ٢ عضوان.

مزراحي وهبوعيل همزراحي ٢ عضوان.

اغودات يسرائيل ١ عضو.

منظمة المهاجرين الالمان ١ عضو.

السفارديم (اليهود الشرقيون) ١ عضو^(٢).

وفي منتصف ليلة ١٥/١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨م، اعلن قيام (الدولة) الاسرائيلية وانحل مجلس الشعب وادارة الشعب وتشكل على اثره مجلس (الدولة) المؤقت (الكنيست) والحكومة المؤقتة. وتألف مجلس (الدولة) المؤقت من ٢٧ عضواً ثم من ٢٨ عضواً بعد انتخاب حايم وايزمن رئيساً له^(٣)، وكان توزيع المجلس على الوجه التالي بالنسبة للتمثيل الحزبي:

Josef Badi, Op.Cit, P.183.

(١)

Ibid, p. 184.

(٢)

Ibid,,184-185.

(٣)

١. حزب المباي ١٢ عضواً
٢. حزب الصهيونيين العموميين ٧ اعضاء
٣. حزب المباش ٥ اعضاء
٤. حزب التقدميين ٢ عضوان
٥. حزب مزراحي ٢ عضوان
٦. هابوعيل همزراحي ٢ عضوان
٧. اغودات يسرائيل ٢ عضوان.
٨. المهاجرون الالمان والنمساويون ١ عضو
٩. السفارديم ١ عضو
١٠. يهود اليمن ١ عضو
١١. الشيوعيون ١ عضو
١٢. المنظمة الصهيونية العالمية ١ عضو^(١)

اما الحكومة المؤقتة فتشكلت برئاسة بن غوريون على الوجه التالي بالنسبة للتمثيل الحزبي:

المباي ٦ وزراء بالاضافة الى رئيس الوزراء.

الجهة الدينية المتحدة ٣ وزراء.

حزب التقدميين وزير واحد .

السفارديم وزير واحد^(٢).

وهكذا نرى ان المباي تمتع باكثرية هامة في مختلف التشكلات السياسية الانفة الذكر. كما تمكن المباي من احراز اغلبية نسبية في جميع انتخابات الكنيست على

(١) Oscar Krains, Op.Cit,P.15 كذلك

ابراهيم العابد، المباي، ص ٦٧.

Oscar Krains, Op.Cit,P.15.

(٢)

* يذكر ان سبب هذه الاغلبية للحزب اليسارية المتمثلة. بحزب المباي الى تمسك هذه الاحزاب بالدين اليهودي على الرغم من ادعائها باليسارية والاشتراكية، كما أن هذه الاحزاب تحقق منافع عادية للاعضاء وتخدم مصالح افراد المجتمع مما يجعلهم يصوتون لمصالح هذه الاحزاب مع انهم لا يعتبرون أنفسهم يساريين بدرجة الحزب الايديولوجية. انظر نظام بركات، النخبة الحاكمة، ص ١٣٤، كذلك السيد عليوه حسن، القوى السياسية، ص ٥٥-٥٦.

الاحزاب الاخرى تراوحت بين اغلبيه نسبية ضعيفة ومرتفعة. ففي انتخابات الكنيست الاولى حصل على ٤٦ مقعداً وفي الكنيست الثاني حصل على ٤٥ مقعداً، وفي الثالث انخفضت مقاعده الى ٤٠ مقعداً، الا انها عادت الى الارتفاع في الكنيست الرابع وحصل على ٤٧ مقعداً، وفي انتخابات الكنيست الخامسة انخفضت مقاعده الى ٤٢ مقعداً،(وذلك بسبب قضية لافون وما نجم عنها من خلافات في الحكومة أدت الى استقالة الحكومة وعدم تمكن المباي من تشكيل حكومة بديلة بالرغم من مجهودات ومحاولات استمرت فترة طويلة، فكانت النتيجة حل الكنيست واللجوء الى انتخابات جديدة)، ثم ارتفع الى ٤٥ مقعداً بعد تحالفه مع احدوت هعفودا، وفي الكنيست السابعة وصلت مقاعده الى ٥٦ مقعداً، وذلك بعد تحالف حزب العمل مع الميام تحت اسم المعراخ عام ١٩٦٩م، ثم انخفضت الى ٥١ مقعداً في الكنيست الثامنة، الى ان انخفضت انخفاضاً كبيراً في الكنيست التاسعة حيث وصلت مقاعده الى ٣٢ مقعداً، ويوضح الجدول التالي نتائج الانتخابات منذ عام ١٩٤٨-١٩٧٧م.

نتائج انتخابات الكنيست لحزب المباي من (١٩٤٩-١٩٧٧م)^(١).

الحزب	١٩٤٩م		١٩٥١م		١٩٥٥م		١٩٥٩م		١٩٦١م		١٩٦٥م**		١٩٦٩م		١٩٧٣م		١٩٧٧م	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اللباي	٤٦	٢٨,٣	٤٥	٢٧,٥	٤٠	٢٢,٣	٤٧	٢٩,١	٤٢	٣٥	٤٥	٢٧,٥	٤٦,٤***	٥١	٤٥,٥	٣٢	٢٦,٦	

ولو نظرنا الى نوعية اعضاء المباي في الكنيست لوجدنا انهم ينقسمون الى فئتين، فئة تتمتع بنفوذ قوي وتأثير سياسي، وفئة ثانوية، ولنأخذ على سبيل المثال الكنيست الخامسة كان عدد اعضاء المباي فيه ٤٢ عضواً، كان من بينهم تسعة اعضاء وزراء، وعضوان نواب وزراء، الى جانب الناطق الرسمي للكنيست، ورئيس الوكالة اليهودية والسكرتير العام للهستدروت ورئيس بلدية تل ابيب. وبين غوريون، واذا

(١) Bernard Rich, Israel, Land of Tradition and conflict, westview press Boulder, Cloorado, 1985,

pp.118-119

غازي السعدي، نواف الزرو، المرجع السابق، ص ٦٢-٦٣.

** تم تحالف (المباي + احدوت هعفودا).

*** تم تحالف حزب العمل مع حزب الميام تحت اسم المعراخ.

اضفنا الى هؤلاء رؤساء لجان الكنيست التابعة للمباي ونائب الناطق الرسمي يكون المجموع ٢٢ عضواً مقابل ٢٠ عضواً ثانويين، وبذلك يكون الحزب البرلماني مقسوم بين هؤلاء الذين يحتلون المراكز المهمة، والفئة الاخرى الذين لهم سلطة اقل في المجالس الداخلية، وهذا الاجراء كان من العوامل التي أثرت على فعالية حزب المباي فيما بعد.^(١) كما برزت وجهة نظر في الكنيست الاول بايجاد عدد من اللجان مواز لعدد الوزارات وكل لجنة تكون مختصة بأحدى الوزارات لمراجعة اعمالها ومحاسبتها وذلك لجعل السلطة الفعلية بيد الكنيست. وكان هناك وجهة نظر ثانية يدعو لها المباي والتي تقول بايجاد عدد من اللجان تحدد صلاحياتها وفقاً لنشاط الكنيست نفسه وطبيعة عمله كسلطة تشريعية دون ان يكون هناك ارتباط بالتشكيلة الوزارية، وكان هدف المباي من ذلك هو ان يجمع السلطة التنفيذية في يديه في الجهاز التنفيذي الذي تقف على رأسه الحكومة، وبالتالي يبعد الكنيست عن ممارسة رقابة دقيقة وفعالة على أعمال الوزارات. وكان المباي بقيادة بن غوريون قد انتصر في فرض هذا الاتجاه.^(٢) كما نجح المباي في ان يسيطر عملياً على جميع اللجان، وذلك بسبب ان الكنيست كان قد قرر ان تمثل الاحزاب في اللجان بحسب قوتها النسبية في الكنيست، والمباي يمثل اعلى نسبة في الكنيست، وبسبب هذا القرار فان الاحزاب الصغيرة حرمت من التمثيل في عدد من اللجان، مما رفع بالتالي حصة الاحزاب الرئيسية.^(٣) وكان هناك اربعة لجان تهتم بالاقتصاد مؤلفة من مجموعات مختلفة من المباي وهي لجنة المالية واللجنة الاقتصادية ولجنة العمل ولجنة الخدمات العامة واللجنة الخامسة لجنة التعليم والثقافة تعتمد رأساً على المصالح الاقتصادية لجماعات داخل المباي وتتوزع عضوية المباي في هذه اللجان على اعضاء مختلفين^(٤)، فمثلاً في الكنيست الرابع كان في اللجنة المالية عضوان من الكيبوتز وعضوان من الموساف، وعضو من مركز الهستدروت الزراعي الذي يدير جميع أنشطة الهستدروت الزراعية، وثلاثة اعضاء من عمال الهستدروت، وفي اللجنة الاقتصادية كان هناك ثلاثة اعضاء من عمال الهستدروت، عضو واحد منهم من اصل غير اوروبي، وعضوان من الموساف، واحد منهم من اصل غير اوروبي، وعضو واحد من الكيبوتز وعضو حرفي. وفي لجنة العمل كان هناك ستة اعضاء من الجذور العمالية في الهستدروت،

Petter Medding, Op. Cit, pp.176-177.

(١)

(٢) ابراهيم العابد، المباي، ص ٧٠-٧١.

(٣) المرجع السابق، ص ٧١.

Petter Medding, Op. Cit. 179.

(٤)

اثنان منهم من النساء وعضو واحد ذو نشاط عرقي. وفي لجنة الخدمات العامة كان هناك ثلاثة اعضاء ذوي نشاط عرقي، وثلاثة اعضاء من النساء وعضو واحد مهني. وفي لجنة التعليم والثقافة كانت تشمل نفس العضوية، ثلاثة اعضاء ذوي نشاط عرقي وثلاثة اعضاء نساء وعضو واحد مهني^(١)، اما بالنسبة لاختيار المباني للمثليه في الكنيسة، فقد لوحظ ان استخدام التمثيل النسبي بالاضافة الى نظام القائمة الوطنية المعمول فيها داخل اسرائيل يعتبر اداة تعزيز وقوة في يد قادة الاحزاب، ومصدر آخر من مصادر السيطرة الاضافية على مندوبي الاحزاب في الكنيسة، ويستند هذا القول على حقيقة ان شكل التمثيل النسبي بالقائمة يستلزم قيام الاحزاب بوضع اجراءات واساليب لاختيار وتقييم مرشحي الحزب، وبهذه الطريقة يتم تحديد من سيدخل الكنيسة حيث انه في نظام القوائم المتعددة الاحزاب يكون هناك عدد معين من المقاعد التي يرجح نجاحها وبالتالي يتعين على الأفراد اللجوء إلى الحزب إذ ليس بوسعهم أن يثبتوا علانية بانهم مرشحين اكفاء. وبمراقبة عمليات الحزب في هذه المرحلة يمكن اكتشاف مركز القوة ضمن الحزب، ففي انتخابات الكنيسة الثلاثة الاولى كانت قائمة مرشحي اعضاء المباني تقدم من قبل لجنة ترشيح مؤقتة ثم تقدم اسماء المرشحين إلى اللجنة المركزية في الحزب، ولهذا فان ما تقدمه لجنة الترشيح ما هو الا اقتراح خاضع لموافقة اللجنة المركزية^(٢). ومع تزايد الضغوط للمشاركة الحزبية من قبل الحزب من قبل الجماعات المختلفة داخل الحزب أدى إلى تقديم مقترحات للتغيير وفي الجلسة الثانية للمؤتمر الثامن للحزب عام ١٩٥٨م قدمت عدة اقتراحات وكشفت المناقشات التي تلت ذلك عن مراكز القوى ضمن الحزب والمنطق الذي اتبعه كل طرف في تأييده للمقترحات المختلفة والمتعلقة بكيفية اختيار المرشحين لتعيينهم في قائمة الحزب الانتخابية^(٣). وعملت اللجنة المركزية على تقسيم القائمة الى قسمين الأول ويضم خمسين مرشحاً، والثاني يضم سبعين مرشحاً يتم اختيار نصفهم من قبل اللجنة المركزية والفروع، وكان هذا اقتراح كتلة (جوش) وأفرع حيفا وقد عملت اللجنة مع بن غوريون على اعداد قائمة وتنقلت في انحاء البلاد لعقد مناقشات مع فروع الحزب في المناطق، واعدت القائمة الكاملة باسماء المرشحين وادت هذه الطريقة الى ضمان تمثيل مجموعات غير ممثلة بكفاية في القوائم المحلية كالنساء والاعضاء غير الاوروبيين والشباب، وبالتالي فإن القائمة

Petter Medding, pp. 179-180

(١)

Ibid, p. 164

(٢)

Ibid, P. 168

(٣)

المركزية لم تراع فقط مصالح الكنيست كمؤسسة بانتخاب اعضاء معروفين واصحاب خبرة، بل ساعدت ايضاً على احداث التوازن في القائمة من حيث التمثيل^(١). ففي انتخابات الكنيست عام ١٩٦٦م لم يختار المباي قائمة جديدة إذ لم يمض على القائمة اكثر من سنتين، وعمل الحزب على تسمية نفس المرشحين، وفي عام ١٩٦٥م بعد الانشقاق والتحالف مع حركة احداث هعفودا عاد الحزب إلى جراء الترشيح من قبل لجنة الترشيح المركزية، ويعود ذلك الى حالة الفوضى والاضطراب التي كانت تعم الفروع، ولم يكن واضحاً من هو مع المباي ومن هو مع رافي بقيادة بن غوريون، وصنفت القائمة النهائية من قبل لجنة تألفت من المباي واحداث هعفودا^(٢).

هذا وقد كان المباي بزعامة بن غوريون يدعوا دائماً الى تغيير نظام الانتخاب الى نظام انتخاب يقوم على اساس الدوائر الانتخابية وليس الدائرة الواحدة، باعتبار انه مفيد اكثر للحزب، حيث أن الحزب يمتلك قوة انتخابية موزعة على سائر انحاء البلاد، وبهذا يستطيع ان يمتلك اكبر عدد من المقاعد تكفي لتشكيل حكومة بمفرده. الى جانب الحد من وجود عدد كبير من الاحزاب، وتقليص عددها الى ثلاثة او اربعة، والقضاء على الاحزاب الصغيرة، حيث ستضطر الى الاندماج ضمن الاحزاب الكبرى لتصبح جماعات ضاغطة داخلها، بدلاً من ان تكون ذات وجود مستقل^(٣). الا ان الاحزاب الأخرى كانت ترفض هذا الاقتراح خاصة الاحزاب الصغيرة التي كان بإمكانها الحصول على مقعد واحد في اسوأ الاحوال^(٤).

هذا وكان المباي يلعب الدور الرئيس في اعمال الكنيست اذ كان حزب المباي يطلب من الاعضاء الذين يريدون التقدم باسئلة في الكنيست بان يأخذوا موافقة الحزب قبل التقدم بالسؤال، وكان الحزب ينتخب هيئة تنفيذية من عدد من الاعضاء بما فيهم رئيسها الذي يكون عادة سياسياً شهيراً، وكان رئيس الهيئة هو الذي ينسق جميع أنشطة البرلمانيين في الاحزاب المؤتلفة ويؤكد حصول الاغلبية من اجل تشريع او اقتراح مقدم الى مجلس الوزراء كما كان يعمل على تسوية خلافات الحزب^(٥). واذا كان هناك دور للكنيست فانها تستمد ذلك من كونها معبرة عن رأي الاحزاب المختلفة

Petter Medding, pp. 168-169

(١)

Ibid, p.169.

(٢)

(٣) ابراهيم العابد، المباي، ص٧٧.

(٤) المرجع السابق، ص٧٨.

Petter Medding, Op.Cit,P.177.

(٥)

التي تؤلف الحكومة، فعملية مراقبة الحكومة والمناقشات التي تتم داخل الكنيست ومحاسبة الوزراء هي صورية، وهذا ما يعلمه أعضاء الكنيست فلماذا فان عملية التعبير والمشاركة من قبل الاعضاء قليلة^(١). وفي ظل نظام التعدد الحزبي يمنع اي حزب من احراز اغلبيه مطلقة في انتخابات السلطة التشريعية، فهذا يعني ان تشكيل السلطة التنفيذية (الحكومة)، يجب ان يكون عن طريق حكومة ائتلافية، فالمباي الذي يحصل على اغلبيه الاصوات لم يستطع ان ينفرد في تشكيل الحكومة. الا ان المباي كان دائماً على رأس اي تشكيلة وزارية وله حصة الاسد فيها، فكان دائماً هو الذي يتسلم رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة العمل^(٢). كما أن حزب المباي وبفضل الاغلبية النسبية التي يتمتع بها على الاحزاب الاخرى في الكنيست وبفضل النواب العرب التابعين له، يستطيع ان يسقط ويمنع تشكيل اية حكومة او قرار لا يتفق مع برامجه ومخططاته^(٣). فمركز حزب المباي وقوته هي التي هيمنت على تشكيل وعمل الحكومات الاسرائيلية، فحكومات اسرائيلية تأتي واخرى تذهب، ولكن حزب المباي يبقى مسيطراً على الوزارات الرئيسة والحكومة عموماً^(٤). ولحصول المباي على الاغلبية دائماً كان يدعى لتشكيل الحكومة ويملاً مركز رئيس الوزراء، وفي البداية كان يعين رئيس الوزراء من غير ان يكون هناك طريقة معينة لاختيار الرئيس، وبسبب عدم وجود لتعيين طريقة لانتخاب الرئيس فأي واحد من الحزب يمكن ان يرشح لهذا المركز. ولكن العادة كانت أن من يرأس قائمة الحزب في الكنيست هو الذي يعين رئيساً للوزراء. وكان بن غوريون قد شغل رئاسة الوزراء من عام (١٩٤٨-١٩٦٣م). وظل هذا الاجراء قائماً حتى ١٩٦٣م حيث عدل النظام كالتالي: على اللجنة المركزية للحزب البرلماني بالاتفاق معاً عليهم اختيار مرشح الحزب لمركز رئيس الوزراء، ويجب ان يتم ذلك قبل الانتخابات وقبل ان تقدم قائمة المباي الانتخابية للموافقة عليها من قبل اللجنة المركزية^(٥).

اما بالنسبة لاختيار وزراء المباي فكان منذ بداية استقرار الحكم الاسرائيلي هناك قبول داخل المباي ان رئيس الوزراء يجب ان تكون لديه الحرية الكافية لاختيار

(١) خليل الشقاقي، المرجع السابق، ص ٥

Bernard Riech, Op.Cit,P.124.

(٢)

(٣) ابراهيم العابد، المباي، ص ٨٤.

Fein, Op.Cit,p.p,179-180

(٤)

Petter Medding, Op.Cit, P.171.

(٥)

الوزراء وعزلهم، وهذا من أجل توثيق مبدأ الحزب وهي سيطرة الحزب الكاملة على ممثليه، وإن لم يطبق هذا المبدأ تماماً على الوزراء. فعند قيام الحكومة المؤقتة عام ١٩٤٨م عينت لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء من قبل السكرتارية لتعيين وزراء المبابي وعندما قدمت الاسماء للتصديق عليها من قبل اللجنة المركزية، ومع أن بن غوريون كانت له الكلمة العليا في اللجنة إلا أنه لم يستطع أن يقنع الحزب لاختيار وزير إقترحه وهي السيدة جولدا مائير^(١). وفي الحكومتين اللتين ترأسهما بن غوريون عامي ١٩٤٩، ١٩٥١م، كانت الوزارة تختار من قبل بن غوريون نفسه وعدم مشاركة من مؤسسات الحزب الرسمية، وفي عام ١٩٥٩م اتخذ القرار من قبل رئيس الوزراء وحده. كما ظهر أيضاً أن رئيس الوزراء كان تحت ضغط أقسام مختلفة تابعة للحزب، بالنسبة لتعيين وزراء لوزارات معينة، ومن هذه الجماعات الضاغطة داخل الحزب كانت الكيبوتزيم والمشافيم^(٢). وفي عام ١٩٦٤م حدد النظام بأن المرشح لرئاسة الوزراء يجب أن يقدم قائمة وزراء المبابي إلى السكرتارية للتصديق عليها بالاتصال مع الهيئة التنفيذية للحزب البرلماني، ثم بعد ذلك تدعى اللجنة المركزية للحزب إلى جلسة مشتركة كي يقدم اليهما قرار السكرتارية والهيئة التنفيذية للحزب وفي هذه الجلسة يكون للجنة المركزية رأي استشاري غير حاسم، أما السكرتارية فكانت لها قوة رسمية فمهمتها كانت الموافقة على القائمة أو الرفض لهذه القائمة، وهذه القوة يمكن أن تكون قيداً على رئيس الوزراء^(٣).

أما بالنسبة إلى الوزراء الآخرين من الأحزاب الأخرى فيتم على النحو التالي، فبعد موافقة اللجنة المركزية لحزب المبابي يختار ممثلو الحزب في الحكومة بالتشاور مع سكرتير عام الهستدروت (وهو من حزب المبابي) وسكرتير عام المبابي، إلى جانب الأحزاب ذات الأقلية التي يرغبون في اشتراكها بالوزارة^(٤)، وتبدأ بعد ذلك عمليات المساومة بين الأحزاب للاتفاق حول توزيع المناصب الوزارية^(٥).

Petter Medding, Op.Cit,P.172.

(١)

Ibid, p.173.

(٢)

Ibid, P.173.

(٣)

(٤) يذكر بأن الحزب المبابي يشارك الأحزاب التي تتراوح مقاعدها في الكنيست على الأقل ما بين ٢١، ١٤ مقعداً، ويكون الائتلاف عادة مع الأحزاب الدينية أو اليسارية (مبابي واحدوت هغفودا، أو الصهيونيون العموميون)، أما الأحزاب الشيوعية وحירות فلا يتفاوض معهم حزب المبابي.

انظر جدول التفاوض لحزب المبابي مع الأحزاب Fein, Op.Cit.p.175

(٥) إبراهيم العابد، المبابي، ص ٨٥.

ويذكر ان إتباع المباي اسلوب المساومات والتراجعات داخل الوزارة عند تشكيلها، يعني ان على المباي ان اراد استمرار بقاء الحكومة ان يتراجع عن بعض مواقفه او مبادئه وبرامجه وان يساوم على بعض القرارات الاخرى، لان الاعضاء من الاحزاب المتحالفة على دراية كاملة من ان انسحابهم وانشقاقهم سيؤدي الى سقوط الحكومة، فهذه السياسة جعلت المباي ينجح في تجاوز العديد من الازمات، هذا الى جانب ان الاحزاب الدينية كان يهتمها باستمرار ان تصل الى الوزارة فاستغل المباي ذلك استغلالاً جيداً لصالحه^(١). وينتهي عمل الوزراء عادة بانتهاء مدة الوزارة او عن طريق التقاعد او الاستقالة بعد اعطائه فرصة لذلك، كما ويمكن احداث تغييرات او تعديلات وزارية خلال فترة الوزارة^(٢). هذا وقد عمل المباي على تثبيت المفهوم السياسي المتعلق بعمل الحكومة الائتلافية وهي المسؤولية الجماعية أي ان جميع الوزراء مسؤولون عن جميع القرارات التي تتخذها الحكومة، وان اعضاء الاحزاب المؤتلفة في الكنيست ملزمون بالتالي على تأييد هذه القرارات حين عرضها على الكنيست لاخذ الموافقة عليها. ولقد اعلن المباي اكثر من مرة ان عدم تأييد اي طرف من اطراف الائتلاف لقرارات الحكومة او حتى امتناعه عن التصويت او امتناعه عن حضور جلسة التصويت يعني تلقائياً استقالة الوزارة او على الاقل اقالة الوزير او الوزراء الممثلين للحزب الذي يخرج عن المسؤولية الجماعية^(٣). مما يبين ان لرئيس الوزراء قوة تمكنه من اقالة الوزراء، وهذا ما حدث عام ١٩٥٦م عندما اجبر بن غوريون وزير الدفاع شاريت على الاستقالة لاختلافه مع بن غوريون باتباع سياسة الوسط في وزارة الدفاع. وفي عام ١٩٦٥م عندما طلب اشكول من مؤيدي بن غوريون قبل الموجي وبيريز الاستقالة لانتقادهم اشكول بانه لا يصلح لان يكون رئيساً للوزراء^(٤).

(١) ابراهيم العابد، المباي، ص ٨٧ كذلك

Fein, Op.Cit,P.171.

Petter Medding, Op.Cit, P173

(٢)

(٣) ابراهيم العابد، المباي، ص ٨٦.

يذكر بأن المسؤولية الجماعية ونظام الائتلاف كانتا نقتطي ضعف الحكم الاسرائيلي. وكان بن غوريون قد انتقد بنفسه هذه الظاهرة عند تقديمه لوزارته الجديدة، عام ١٩٥٥م للكنيست حين ذكر "ان الحكومة المبنية على ائتلاف لا تتكون على اتحاد فكري، ولكن على اتحاد عملي، والحكومة وحدة واحدة وقراراتها ملزمة لجميع اعضاءها والذي لا يمكنه قبول قرارات الحكومة ليس امامه سوى الخروج منها". انظر

Asher Zidon, Op.Cit,P.112

Petter Medding, Op.Cit.pp.175-176.

(٤)

ويوضح الجدول التالي احتكار حزب المباي للمناصب الوزارية منذ نشأة (الدولة) حتى سقوط الحزب عام ١٩٧٧م.

اهم المناصب الوزارية التي احتكرها حزب المباي من الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٧٧م

المنصب	الحزب المحتكر	عدد المرات
رئاسة الوزراء	المباي	١٩
وزارة الدفاع	المباي	١٩
وزارة الخارجية	المباي	١٩
وزارة المالية	المباي	١٩
وزارة التربية والتعليم	المباي	١٨
وزارة الشؤون الاجتماعية	المباي	١٩
وزارة الشؤون الدينية	الديني	١٨
	مستقل	١
وزارة الزراعة	المباي	١٨
	المبام	١
وزارة البوليس	المباي	٢٧
وزير بلا وزارة	احدوت هعفودا	١

المصدر الجدول القرار السياسي في اسرائيل، بحث مقدم من وزارة الخارجية، ادارة شئون فلسطين، عمان، ١٩٦٩م، ص ٨.

اما عن علاقة الوزير ببرلمانيي الحزب، فمثلاً اذا اراد عضو المباني في الكنيست توضيح نقاط المعارضة او أبرز هو يرغب في تعديلها، فكان الاجراء العادي ان يتقابل أعضاء المباني في لجنة خاصة مع الهيئة التنفيذية في الحزب والوزير المسؤول، لمحاولة الوصول الى تسوية، واذا لم يتم التوصل الى تسوية تبحث المسألة من قبل جميع أعضاء الحزب، وهناك مرحلة مبدئية بين التحضير في الوزارة المسؤولة، فتصديق وتصديق مجلس الوزراء عليه، ضروري قبل تقديم القائمة الى الكنيست للقراءة الاولى، وفي مناسبات اخرى كانت المسألة تدرس بعد مصادقة مجلس الوزراء ولكن قبل القراءة الاولى في الكنيست^(١). وكان الوزير يقدم تقريراً عن القائمة بعد مناقشة عامة مما يمكن أعضاء الكنيست ان يعزوا مصالحهم الدستورية ويقترحوا بعض التغييرات وتعتمد النتيجة على درجة اصرار برلمانيي الحزب او الوزير. ويسأل الوزراء في بعض الاحيان لتسوية مثل هذه الخلافات، ونادراً ما كان يأخذ الوزير اتجاهها ضد اتجاه الحزب، وهذا مشتق من تجربة سيطرة الحزب على البرلمانيين والوزراء. وكانت القرارات على المسائل ذات الاهمية الاساسية التي تثير عدم الاتفاق تؤخذ خارج المحيط البرلماني أي في داخل مؤسسات الحزب الداخلية وهناك تقرر السياسة وتسوى المسائل^(٢).

اما في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمالية فكان برلمانيي الحزب يعملون كذاه ضغط على وزراء المباني لتحقيق مصالح مجموعات خاصة في الحزب، حيث يوجد هناك عدد كبير من جماعات المصلحة الممثلة داخل الحزب كل واحدة ترغب في ان تحمي مصالحها الخاصة، والاقتراحات القانونية في هذه المسائل تقدم بسهولة للتسوية وتحقيق بعض المطالب كامكانية خفض الضرائب^(٣).

دور الحزب في السياسة الداخلية:

لقد اعتبرت قرارات مؤتمر بال ١٨٩٧م اساساً جذرياً اساسياً لقيام اسرائيل، حيث تبلورت اهداف الحركة الصهيونية الى الاعداد والتمهيد لقيام الوطن القومي لليهود في الاراضي الفلسطينية. فقد تطلب ذلك رسم السياسات اللازمة لتكوين اقتصاد يهودي متكامل يفرض وجوده عن طريق السيطرة على الاقتصاد العربي بل وقتله، وذلك بطرد السكان العرب من ديارهم والاستيلاء على الثروة والموارد

Petter Medding, Op.Cit,P.180

(١)

Ibid, P.181.

(٢)

Ibid, P.181.

(٣)

الاقتصادية العربية في فلسطين. وعندما اعلن قيام اسرائيل عام ١٩٤٨م، اخذت اسرائيل تسعى الى ايجاد قوة اقتصادية عسكرية قادرة على فرض وجودها وتكوين اسرائيل الكبرى، وهذا ما اكدته المؤتمرات الصهيونية المتعددة فالمؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون المنعقد عام ١٩٥١م والذي يعتبر المرحلة الجديدة في تاريخ الحركة الصهيونية، وذلك للهدف الجديد الذي تبناه والداعي الى تقوية (الدولة) وجمع المنفيين في ارض اسرائيل وضمان وحدة (الشعب) اليهودي. كما اوحى المؤتمر الى تشجيع الهجرة والتدريب على العمل الزراعي وجمع الاموال واستثمارها في اسرائيل^(١). كما اخذ الحزب يسعى من خلال السياسة الداخلية الى تحقيق اهدافه المتمثلة بخلق جيش (قومي) متقدم متسلح بأحدث الاسلحة والتقدم التكنولوجي، ففي عهد بن غوريون، كانت النخبة العسكرية تلعب أدور الكبير في حياة المجتمع الاسرائيلي، وبعد عام ١٩٦٧م، كانت النفقات العسكرية تعد من المرتبة الاولى في اسرائيل حيث تبلغ ميزانية (الدولة) للمؤسسة العسكرية (حصة الاسد)^(٢).

وكان حزب المباي يهدف الى اقتصاد قومي عصري يتمتع بدرجة عالية من التقدم الفني والتكنولوجي قادر على تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة لسكانه كما يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي كشرط اساسي لتحقيق شروط الامن القومي^(٣). ويذكر بان الوكالة اليهودية كانت قد لعبت الدور الكبير في تحقيق هذه السياسة قبل اعلان قيام (الدولة). فقد استغلت ظروف الكساد الاقتصادي العالمي في نهاية العشرينات من هذا القرن الذي حدث في اوروبا. واخذت تدعو المستثمرين

(١) المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون ١٩٦٨م، تقديم، محمد حسنين هيكل، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالاهرام، الجزء الاول، القاهرة، ١٩٧١، ص. ١٠ (x).
عند الحديث عن السياسة الداخلية لحزب العمل ورصد سياسته سيكون من خلال الحكومة التي يترأسها والمسيطر عليها.

(٢) داد ياني، المرجع السابق، ص. ٢١١.
يذكر بأن النفقات العسكرية الاسرائيلية قد بلغت منذ عام ١٩٥٧-١٩٦١م حوالي ٢,٥ مليون جنية اسرائيلي، هذا الى جانب وجود نفقات عسكرية سرية لا تذكر ضمن الارقام العامة، ويبلغ مجموعها حوالي ٧٠ مليون دولار سنوياً.
انظر جالينا نيكييتينا، المرجع السابق، ص. ٢٥٢.

وعن دور المباي في انشاء الجيش الاسرائيلي، انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة والفصل الثالث عن مشاريع السلام والتركيز فيها على القوى العسكرية.

(٣) عمرو محي الدين، استراتيجية الانماء في اسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٩)، السنة ١٣، يوليو ١٩٧٧، ص. ١٢.

اليهود الاوروبيين للتوجه الى فلسطين والاستثمار بها هروباً من الكساد الاقتصادي الاوروبي. كما حاولت استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية حيث هبط سعر الالات والمعدات وقامت بشراء بعض المصانع الحربية في الولايات المتحدة وخزنتها في فلسطين بانتظار اعلان قيام (الدولة)^(١). وعندما انتهى عمل الوكالة اليهودية بعد قيام (الدولة) فان جميع اعمالها التي كانت تشرف عليها: من ادارة الشؤون العامة للمستوطنين اليهود، وملكيته لوسائل الانتاج مع الهستدروت للمستوطنين اليهود، قد اصبحت جزءاً من ملكية الحكومة الاسرائيلية، وبقيادة المباي نفسه الذي تعاون مع الهستدروت وممثلي القطاع العام (للدولة) الاسرائيلية^(٢).

ولعب المباي الدور الكبير في بناء اسس الاقتصاد الاسرائيلي وتوفير الاجواء الملائمة والتسهيلات لتحقيق الاهداف الاساسية (للدولة). فقد اكد زعماء المباي ثم حزب العمل في جميع برامج الحكومات المتعاقبة على ضرورة جلب اليهود الى فلسطين من مختلف بقاع العالم، فالهجرة اليهودية الى اسرائيل تعتبر حجر الزاوية في المخطط العام للحركة الصهيونية^(٣). وهذا ما عبر عنه بن غوريون بقوله عام ١٩٥٢م «كل دولة تتكون من ارض وشعب وان اسرائيل لا تشكل شواذاً عن هذه، ولكنها دولة ليست مطابقة لارضها او لشعبها فحين قامت الدولة لم تكن تضم سوى ٦٪ من مجموع الشعب اليهودي»^(٤). ومن اقواله «لستطيع دولتنا ان تقف امام الاعداء نحن نفتح ابوابنا للمهاجرين اليهود من جميع انحاء العالم»^(٥). وبالفعل وبعد سنوات قلائل من قيام اسرائيل تدفق الى فلسطين موجات من الهجرة الكثيفة فقد وصل الى البلاد خلال الثلاث سنوات الاولى حوالي ٧٠.٠٠٠ مهاجر يهودي كما وصل عدد مماثل من المهاجرين في الخمس عشرة سنة التالية^(٦). وعندما احس زعماء المباي

(١) خالد حميد النعيمي، دور الجيش والاقتصاد في التجمع والاقتصاد الصهيوني، دار الطباع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٩م، ص١١٢، كذلك محمد عبد الرؤوف سليم، المرجع السابق، ص٣٣٩.

(٢) خالد حميد النعيمي، المرجع السابق، ص١٦٥، كذلك محمد عبد الرؤوف سليم، المرجع السابق، ص٣٣٩.

(٣) Ben Gurion Looks Back, Op. Cit., p. 238.

(٤) نقلاً عن محمود شتيت خطاب، اهداف اسرائيل التوسعية في البلاد العربية، لجنة التعريف بالاسلام، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٧٠، ص٢٧.

(٥) Ben Gurion Looks Back, P. 25.

(٦) Nadan safran, Op. Cit., P. 162.

بفتور الهجرة وعدم رغبة الكثير من اليهود خارج اسرائيل بعدم القدوم الى فلسطين بدأوا في حملة مركزة وواسعة النطاق لاعادة الحماس لموضوع الهجرة واسبغ بن غوريون على دعواه مسحه عقائدية دينية حين قال: «ان الصهيونية هي الشوق لصهيون اي لاسرائيل واقامة شعب مثالي فيها، وبالتالي فان بناء اسرائيل الحقيقيين هم الذين احسوا بالشوق اليها وقدموا اليها أي المهاجرين القدامى والجدد حتى ان المهاجر اليهودي غير الصهيوني الذي يأتي الى اسرائيل يخدم اسرائيل اكثر من ذاك الذي يعتبر نفسه صهيونياً ويقيم خارجها^(١)» .

كما قال أن على كل يهودي في الخارج ان يهاجر الى اسرائيل لانه لا يجد الظروف الملائمة له في البلاد التي يعيش فيها كالتى يجدها في اسرائيل للحقائق التالية:

١. في خارج اسرائيل وفي اي مكان يعيش به اليهود يشكلون عادة اقلية ويخضعون بالتالي الى رغبات وقرارات الاغلبية وليس حسب ما يرغبون.
٢. ان التركيب الاجتماعي والاقتصادي لليهود في الخارج يختلف كلياً عن تركيب المجتمعات التي يعيشون فيها، فالاغلبية في بعض الدول تتألف من المزارعين وعمال الصناعة وعليهم يرتكز اقتصاد البلاد، وفي المهجر عدد قليل من اليهود يستطيع ان يكون من بين تلك الاغلبية.
٣. يواجه اليهود في الخارج بحالة مزدوجة في سعيهم للحفاظ على يهوديتهم لانهم يعيشون في بيئة غير يهودية وفي ظل حكومة واحزاب وثقافة وحياة اقتصادية غير يهودية ولا بد لليهودي من ان يتأثر بهذه الظروف سواء رغب هو في ذلك ام لم يرغب، فاذا اراد ان يبقى يهودياً فالطريق امامه ان يذهب الى اسرائيل لانه لا يمكن ان توجد حياة يهودية كاملة في المنفى^(٢).

وعبر المباني عن ذلك بشكل ادق من خلال دعوته للهجرة على لسان ليفي اشكول حين قال في الجلسة الختامية للمؤتمر السادس والعشرين للمنظمة الصهيونية العالمية الذي عقد في آذار (مارس) ١٩٦٤م. «ان ضمان وجود اسرائيل يأتي في المقام الاول بين المهام الملقاه على عاتق الشعب اليهودي، وان هذه المهمة لا يمكن ان تحقق الا اذا سدت اسرائيل حاجتها الدائمة والمتزايدة لتوسع كبير في عدد السكان، اننا يجب

Ben Gurion Looks Back, Op.Cit.p.240.

(١)

Ibid, pp.244-245.

(٢)

ان نجند جميع قوانا لاجتذاب المليون الرابع والخامس من اليهود الى اسرائيل»^(١).

كما شجع زعماء المباي على هجرة العاملين والمثقفين ليعملوا على تطوير وبناء اسرائيل، كما عملوا على توثيق الصلات مع اليهود في سائر انحاء العالم ومساعدتهم على مقاومة محاولات ادماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها. لان مستقبل اسرائيل وامنها ورفاهيتها وقدرتها على ابقاء رسالتها التاريخية، يعتمد على اليهود في العالم، ومستقبل اليهود في العالم يعتمد على بقاء اسرائيل، فاسرائيل نواة للمجتمع اليهودي العالمي^(٢). ومن الاهداف الرئيسة الاخرى التي يركز عليها المباي في سياسته الداخلية هي العمل على زيادة الانتاج الزراعي والصناعي، وقد وضع بن غوريون هذا الهدف نصب عينيه منذ قيام (الدولة) حيث قال: «اذا لم تعد جموع المهاجرين الى الارض والحياة الزراعية والعمل اليدوي فاننا لن نستطع ان نكون دولة مستقلة»^(٣). فالاقتصاد الاسرائيلي ولاسباب ايدولوجية يقوم على بناء الزراعة الصهيونية لانه من خلال الزراعة تستطيع الحركة الصهيونية ان تحقق هدفين رئيسين وهما: العودة الى ارض اسرائيل وجعل الشعب اليهودي شعباً منتجاً يعتمد على التجارة والاعمال المهنية^(٤). الى جانب تحقيق مزيد من التوسع في اراضي فلسطين من خلال استقدام هؤلاء المهاجرين الجدد. وسوف يكون توسيع المساحة امراً ضرورياً وجوهرياً في حالة اعتماد (الدولة) بشكل رئيسي على الزراعة التي ستعطي مورداً انتاجاً اقتصادياً هائلاً بالاضافة الى العمل^(٥) كما ان الزراعة ستحقق توفير الحاجات الاساسية للسكان من الغذاء بما يحقق الاكتفاء الذاتي نسبياً الى جانب دعم موقف الصادرات الزراعية، وخاصة الحمضيات لزيادة

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٢٨٢-٢٨٨ كذلك ابراهيم العابد، المباي، ص ١٠٠.

(٢) Ben Gurion Looks Back, Op.Cit. P.238

(٣) Ibid, P.238.

(٤) Asher Arian, Op.Cit, p.210

(٥) ابراهيم متولي نوار: مشكلات الاقتصاد الاسرائيلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة. اكتوبر، ١٩٧٩م، ص ٧٥.

حصيلة (الدولة) من العملات الاجنبية من الخارج^(١).

وتعود بداية الزراعة اليهودية الى الهجرة الاولى وتأسيس المستوطنات الزراعية من قبل روتشيلد. ثم جاءت الهجرة الثانية والثالثة، وتأسست المستوطنات الزراعية التي ضمت الكيبوتزات والموشافات، واعتمدت على المزارع اليهودية فقط، وكان يشرف على توزيع الاراضي المشتراه انذاك المركز الزراعي والهستدروت والكيبوتز والموشافيم^(٢).

وعند اعلان قيام (الدولة) استمرت السيطرة الزراعية وتدفقت كميات هائلة من ناتجها على حركات الاستيطان نتيجة للانجازات المثيرة للزراعة، وتأسست وزارة مستقلة للزراعة مما قلل من استغلال الهستدروت والمركز الزراعي في المسائل الزراعية^(٣). ولتوفير الاراضي اللازمة للزراعة فقد اصدرت الحكومات الاسرائيلية بزعامه المباني وعبر الكنيست عدة قوانين لتحقيق هذا الهدف، والاستيلاء على مزيد من الاراضي العربية اهمها قانون الاراضي غير المستعملة عام ١٩٤٨م، وقانون الاجراءات الاستثنائية، ومناطق الامن لعام ١٩٤٩م، وقانون المالكين الغائبين لعام ١٩٥٠م، وقانون رقابة الارض لعام ١٩٥٢م، وقانون اراضي (الدولة) الاسرائيلية لعام ١٩٦٠م، وقانون مركزية الاراضي لعام ١٩٦٥م، وقانون الاراضي لعام ١٩٦٩م^(٤). وبموجب هذه القوانين استطاعت الحكومة انتزاع آلاف الدونمات من الاراضي الصالحة للزراعة كما اضافت الحكومة بزعامه المباني عن طريق مصادرة الاراضي العربية موارد جديدة الى امكانياتها الطبيعية في الزراعة. وبعد حرب ١٩٦٧م، استمرت نفس السياسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، حيث تم مصادرة حوالي ثلث المساحة الكلية

(١) السيد يسين، المجتمع الاسرائيلي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، كتاب دوري (١)، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٨٦. ويلاحظ هنا بأن تأسيس وكالات تسويق الليمون يعود الى بداية الاربعينات انظر:

Asher Arien, Op.Cit,p.215.

Asher Arien, Op.Cit, p.211.

Ibid, pp.212-213.

(٤) داد ياني، المرجع السابق، ص ٢٢٢، كذلك

علي محمد علي، المرجع السابق، ص ١٧٤-١٨٢.

Asher Arien, Op.Cit, p.215.

في الضفة الغربية واستخدمت في مجال الاستيطان الزراعي^(١). ومن أجل تحقيق استيطان زراعي أوسع عنيت المؤسسات الصهيونية بمسألة المياه وخصصت لذلك الميزانيات الضخمة للدراسة والبحث والتنفيذ وهدفت معظم المخططات لنقل المياه من المصادر الشمالية الغنية بها إلى المناطق الجنوبية، حيث أراضي النقب الجنوبية وذلك لاستيعاب عدد أكبر من مهاجرين، ومن أهم المشاريع التي أنجزت أبرزها مشروع اليركون-النقب، وشرع بتنفيذه عام ١٩٥٢م وانتهى العمل به عام ١٩٥٥م، واستهدف أحضار مياه نهر العوجا (اليركون) من أجل تزويد المياه لمنطقة النقب^(٢). ومشروع المياه القطري حيث قررت الحكومة الاسرائيلية بزعامة المباي عام ١٩٥٦م إقامة مشروع شامل يهدف لتحويل مياه نهر الأردن وجلبها إلى المناطق الجنوبية، وفي عام ١٩٦٤م انتهى من تنفيذ المشروع^(٣). بالإضافة إلى مشاريع أخرى من أجل تجميع مياه الفيضانات مثل مشروع (شكما) شمال قطاع غزة ومشاريع لتحلية المياه بمساعدة الحكومة الأمريكية وأقيم المشروع الأول في إيلات، كما أجريت تجارب عدة خلال الأعوام ١٩٦١-١٩٦٧م لخفض درجة حرارة الغيوم وتحويلها إلى أمطار^(٤).

وكان القطاع الزراعي قد استطاع حتى عام ١٩٧٠م أن ينتج حوالي ٨٥٪ من الاحتياجات الغذائية لثلاثة ملايين فرد عند مستوى من التغذية يبلغ ضعف المستوى السائد عام ١٩٥٠^(٥). ويقدر معدل النمو السنوي في الانتاج الزراعي للفرد بما يوازي ٤,٨٪ طوال فترة ما بين ١٩٥٤-١٩٧٧م. وهذه النسبة ملائمة لحالة الاقتصاد الاسرائيلي الذي ترتفع فيه معدلات زيادة السكان نتيجة الهجرة حيث تغطي نسبة الزيادة السنوية في الناتج الزراعي الزيادة السنوية في السكان وتقل نسبة الاعتماد على الواردات الزراعية من الخارج وحسب الموازنة الزراعية لإسرائيل فقد قدر الانتاج الزراعي لعام ١٩٧٧م بنحو ١,٧ مليون دولار، مما جعل إسرائيل في حالة

(١) السيد يسين، المرجع السابق، ص ٨٦، وللمزيد عن الاستيطان في الضفة والقطاع وتحويلهم إلى أماكن زراعية. انظر، عبد الرحمن أبو عرفة، المرجع السابق، ص ٢٣٨-٢٧٢ المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين ١٩٦٨م، ص ١١٥-١١٨.

(٢) عبد الرحمن أبو عرفة، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٣-٩٩، كذلك

Mical Brecher, Decisions In Foreign Policy, PP.181-219.

(٤) عبد الرحمن أبو عرفة، المرجع السابق، ص ١٠٢-١٠٤.

(٥) عمر محي الدين، استراتيجية الانعلاء في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٤)، أكتوبر ١٩٧٧، ص ٨٧.

اكتفاء ذاتي بنسبة ٩٥٪^(١). وتستهدف الحكومة الاسرائيلية وبزعامة المباي توجيه الانتاج الزراعي من مجال الاكتفاء الذاتي إلى مجال التصدير ومن هذه الناحية فهي تهتم بتطوير بعض انواع المزروعات، وفتح اسواق جديدة لمنتجاتها، بالرغم من منافسة السلع الزراعية للسوق المشتركة^(٢). وقد انتشرت وكالات التسويق في اسرائيل منذ عام ١٩٥٩م من اجل زيادة التصدير الى الخارج ولتأمين تزويد منتظم من الانتاج وتسهيل عمليات التسويق والتصدير بالفائض^(٣).

وفي نفس الاتجاه تهتم اسرائيل أيضاً بتصنيع المنتجات الزراعية، كما تقوم الحكومة برئاسة المباي بدعم مجموعة من السلع الزراعية، وقد بلغت نسبة الدعم بين عامي ١٩٧٦-١٩٧٧م الى نحو ١٢.٢٪ من قيمة الانتاج الزراعي يذهب معظمها للعلف والحليب^(٤).

كما ركز المباي على زيادة الانتاج الصناعي حيث تعتبر الصناعة المحور الرئيسي الذي يساهم فيه القطاع الخاص^(٥). ويساهم القطاع الخاص بالدور الرئيسي الذي يدعم بقوة نمو (الدولة) الاسرائيلية. ففي ظل انقطاع الصلة بين هذه (الدولة) وبين المحيط (الارض) الممتد حولها كان تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي امراً ضرورياً لبقاء واستمرار (الدولة). وقد تطلب تحقيق هذا الهدف انجازه اولاً في مجال السلع الغذائية بوصفها سلعاً استراتيجية، كما تطلب ايضاً خلق القاعدة الصناعية المحلية

(١) السيد يسين، المرجع السابق، ص٨٦.

(٢) ابراهيم المتولي، المرجع السابق، ص٧٢.

(٣) Asher Arien, Op.Cit,pp.215-216.

يذكر بأن الصادرات الزراعية من الحمضيات تواجه مشكلة في اسرائيل نتيجة لانضمام اسبانيا والبرتغال واليونان الى مجموعة السوق الاوروبية المشتركة، الى جانب المشكلات التي تثيرها اجراءات حماية تتخذها دول السوق لصالح منتجاتها، وقد ادت هذه المشكلات الى أن يعلن القائمون بعمليات التصنيع عن عدم رغبتهم في توقيع العقود مع الزراعيين، الا اذا ضمننت لهم الحكومة التعويضات عن التأثيرات التي سببتها السوق الاوروبية المشتركة.

انظر السيد يسين، المرجع السابق، ص٨٩.

(٤) ابراهيم متولي، المرجع السابق، ص٧٢.

(٥) Eisenstadt, Op.Cit,p.219.

القادرة على توفير الاحتياجات الأساسية (للدولة)^(١). وقد اتجه المباني نحو الاهتمام بالتخطيط الصناعي وكان اول محاولة لهذا التخطيط عام ١٩٥٧م بوضع برنامج قصير الامد لتنظيم عملية توزيع موارد وامكانيات (الدولة) على الصناعات المختلفة وللإشراف على كيفية استغلالها غير ان ذلك تم في خلال معطيات وخصائص للهيكل الصناعي الذي اتسم بالصغر والحدأة وارتفاع نصيب القطاع الخاص^(٢). ثم اخذت زعامة المباني بعد ذلك بوضع برنامج اقتصادي صناعي استهدف هذا البرنامج التقدم الصناعي والتنمية الصناعية، من خلال العمل على زيادة نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات. والاهتمام بالصناعات الثقيلة والعمل على زيادة انتاجها بالنسبة لاجمالي الانتاج الصناعي، والاهتمام بالصناعات الصغيرة والورش الفنية، الى جانب الاهتمام بالخبرة التكنولوجية، وتنمية المدارس الفنية والمهنية وتشجيع البحث العلمي لتطوير الصناعة والتسويق الخارجي^(٣). والعمل على تحقيق التشغيل الكامل، ودراسة اوضاع العمل في مختلف القطاعات لدفع اليد العاملة الى القطاعات التي تعمل في حقل الانتاج من اجل التصدير وفي قطاع السياحة والنقل وانشاء ادارة حكومية لها. هذا الى جانب اتباع سياسة الضغط على الاجور ودفع نصف اعانة الغلاء فقط الى بعض فئات العاملين والحيلولة دون حدوث زيادة على الطلب تؤدي الى ارتفاع الاسعار، واتخاذ الاجراءات المالية واتباع السياسة الائتمانية التي من شأنها دفع السياسة الاقتصادية الى الاتجاه المقرر مع مراعاة عدم تجاوز الميزانية السابقة إلا بنسبة تتفق مع نسبة زيادة السكان^(٤).

(١) عمر محي الدين، المرجع السابق، ص ٨٧.

بالرغم من أن المباني صاحب نظرية اشتراكية، إلا أنه ليس كذلك في الواقع، وقد بذل اشتراكيوا المباني اغراءات شتى لتشجيع المستثمرين الافراد وقدموا لهم تنازلات كثيرة لانهم يعتقدون بأن (الدولة) بحاجة الى استثمارات.

Josef Badi, Op.Cit,P.272.

(٢) ابراهيم متولي، المرجع السابق، ص ٧٦.

وتضمنت هذه الخطة برنامجاً للتنمية الزراعية والري والكهرباء والتعدين والنقل والمواصلات الى جانب التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات سواء بطريق مباشر بالحصول على العملات الاجنبية عن طريق زيادة التصدير او الاقلال من استخدام هذه العملات عن طريق نقص الواردات، للمزيد، انظر.

عايدة ابو هيف، المتغيرات في الاقتصاد الاسرائيلي (١٩٤٨-١٩٧٣)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٧٥، ص ١٧٣-١٧٥.

(٣) عايدة ابو هيف، المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٤) المرجع السابق، ص ١٧٨.

هذا وكانت سياسة المباي تشجع توظيف الاموال الاجنبية انطلاقاً من قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٥٢م والمعدل لعام ١٩٥٥م «الذي ينص على ان الحكومة الاسرائيلية لم تمنع من قيام الأنشطة الصناعية بنفسها كما لم تمنع من ولوج قطاع التعدين والكهرباء، كما انها لم تمنع القطاع العمالي في الهستدروت من توظيف عدة صناعات اساسية، كما انه لم يتعارض مع قيام الحكومة بمد الصناعة بشتى انواع الرعاية والمساعدات كالحماية الجمركية للمنتجات والاعفاءات للسلع الانتاجية والمواد الخام والمنح للمنتجين والمصدرين واسعار العملة الاجنبية الملائمة لمستوردي السلع الانتاجية والمواد الخام والاسعار الملائمة للمصدرين والسلف المتوسطة والطويلة الاجل بفوائد وشروط سهلة للصناعيين^(١). والملاحظ ان معظم المشروعات والصناعات الكبرى في اسرائيل تقوم على اساس الخبرات الاجنبية بجانب التمويل الاجنبي هذا وتعتمد على الاتصال المباشر التي اساسها حق التصنيع دون الدخول في مخاطر التعديل الجذري أو التطوير، فقد كان اعتماد اسرائيل على الخبرات الامريكية والفرنسية والسويسرية والايطالية، بينما تؤدي مشاركة رأسمال الاجنبي او التمويل والخبرة في مشروعات اسرائيل الصناعية الى فوائد هائلة بالنسبة لتلك المشروعات التي تتمثل اساساً في خفض نفقات الانتاج واستخدام التكنولوجيا وفتح امكانيات واسعة للتسويق امام منتوجات هذه المشاريع^(٢).

وبهذا نستطيع القول بأنه قبل عام ١٩٥٧م لم يكن هناك برنامج صناعي كامل الا الذي يخدم حاجات الاكتفاء الذاتي من انتاج السلع الضرورية، اما المرحلة ما بعد ١٩٥٧م حتى عام ١٩٧٠م فقد بدأت المحاولات التخطيطية الجادة الى جانب انه تم ارساء اهم اسس هيكل الصناعة الاسرائيلية بكافة قطاعاتها كما ان هذه الفترة شهدت نمواً وتضخماً للصناعة في القطاع الحربي بعد حرب عام ١٩٦٧م^(٣). حيث تعتبر الصناعات الحربية من اهم القطاعات الصناعية في اسرائيل وتحظى بمركز ممتاز في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي، خاصة بعد ان حقق توسعاً هاماً في حرب حزيران ١٩٦٧م. ويشرف على هذا القطاع عليه وزارة الدفاع، ويمول من الموازنة العامة (للدولة)، وتعتبر الصناعة العسكرية مشروعاً صناعياً عادياً محكوماً بالقواعد الصناعية

(١) يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، منظمة الابحاث الفلسطينية، مركز الابحاث، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٩٨٢-١٩٨٤.

(٢) ابراهيم متولي، المرجع السابق، ص ٧٦-٧٧.

(٣) عمر محي الدين، المرجع السابق، ص ٧٤.

العامه^(١). واسرائيل تحاول ان تنتج نصف حاجاتها الحربية، فطبيعة اسرائيل ودورها في المنطقة يجعلانها باستمرار تهتم بتقوية جيشها وتطويره بادخال اساليب التكتيك العسكري الحديث^(٢). لان استمرار (الدولة) وبقائها يتحدد من خلال القوة العسكرية ومن خلال هذه القوة سوف تحقق اسرائيل انتصاراتها^(٣).

وازدادت في هذه المرحلة قوة رأسمال الخاص وسيطرته على القطاع الصناعي اذ ان هذا القطاع يمتلك حوالي ٩٣٪ من المؤسسات الصناعية ويعمل به نحو ٧٦٪ من الايدي العاملة^(٤). هذا وقد مرت (الدولة) الاسرائيلية بازمات اقتصادية مثل تلك التي تعرضت لها قبل حرب ١٩٦٧م والتي اعتبرت في نظر الكثيرين من الاسباب الحقيقية لحرب ١٩٦٧م، حيث كانت اسرائيل تواجه ازمة اقتصادية خانقة قبل الحرب، وعجزاً مستمراً في الميزان التجاري بالاضافة الى البطالة المتزايدة^(٥). ثم الازمة الاقتصادية بعد حرب ١٩٧٣م حيث التضخم المالي وارتفاع الاسعار بشكل كبير وزيادة الضرائب الاستيرادية والرسوم الجمركية^(٦). فقد اشار وزير المالية السابق (يهوشوع رابينوفيتش) في مجال عرضه لاعمال وزارته في الجلسة الختامية لحكومة العمل (المعراخ)، ان هناك مشكلات اساسية أجلت سياسة حكومته الاقتصادية (حكومة رابين)، وتتمثل المشكلات في الزيادة الضخمة في نفقات الامن المحلية وفي الاستيراد الامني في الفترة التي تلت حرب ١٩٧٣م، وارتفاع الاسعار خاصة الوقود الذي سبب اهتزازاً في الاقتصاد العالمي كله، وارتفاع اسعار الواردات الاخرى خاصة المواد الغذائية المستوردة من الخارج والمواد الخام. ثم الركود في النشاط الاقتصادي وفي الطلب في الاسواق داخل البلدان الاساسية التي تتاجر معها اسرائيل^(٧).

(١) السيد عليوه حسن، ادارة الاقتصاد الاسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٧٧م، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣) نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي، ص ٥٧، كذلك

Micheal Brecher, Decision In Israel, P.16.

(٤) ابراهيم متولي، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٥) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٤٣.

(٦) علي الدين هلال، الآثار السياسية على المجتمع الاسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٥، السنة العاشرة، يناير، ١٩٧٤، ص ١٠٦-١٠٧.

(٧) حنه شاهين، المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٧، تشرين الاول (اكتوبر)، ١٩٧٧، ص ٢٠٩.

وقد عبر وزير المالية الاسرائيلي عن سياسة حزب العمل ازاء هذه الازمة الاقتصادية ولخص اهم خطوطها فيما يلي:

١. تقليص العجز في ميزان المدفوعات لان عجزاً كهذا خطر على الاقتصاد وعلى العملة والقوة الامنية.
٢. تقليص الطلبات المحلية وفي الاساس تقليص الاستهلاك الفردي والعام.
٣. تغيير بنية الاقتصاد من خلال منح افضلية للفروع التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات سواء بزيادة الصادرات او انتاج مواد بديلة للمواد المستوردة.
٤. خلق توازن في وضع العملة من خلال الغاء وضع العملة الفائضة وتجنب الانزلاق الى بطالة كبيرة.
٥. كبح ضغوط التضخم مع خفض سرعة زيادة الاسعار من سنة الى اخرى.
٦. تحسين وضع الطبقات الفقيرة من خلال تقليص تدريجي للثغرات الاجتماعية القائمة.
٧. تحسين الظروف من اجل تجديد الانعاش الاقتصادي^(١).

وبهذا يكون اساس المشكلة الاقتصادية الاسرائيلية هي الثغرة القائمة بين المواد الاساسية للاسرائيلين، وبين متطلباتهم واستهلاكهم، بحيث يمكن القول ان مستوى المعيشة المرتفع نسبياً المتوفر لهم هو على حساب المساعدات الخارجية خاصة الامريكية منها، والقروض التي يحصلون عليها من الاسواق الخارجية، وليس على حساب انتاجهم، رغم كل احاديثهم عن التفوق الزراعي والصناعي لديهم، فهم مجتمع يقوم على التسول وليس على الكفاية الذاتية كما يدعون^(٢).

كما ان هدف تحسين مدينة القدس اقتصادياً وثقافياً تمهيداً لجعلها عاصمة (اسرائيل)، كان من ضمن مجموعة برامج حزب المباي، ففي ١١ ديسمبر (كانون ثاني) ١٩٤٩م اصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي بقيادة بن غوريون: «بأن القدس هي عنصر اساسي، ولا يمكن فصلها عن اسرائيل ولن تقبل القدس اي حكم اجنبي. وكانت اول خطوة عملية لذلك نقل وزارة الخارجية الى مدينة القدس عام ١٩٥٣م^(٣). وفي السابع والعشرين من شهر حزيران عام ١٩٦٧م، اعلنت الحكومة الاسرائيلية بزعامة المباي

(١) حنة شاهين، المرجع السابق، ٢٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٣) Micheal Brecher, Decision in Israel, PP.12-13

توحيد شطري المدينة تحت الادارة الاسرائيلية، وذلك حسب القانون الذي اقره الكنيست في ذلك العام والقاضي بضم القدس^(١). وكان ليفي اشكول قد صرح بقوله: «ان القدس توحدت وانها لأول مرة منذ تأسيس (الدولة) يصل اليهود الى الحائط الغربي الذي هو بقية معبدنا وتاريخنا الماضي^(٢)».

هذا وقد نص قانون القدس على ما يلي:-

١. القدس الموحدة عاصمة (اسرائيل).
٢. القدس هي مقر رئاسة (الدولة) والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.
٣. يتم حماية الاماكن المقدسة من التدنيس او الحاق أية اضرار اخرى بها قد تعيق حرية وصول معتنقي جميع الاديان الى اماكنهم.
٤. ستبذل الحكومة كل جهودها لضمان تطوير وازدهار القدس وبحبوحة مواطنيها وذلك برصد المخصصات المالية بما في ذلك منحة سنوية للسلطات المحلية في المدينة بعد موافقة لجنة الكنيست.
٥. ستعطي الاجهزة الحكومية القدس اولوية خاصة في الميادين الاقتصادية والمالية.
٦. ستؤسس الحكومة هيئة خاصة او هيئات لتنفيذ هذا القانون^(٣).

هذا وقد اكد زعماء المباني على ان القدس الموحدة عاصمة اسرائيل ودعم توحيدها والمحافظة على اراضيها وزيادة سرعة توطينها^(٤). واخذت السلطات الاسرائيلية تعمل على تهويد المدينة وتغيير معالمها الدينية والتاريخية عن طريق اخلاء الاحياء السكنية العربية وسكانها العرب بشتى الوسائل وبناء الحي اليهودي في البلدة القديمة، كما بدأت بإقامة طوق من المستعمرات والاحياء السكنية داخل المدينة وخارجها بهدف التوصل الى اغلبيّة يهودية داخلها وتجميد نمو المناطق

(١) Micheal Brecher, Dicision in Israel, P. 52

(٢) Mordechai Nissán, Israel and The Territories, Astudying Control (1967-1977), Turtledove publishing, Israel, 1978, p.104

(٣) عبد الرحمن ابو عرفة، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٤) Israel Government year Book (1969-1970), pp.25-36.

عن القدس الموحدة واتفاق الزعماء الصهاينة لجعلها عاصمة ابدية، انظر مشاريع السلام في الجدول الدراسي.

المتاخمة لها ومنع اي تواصل جغرافي وسكاني بين تلك المناطق ومدينة القدس^(١). وهذا ما عبر عنه بن غوريون منذ عام ١٩٤٩م بقوله: «ان وجود اغلبية يهودية في القدس لا يكفي، نريد حولها مناطق زراعية يهودية وطريقاً الى القدس يربطها مع المستوطنات اليهودية»^(٢).

وفي عام ١٩٧٢م وكلت بلدية القدس الى فريق عمل من المختصين وضع مخطط هيكلي جديد للمدينة يشتمل على حدودها القديمة والجديدة ويهدف الى ايجاد اغلبية يهودية بحيث يصبح عدد سكانها الاجمالي عام ٢٠٠٠م نحو ٦٥٠ الف، يشكل اليهود منهم ٧٢٪. كما يقوم بعمل مخطط يقضي بتوسيع رقعة المدينة لتصبح تضم آلاف الدونمات وتستوعب آلاف الوحدات السكنية الجديدة ومناطق صناعية وتجارية وحدائق عامة^(٣).

ويحتل النشاط الاستيطاني مكانة هامة في التخطيط في داخل اسرائيل، فقد لجأت الحكومة بزعامة المباي الى اصدار عدة قوانين بهدف طرد السكان العرب وتجريدهم من أراضيهم والعمل على تحقيق مزيد من الهجرة والاستيعاب وتوطين المهاجرين الجدد من اليهود. ومن اهم هذه القوانين قانون المناطق المغلقة لعام ١٩٤٩م، ومناطق الامن الذي اعطى بموجبه وزير الدفاع او رئيس الاركان السيطرة على الاراضي التي يراها مناسبة للاغراض العسكرية، وقانون الجنسية لعام ١٩٥٢م، بالاضافة الى مجموعة من القوانين والاورامر العسكرية الاخرى التي يحدد اماكن اقامة العرب^(٤). واتجهت عمليات الاستيطان في الفترة ما بين (١٩٤٨-١٩٦٧م) الى انشاء نوع من المستوطنات الكبيرة في المناطق الزراعية. والتي هي أقرب الى مفهوم المدينة من حيث كبر حجمها والخدمات المتوفرة فيها، وذلك لعجز المستوطنات الصغيرة مثل الموشاف والكيبوتز من استيعاب تدفق المهاجرين اليهود بشكل موجات كبيرة على البلاد بعد اعلان قيام (الدولة)، بالاضافة الى الرغبة في توزيع السكان

(١) وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة (١٩٦٧-١٩٨٠)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م، ص ٢٨.

(٢) Michal Brecher, Decisions in Israel, P.16.

(٣) وليد الجعفري، المرجع السابق، ص ٢١، وللمزيد من اعمال اليهود في تهويد القدس. انظر، عبد الرحمن ابو عرفة، المرجع السابق، ص ٢٢٢-٢٣٧.

(٤) نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي، ص ٦٦-٦٧ نقلاً عن

Josef Badi, Foundementaf Laws of Israel, Twayne publication, New Yourk, 1961, p.61.

بصورة متكافئة على جميع المناطق المحتلة^(١). وقد بلغ مجموع هذه المدن المنشأة حتى عام ١٩٦٧م حوالي ٢٥ مدينة جديدة بالإضافة الى تطوير عشرة من المدن العربية المحتلة التي هجرها اهلها مثل حيفا وصفد وطبريا وبيسان وعكا واللد والرملة في الوسط، وعسقلان والمجدل وبئر السبع في الجنوب. وقد ضمت مدن التطور نسبة مرتفعة من مجموع السكان معظمهم من المهاجرين الجدد^(٢).

كما استمرت خلال تلك الفترة في اتباع نظام المزارع المختلطة بسبب الحاجة الى المنتوجات الزراعية الطازجة، حتى يمكن تعويض النقص في المنتوجات. وانشأت هذه المستوطنات لتكون نقاط دفاع ضد الهجمات العربية المتوقعة وعمليات التسلل، ولتكون مراكز للتوسع فيما بعد^(٣). وبلغ عدد المستوطنات هذه حتى عام ١٩٥٠م حوالي ٢٥٤ مستوطنة لكن معدل الاستيطان مالا الى الانخفاض بعد عام ١٩٦٠م، حيث لم يزد عدد المستوطنات الجديدة من ١٩٦٠-١٩٦٧م عن عشرة مستوطنات وذلك لتناقص الهجرة في هذه الفترة^(٤).

وقد بلغ مجموع المستوطنات القروية في الفترة من ١٩٤٨-١٩٦٧م، ٤١٩ مستوطنة و٣٠٧ موشاف و١١٨ كيبوتز، ويعود السبب الرئيسي لزيادة عدد الموشاف على الكيبوتز الى الخلفية الاجتماعية والعرقية للمقادمين الجدد فقبل عام ١٩٤٨م كان معظم المهاجرين من اصول اوروبية، ومالوا منذ البداية لان يكونوا مزارعين، بينما المهاجرين الذين قدموا الى البلاد في الفترة التالية، كان اكثر من نصفهم من الدول الاسيوية والافريقية، ولا يحملون أية ايدولوجية سابقة، وهؤلاء لم تعجبهم الحياة القاسية التي تسود في الكيبوتز، وما فيها من حياة اجتماعية وفقدان وسائل الراحة، مفضلين عليها حياة الموشاف لانها كانت قريبة من نظام القرية العادية لما تمثله من سهولة في العيش واسلوب تعاوني في الملكية والانتاج^(٥).

(١) نظام بركات . الاستيطان الاسرائيلي، ص٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص٧٥ وقد اعتمد الباحث على استخراج الارقام من فهرس المستوطنات من المركز الجغرافي الاردني، الساحة العسكرية، عمان، ١٩٨٤م.

(٣) نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي، ص٧٩.

(٤) المرجع السابق، ص٧٨، كذلك عبد الرحمن ابو عرفة، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٥) Immigration and Stelement, Israel Pocket Library, Keter Publishing House, Jerusalem Israel, 1973, pp.97-98.

لقد كان بناء المستوطنات بهذه الاعداد الهائلة والكبيرة، وفي الاماكن الاستراتيجية يعود الى تحقيق الامن الاسرائيلي ضد اي تهديد من الخارج، والمسيطرة على الموارد المائية خاصة في المناطق الشمالية. فبنيت المستعمرات الاسرائيلية على المناطق الحدودية وربطت بالمنظمات شبه العسكرية كجدناع والناحال، وهي بذلك تكون قد حصنت ضد اي تسلل الى داخل اسرائيل^(١).

وفي الفترة التي سبقت حرب ١٩٦٧م حدث تراجع على نشاط الاستيطان القروي لانه واجه بشكل عام مشاكل عديدة تتعلق بعملية تكييف المستوطنين الجدد مع المتطلبات الفكرية والايديولوجية التي تمثلها انماط الاستيطان الموجودة، بالإضافة الى رغبة المهاجرين الجدد بالسكن في المدن، وهذا التراجع هو في حد ذاته فشل لسياسة وايدولوجية حزب المباي لتدعيم فكرة الرواد الاوائل وتمجيد العمل اليدوي والزراعي^(٢).

واحدثت حرب حزيران ١٩٦٧م وسقوط مساحات هائلة من الاراضي العربية خلخلة في توازن مشاريع الاستيطان المخططة داخل اسرائيل، حيث اندفعت معظم الجهود لاستيطان الاراضي العربية في فلسطين التي احتلت عام ١٩٦٧م وسيناء والجولان وعدم الانسحاب منها^(٣).

كما برز في هذه الفترة اتجاهان في القيادات الاسرائيلية نحو عملية الاستيطان، اتجاه يغلب الاعتبارات الامنية، واتجاه يستند على الاعتبارات التاريخية والدينية، فالاتجاه الاول عبرت عنه القيادات العمالية، فقد كانت ترى في عمليات الاستيطان كواقع يمكن ان يحقق مكاسب لاسرائيل عن طريق جعل الارض والاستيطان ورقة مساومة^(٤). اذ يقول بن غوريون: «ان اسرائيل على استعداد للتخلي عن كافة مكاسبها باستثناء القدس والجولان من اجل التوصل الى سلام مرض»^(٥) كما ظهرت مسألة الحدود الآمنة لتشكّل اهم المتغيرات في نظريات الامن الاسرائيلي وحاول كثير من الزعماء الاسرائيليين الربط بين مفهوم الحدود الآمنة وسياسة الاستيطان في المناطق المحتلة. حيث يرى آلون ان نهر الاردن يجب ان يعتبر

(١) نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي، ص ٨٦-٨٨.

(٢) نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي، ص ٨٤-٨٥.

(٣) عبد الرحمن ابو عرفة، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٤) نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي، ص ٩٢.

(٥) محمد فيصل عبد المنعم، ابراهيم كروان، المرجع السابق، ص ٢٠ كذلك محاضر الكنيست لعام ١٩٦٦/١٩٦٧م، ص ٧٥٤.

حداً شرقياً لإسرائيل مع الأردن، وأن يضم الاسرائيليون المناطق المحتلة على طول الحدود ويرى أن على إسرائيل اجراء تنظيم سريع للغاية في استيطانهم للمناطق الحيوية لتحقيق الحدود الآمنة^(١).

كما ركزوا خلال الفترة الاولى على سرعة العمل الاستيطاني، وعدم انتظار ما تسفر عنه الحلول السياسية والحربية، وذلك لفرض الامر الواقع على المناطق المحتلة مما يسهل فرض شروط اسرائيل مستقبلاً. فالون يرى انه ينبغي اقامة قرى عديدة وجديدة في المناطق المحتلة لجعل الوجود الاسرائيلي فيها حقيقة مقبولة^(٢).

اما الاتجاه الثاني لدى القيادات الاسرائيلية، فهو الاتجاه الذي يدعو للاستيطان ببناءً على الاسس العقائدية والدينية التي عبرت عنه القوى اليمينية ممثلة بالليكود والاحزاب الدينية، وقد تمسك بيغن وحزبه بهذا الموقف منذ عام ١٩٦٧م، وحاول الوقوف امام اي معاهدة سلام لا تضمن لاسرائيل الاحتفاظ بحقوقها التاريخية الممثلة بجميع الاراضي المحتلة^(٣). ويلاحظ هنا بانه بعد استلام الليكود للحكم عام ١٩٧٧م اتجهت سياسة الاستيطان نحو كل المناطق المحتلة.

هذا وقد تقدم حزب العمل بعدة مشاريع بخصوص عمليات الاستيطان في الارض المحتلة، ويعتبر مشروع ألون من المشاريع المهمة في التعبير عن حقيقة سياسة اسرائيل الاستيطانية حيث شملت الحدود السورية والمصرية مع التركيز على الحدود الاردنية، هذا وجرى تعديل في الحدود على طول خط الهدنة في منطقة اللطرون وغوش عتسيون، واكد على ان القدس ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية^(٤). ويتجنب المشروع المراكز السكنية العربية قدر الامكان تطبيقاً للمعادلة «اكبر مساحة من الاراضي واقل عدد من العرب». الى جانب ان هذا المشروع يحاول الوصول الى تسوية مع الاردن تتيح اعادة قسم من اراضي الضفة الغربية المأهولة بالعرب والمحاصرة استراتيجياً من قبل اسرائيل. مقابل اتفاقية سلام الى جانب الاستيطان في القدس ومنطقة الاغوار. وحسب مشروع ألون فان الضفة الغربية ستقطع الى قسمين، الشمالي ويرتبط مع مدينة أريحا بشريط ضيق ينتهي بجسر

(١) الياس شوفاني، مشاريع التسوية، ص. ٦٠، كذلك الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص. ٤٢٦.

(٢) الياس شوفاني، مشاريع التسوية، ص. ٦٢.

(٣) محمد فيصل عبد المنعم، ابراهيم كروان، المرجع السابق، ص. ٤٧-٤٨، كذلك الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص. ٢٨٩. نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي، ص. ٩٨.

(٤) الياس شوفاني، مشاريع التسوية، ص. ٦٠-٦٢ كذلك مجلة الارض، العدد ٢٧، ٧-٧-١٩٨٣م، ص. ١٢-١٥.

يصله مع الضفة الشرقية، وجنوبي بحيث يشمل فقط المراكز السكنية. بينما تسيطر اسرائيل على جميع الاراضي المحيطة به من جميع الجهات ويرتبط القسمان معاً في طريق تقع في مجال السيطرة الاسرائيلية^(١).

وتعتبر وثيقة جاليلي* احد وزراء حزب العمل من اهم الوثائق التي هدفت الى اقامة المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية والجولان، وتوسيع دائرة شراء الاراضي والاملاك، لاغراض الاستيطان، واستخدام كافة الطرق للسيطرة على الاراضي المحتلة. هذا وقد عدلت وثيقة جاليلي من خلال وثيقة المبادئ الاربعة عشرة التي اقرها حزب العمل عام ١٩٧٤م، ومع ان الوثيقة الجديدة لا تختلف كثيراً عن وثيقة جاليلي الا ان صياغتها جاءت دون تحديد لاماكن الاستيطان وتركت ذلك لقرارات الحكومة في كل حالة على حدة كما فتحت مجالاً اوسع لامكانية الوصول للسلام مع الاردن^(٢).

واخذ المعراخ يؤكد من خلال برامجه السياسية خاصة عام ١٩٧٧م، بأنه لن يتنازل عن ازالة اية مستوطنة في الضفة الغربية والجولان وسيناء ويصر على الحدود الآمنة التي تشمل المناطق الممتدة من شمال اريحا مروراً بالبحر الميت وحتى جبال الخليل، وكذلك استمرار السيطرة الاسرائيلية العسكرية على مناطق عديدة مثل منطقة عتصيون والقدس والطررون ومناطق أخرى في الضفة الغربية بدعوى ان ابقاء السيطرة عليها تفرضه مستلزمات الأمن^(٣).

(١) عبد الرحمن ابو عرفة، المرجع السابق، ص. ٢٤، كذلك محمد فيصل عبد المنعم، المرجع السابق، ص. ٢٧-٢٩.

* يذكر بأن وثيقة جاليلي كانت قد عرفت باسم اتفاق ديان-سابير ولأنها كانت في الاصل الاقتراح الذي قدمه الوزير، ولشدة صراحته في اظهار نوايا الضم والتهويد في كل المناطق العربية دار حوله نقاش طويل بين جماعة دايان (الصقور) وجماعة ألون-سابير (الحماش) ثم تمكن الوزير (الصقور) اسرائيل جاليلي من صياغة اقتراح دايان انظر- مجلة الارض- السنة الاولى. العدد ٨، ٧، ٦، ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٧٣م، كذلك فيصل عبد المنعم، ابراهيم كروان، المرجع السابق، ص. ٢٣-٢٤.

(٢) الياس شوفاني، مشاريع التسوية، ص. ١٢٣-١٢٦، كذلك الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص. ٢٨٥-٢٨٦.

(٣) عبد السلام البغدادي، المرجع السابق، ص. ١٠٧-١٠٨.
وللمزيد من عمليات الاستيطان في الاغوار والضفة والجولان وسيناء انظر
- وليد الجعفري، المرجع السابق، ص. ٣٠-٣٩.
- عبد الرحمن ابو عرفة، المرجع السابق، ص. ٢٥٨-٢٩١.
- انيس صايغ، المستعمرات الاسرائيلية الجديدة منذ عدوان ١٩٦٧م، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٩م.
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن الجيش اوبزرفر، ٣١-٨-١٩٧٣م مقالة تحت عنوان (وراء الخط الاخضر).

السياسة الخارجية :-

تعرف السياسة الخارجية بأنها تنظم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية. كما وتهدف إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، فهي تؤثر على شؤون الدفاع والأمن والاقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة. علما بأن وضع أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الرئيسة والقرارات الكبيرة هي من شأن قيادة الدولة العليا ورئاسة الدولة والحزب الحاكم والوزارة صاحبة الاختصاص والهيئة التشريعية، ويكون وزير الخارجية ومساعدته والموظفون في وزارته وفي السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لهذه الوزارة مسؤولين عن تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية^(١).

وسوف يكون التركيز في هذا الموضوع على السياسة الخارجية من خلال علاقة الحزب وتأثيره على الحكومة مع دراسة بعض النماذج في السياسة الإسرائيلية الخارجية في فترة حكم حزب العمل باعتبارها معبرة عن سياسة حزب العمل الخارجية لأنه الحزب الحاكم ومنه رئيس الوزراء ولدوره البارز في السياسة الخارجية سيما وأن جميع وزراء الخارجية الإسرائيلية هم من حزب العمل.

ويعتبر حزب المباي الحزب الأول الذي وضع ونفذ السياسة الخارجية (للدولة) الإسرائيلية بحكم سيطرته على مقاليد الحكم منذ تأسيس (الدولة). وكان زعماء الحزب وعلى رأسهم بن غوريون قد شغلوا المناصب الأساسية في مؤسسات (الدولة)، والوكالة اليهودية، ولعبوا الدور الأساسي في تحديد السياسة الخارجية للمنظمة الصهيونية العالمية، ومن ثم (الدولة) اليهودية. فقد استطاع المباي أن يسيطر على رئاسة الوزراء ووزارتي الخارجية والدفاع منذ قيام إسرائيل حتى أواخر السبعينيات، وقد مكنه ذلك من أن يطبع السياسة الخارجية بطابعه، وأن يتولى رسم جميع خطواتها، الى جانب أن طبيعة المباي كحزب وسط سهلت له أخذ موافقة الكنيست على مختلف بنود السياسة الخارجية^(٢).

وقد سعى صانعو السياسة الخارجية منذ قيام إسرائيل الى بناء القوة الذاتية الإسرائيلية لتشكيل المحور في حركة إسرائيل الخارجية، فقد وجدوا أنفسهم

(١) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ص ٢٨٦.

(٢) ابراهيم العابد، المباي، ص ٦٠، انظر كذلك

مضطرين لأقامة علاقات خاصة مع الدول الأجنبية لدعم هذه القوة وتأمينها، فمن غوريون يقول: «علينا أن نقيم علاقات مع عدد من الدول على قدر ما نستطيع في أوروبا وأمريكا وأفريقيا وآسيا، وأننا نحتاج الى قوة عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن، ولا أمن بغير سلاح»^(١) كما أكد بنحاس لافون وزير الدفاع في اسرائيل عام ١٩٥٤م بوجوب التعاون مع الدول الغربية حين قال: " ان التوجه يعني الاستعداد للاحتفاظ بعلاقات مع كل جهة ترغب في اقامة علاقات معنا، مع جميع اولئك الذين يمتلكون مفاتيح القرار، وإذا كان هؤلاء في فرنسا فلتكن فرنسا، وإذا كان هؤلاء في انجلترا وأمريكا فلتكن علاقتنا مع انجلترا وأمريكا. وإذا كانوا تابعين للأمم المتحدة فأن هناك عشرة دول أصغر أخرى، وبالتالي يجب أن يتمثل توجهنا نحو هذه الدول الصغيرة، وإذا كانت مفاتيح القرار الى حد ما في روسيا فلتكن مع روسيا... أن التوجه الصهيوني يجب أن يكون بأتجاه الخبز والماء حيث كان ذلك عليه، فلا يجب أن يكون هناك مجال للمواقف المتباينة، أن هناك موقف راسخ واحد لأمة مستقلة يتعين عليها اتباع أي قوة راغبة في قبولها"^(٢).

ففي بداية الخمسينات دعمت روسيا اسرائيل من أجل تسهيل عملية اقضاء بريطانيا من الشرق الأوسط وانهاء الانتداب البريطاني وتأسيس (دولة) اسرائيل. الا أن السوفيت اقاموا علاقات حسنة مع الدول العربية وذلك عن طريق تزويدهم بالسلاح، فمن هنا وجدت اسرائيل ان عليها ان تتوجه نحو الغرب لتحصل على الدعم العسكري والاقتصادي^(٣).

وترجع بداية التدخل الأمريكي في فلسطين الى عام ١٩٤٢م عند انعقاد مؤتمر بلمور* في نيويورك، فتم توجيه السياسة الأمريكية نحو القضية الفلسطينية،

BenGurion Looks Back, pp.165-167.

(١)

Uri Bialer, Between East and West, Israel Foreign Policy Orientation (1948-1956) Cambridge University Press, London, 1990.p.13.

(٢)

Petter Medding, Op.Cit,p.219.

(٣)

* تركّز نشاط الصهيونية في نيويورك خلال الحرب العالمية الثانية وانهقد فيها اهم مؤتمر في تاريخ الصهيونية، وقد عرف باسم الفندق الذي عقد فيه واهم قراءاته:

- ١- فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعية.
- ٢- تكوين فرق يهودية عسكرية لتقاتل الى جانب الحلفاء في الحرب.
- ٣- تحويل فلسطين بكاملها الى كومنولث يهودي.

صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة. ١٩٨٣م، ص٢٢، كذلك

Hurewizte J, Diplomacy in the Near Middle East, Vol. II, Nostroud Co. New York, 1956, PP.234-3235.

ففي رسالة الى الرئيس الامريكي روزفلت* في ٥ ايار (مايو) عام ١٩٤٣م من القاهرة افاده مثله الشخصي الجنرال (ب.هراي). بأن الصهيونيين يطمحون الى جعل (الدولة) اليهودية التي كان ينبغي حسب خططهم ان تشمل فلسطين كلها وشرق الاردن وان تكون زعيمة منطقة الشرقيين الادنى والاوسط، وقد اعلم الجنرال (هراي) الرئيس الامريكي أن برنامج الصهيونية في فلسطين كان ينص على القيادة اليهودية لعموم الشرق الاوسط من ميدان التنمية الاقتصادية والرقابة^(١). ومهما يكن من أمر فان اشتراك الولايات المتحدة الامريكية اشتراكاً فعالاً في توجيه السياسة العالمية منذ نهاية الحرب قد خدم مصالح الصهيونية فقد لقي تدخلها في منطقة الشرق الأوسط ترحيباً من قبل الأوساط الحاكمة الاسرائيلية والزعماء الصهاينة العالميين^(٢).

وفي عام ١٩٤٧م نقلت المشكلة الفلسطينية الى الأمم المتحدة بقرار من بريطانيا وقد اعتبر بن غوريون وانصاره ان الولايات المتحدة هي القوة الرئيسة التي يجب الحصول على دعمها ومساندتها، اما بريطانيا فيجب ان تعامل على أنها قوة ثانوية^(٣). وكان للرؤساء الاسرائيليين الدور الكبير في توجيه سياستهم الخارجية نحو امريكا، فقد قامت جولدا مائير بأول زيارة لها للولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز العلاقات معها وذلك عندما كانت عضواً في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية وعضوة في مجلس (الدولة) المؤقت في اسرائيل وذلك لتؤمن اسرائيل الدعم والنفوذ المادي والسياسي والعسكري من خلال جمع الأموال وشراء الاسلحة من الولايات المتحدة^(٤).

كما أجرى بن غوريون مفاوضات مع بعض ممثلي البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) عام ١٩٤٥م بهدف انشاء صناعة حربية في اسرائيل واسفرت تلك المفاوضات عن شراء تجهيزات للمؤسسات الصناعية الحربية الاسرائيلية بمليون

* لم تكن هذه المرة الاولى التي تستخدم فيها بريطانيا نفوذ اليهود لاجتذاب الولايات المتحدة للتحالف معها، فقد سبق أن استفادت بريطانيا من نشاط اليهود في عام ١٩١٧م، إبان الحرب العالمية الاولى وخرجت الولايات المتحدة من هذا العام عن سياسة الحياد، صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(١) داد ياني، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٣) Uri Bialer, Op.Cit, P. 13.

(٤) داد ياني، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

دولار الا أن قيمتها الفعلية تساوي عشرات الملايين من الدولارات^(١). هذا وكان لسفراء اسرائيل في واشنطن والدول الغربية الاخرى الدور الحاسم في اسرائيل وسياستها الخارجية، فقد كانت مهمتهم مزدوجة، فهم سفراء لدى البلد المعين، وسفراء لدى اليهود في ذلك البلد، فهذه الازدواجية في الولاء الوطني تكرسها سياسة اسرائيل الخارجية وتشكل نموذجاً فريداً من نوعه في العالم^(٢). فشعار وزارة الخارجية الاسرائيلية كما طرحها موشيه شاريت اول وزير خارجية لاسرائيل. "القرع على أي باب"^(٣).

كذلك فقد ساهم أبا ايان سفير اسرائيل في امريكا في التقارب مع واشنطن في السنوات ما بين ١٩٥١-١٩٥٥م، ودعمها اقتصادياً وعسكرياً حيث كان يقول: "أن قوتنا تعتمد على صداقتنا مع الولايات المتحدة الامريكية"^(٤).

وعندما تولى اسحق رابين منصب رئيس الوزراء عام ١٩٧٤م، دخلت العلاقات الامريكية- الاسرائيلية مرحلة جديدة من التعاون بين الطرفين فقد وقعت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية اول معاهدة تفاهم مع اسرائيل وذلك في الأول من ايلول عام ١٩٧٥م "تعهدت فيها امريكا بتلبية حاجات اسرائيل الدفاعية والاقتصادية وحاجاتها في مجال الطاقة، وان يتم التشاور مع اسرائيل اذا حدث تدخل عسكري في الشرق الاوسط من قبل أية دولة عظمى"^(٥).

وكانت هذه المعاهدة مكملة للمعاهدة التي عقدت عام ١٩٥٢م والتي وقعتها الحكومة الاسرائيلية بزعامه المباي مع الولايات المتحدة لتوفير الامن المتبادل التي اصبحت اسرائيل بمقتضاها ملزمة بالأشتراك قانونياً في المغامرات الحربية الامريكية في الشرق الاوسط والادنى^(٦). وفي عام ١٩٦٤م زار اشكول رئيس الوزراء

(١) داد ياني، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢) ابراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية، اهدافها ووسائلها وأدواتها، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٤-١٥.

(٣) Uri Bialer, Op.Cit, P. 14.

(٤) Michael Brecher, The foreign policy, p. 331.

(٥) حمد الموعد، اسرائيل والمتغيرات الدولية، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩١م، ص ٧١-٧٢.

(٦) جالينا نيكيتينا، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

وزير الدفاع الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل توطيد العلاقات معها^(١). وقد ازداد الارتباط الاسرائيلي في الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٦٧م، وذلك لتأمينها بالامدادات العسكرية والعون الاقتصادي، وفي عام ١٩٦٨م عقد ليفي اشكول مع الرئيس الامريكي جونسون صفقات بيع اسلحة لاسرائيل، وفي عام ١٩٦٩م، زارت جولدا مائير رئيسة الوزراء امريكا من اجل نفس الهدف^(٢). وقد بلغ مجموع المساعدات التي تلقتها اسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية من عام ١٩٤٨-١٩٧٣م، حوالي ١٧ مليار دولار^(٣).

كذلك فقد أحدثت حرب ١٩٧٣م مجموعة من التغييرات في علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة، فقد حاولت اسرائيل بعد هذه المرحلة، الحد من نفوذ امريكا من التأثير على القرارات الاسرائيلية، نتيجة تزايد اعتماد اسرائيل عليها. بعد الحرب وذلك لتعويض الخسائر الاسرائيلية في الحرب ودعم قوتها^(٤). وبلغت قيمة ما قدمته واشنطن من مساعدات حربية واقتصادية فيما بين (١٩٧٣-١٩٧٧م) عشرة مليارات دولار، وكان اكثر من ثلثها سلفات مباشرة، وقروض بشروط ميسرة، وبينما كانت حكومة المعراخ في حالة ضعف تدفقت المساعدات الامريكية لاسرائيل، وهذا ما اكدته امريكا، كما جاء في مذكرة اتفاق سرية بين امريكا واسرائيل تتعلق بمسألة تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية الى اسرائيل جاء فيها: " أن الولايات المتحدة الامريكية عازمة على مواصلة صون قدرة اسرائيل الدفاعية عن طريق تقديم انماط متفرقة من العتاد مثل طائرات (ف١٦)، وتوافق الحكومة الامريكية على عقد اجتماع مبكر للقيام بدراسة مشتركة للتكنولوجيا المتطورة والاسلحة الحديثة بما في ذلك صواريخ أرض أرض ذات الرؤوس الحربية التقليدية، بهدف تقديم رد ايجابي. وسوف تقدم الادارة الامريكية طلباً سنوياً الى الكونغرس الامريكي للحصول على موافقته

Michael Breacher, The Foreign Policy, P. 482.

(١)

Ibid, P. 485.

(٢)

(٣) داد ياني، المرجع السابق، ص٢٤٦، والمزيد من الاطلاع على هذه المساعدات الامريكية انظر، جالينا نيكيثينا، المرجع السابق، ص١١٢-١٢٠.

شحادة موسى، علاقات اسرائيل مع دول العالم (١٩٦٧-١٩٧٠م)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧١، ص٤٤-٦٦.

(٤) نظام بركات، مراكز القوى، ص١٧٥.

في تقديم عون عسكري واقتصادي للمساعدة في تلبية احتياجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية^(١).

ومن الملاحظ أن اسرائيل كانت في هذه الفترة تحاول الحد من نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في التأثير على القرارات الإسرائيلية نتيجة تزايد اعتماد اسرائيل عليها بعد حرب اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣م لتعويض الخسائر الإسرائيلية في الحرب ودعم قدرتها العسكرية في الوقت الذي كانت قيادة المعراخ ضعيفة نتيجة اهتزاز الثقة بها، إلى جانب أن امريكا نفسها تحاول القيام بدور نشيط في المنطقة والمساهمة في التوصل لتسوية سياسية بعد التطورات الكبيرة التي اصابته الموقف المصري والتحول باتجاه الولايات المتحدة والتخلص من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي^(٢).

كما وضع صانعوا السياسة الخارجية في اسرائيل (وهم من حزب المباي) نصب اعينهم عدة اعتبارات في علاقاتهم مع الدول الغربية، وهي عدم الاعتماد على مصدر واحد للسلاح، فقد رد بن غوريون ١٩٦٥م على الانتقادات التي وجهت اليه بسبب اعادة العلاقات مع المانيا وقبول التعويضات بالتبريرات التالية:

- ١- أن العالم اليوم قد تغير بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك المانيا.
- ٢- اذا كانت رغبنا أن نقيم علاقات صداقة مع فرنسا فعلينا ايضاً أن نقيم مثل هذه العلاقات مع اصدقاء فرنسا ومن ضمنها المانيا.
- ٣- الصداقة القائمة بين اسرائيل ومانيا ليست صداقة محبة، وليس شرطاً أن تحب اسرائيل المانيا، وتحب المانيا اسرائيل، بل هي صداقة تقوم على المصلحة المتبادلة.

(١) غازي ربابعة، الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة (١٩٦٧-١٩٨٠م)، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٣م، ص ٥٦، نقلاً عن

Edward Sheedan, The Arabs Israelis and Kissinger a secret History of American Diplomacy in the Middle East.

(٢) نظام بركات، مراكز القوي، ص ١٧٥.

برز تياران من حزب المباي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية تيار يتزعمه بن غوريون ودايان وبيريس يدعو الى الاستقلال الحزبي عن السياسة الامريكية والاقتراب اكثر من اوروبا والعمل على توسيع قاعدة الدول الصديقة لاسرائيل. اما التيار الثاني فيتزعمه ليفي اشكول وغولدا مائير وابالبيان ويدعو الى التصاق اوثق بالولايات المتحدة، مما كان احد الأسباب التي ساعدت على انشقاق المباي. انظر ابراهيم العابد، المباي، ص ١٢٤.

٤- أن اسرائيل بحاجة الى السلاح وتطويره وتجديده باستمرار، والمانيا هي مصدر هام في مثل هذا المضمار^(١).

٥- اعتبار المساعدات الالمانية تعويضات للشعب اليهودي وليست مساعدات لحكومة اسرائيل^(٢).

كذلك كان رد شمعون بيريز مدير عام وزارة الدفاع لاعضاء الكنيست عندما وجه دعوة لوزير الدفاع الألماني عام ١٩٦٣م لزيارة اسرائيل بقوله " الماضي يجب أن لا ننساه. ويجب ان ننظر الى المستقبل ونتعامل مع المشكلة حسب توازن السلاح ونحن بحاجة الى اسلحة متطورة"^(٣). وفي بداية الستينات اتجهت السياسة الخارجية الاسرائيلية تحت زعامة قادة المايي لاقامة علاقات متينة مع فرنسا حيث قام شمعون بيريز مساعد وزير الدفاع بعقد صفقات اسلحة مع فرنسا^(٤). وبالرغم من اطمئنان السياسة الاسرائيلية لسياسة فرنسا في هذه المرحلة، الا أنها وجدت من المناسب بقاء علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة الامريكية بهذا الخصوص، وهذا ما حدث بالفعل بعد حرب ١٩٦٧م، حيث بدأت اسرائيل تخسر بعض دول اوروبا الغربية خاصة فرنسا التي بدأت تنظر بواقعية لمصالحها مع الدول العربية. وتحرص على دعم العلاقات العربية -الاوروبية^(٥). فقد اعلنت فرنسا مقاطعة اسرائيل وعدم بيع طائرات الميراج لها. مما كان سبباً في اعتماد اسرائيل أكثر على الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة^(٦).

(١) BenGurion Looks Back, pp. 164-167.

(٢) ابراهيم العابد، السياسة الخارجية، ص٣٣.

(٣) Michael Brecher, The Foreign Policy, P. 340.

(٤) نظام بركات، مراكز القوى، ص١٣٦، وعن علاقة اسرائيل مع فرنسا، انظر:

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، ص ٢٦٨-٢٧٢.

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ٤٨٣-٤٩٠.

- شهادة موسى، المرجع السابق، ص١٢٩-١٧٣.

(٥) نظام بركات، مراكز القوى، ص١٥٠، كذلك

Israel Government year Book (1968-1969), P. 204

(٦) Michael Brecher, The foreign Policy, p.332.

Israel Government year Book (1968-1969), P. 204

كذلك

كما اهتم المباني في توطيد الصلات والعلاقات مع بلدان افريقيا وآسيا فقد قام رئيس (الدولة) اسحق بن زفي عام ١٩٥٩م بزيارة الى بورما، وفي عام ١٩٦٢م، زار اربع دول افريقية مما عزز حضور اسرائيل بين الامم المتحدة، والأهمية الخاصة التي نالتها باتصالها مع العالم الثالث^(١). وفي عام ١٩٦٦م زار ليفي اشكول رئيس الوزراء ووزير الدفاع عدة دول افريقية من بينها السنغال وليبيريا والكونغو واوغندا وكينيا^(٢).

كما كان الهستدروت دور في توطيد العلاقات مع الدول النامية، وذلك للتشابه بين الهستدروت والحركات العمالية فيها، مما سهل عليه توثيق علاقاته مع هذه الدول، فقد كان يزود تلك الدول بخبراء اسرائيليين يوضعون تحت تصرف تلك الدول الافريقية، وفي مواقع لها أهميتها الخاصة، فقد اخذ هؤلاء الخبراء يقومون بالتدريبات العسكرية وشبه عسكرية، وفي رسم البرامج الزراعية المتسمة بطابع عسكري، تماماً كما تفعل اسرائيل في بناء الكيبوتزات^(٣)، وكانت البداية في بورما ثم غانا. ومنذ عام ١٩٦٠م نشرت ذلك بين دول العالم الثالث، حيث انشأت معهداً افرو -اسيوي للدراسات العمالية والتعاونية، من اجل دمج جميع الأمم النامية في طريقة تعاونية للحياة. وقد ضم المعهد اكثر من الف طالب من خارج اسرائيل. كما كان يقوم بدور مستقل عن وزارة الخارجية بالاتصال بالمنظمات الدولية العالمية، وتمكن من بناء علاقات مهمة وعمالية مع كثير من الدولة النامية^(٤).

ولكن بعد حرب ١٩٦٧م بدأ التخوف يثير القلق داخل دول العالم الثالث. حيث بدأت هذه الدول في أدراك خط الترابط بين الوجود الاسرائيلي والدول الاستعمارية والعنصرية بشكل عام، وتأكد هذا المفهوم بعد حرب ١٩٧٣م وازدياد الارتباط

Michael Brecher, The Foreign Policy, p. 483.

(١)

Ibid, P. 485

(٢)

Ibid, p.492

(٣)

كذلك انظر

- ريتشاردلي سيتغز، اسرائيل وافريقيا، الصهيونية حركة عنصرية، ص١٤٩-١٧٧.

- عادل حامد جادر، الهستدروت، ص٦٨-٧٨.

- شحادة موسى، المرجع السابق، ص٤٣١-٤٦٨.

Michael Brecher, The Foreign Policy, p. 49.

(٤)

اما فيما يتعلق بسياسة المباي العربية فكانت الرغبة في فرض صلح (سلام) في الشرق الاوسط من العوامل التي استندت عليها سياسة اسرائيل الخارجية، وفي الفترة الاولى لقيام اسرائيل سيطر فكر بن غوريون على القيادة الاسرائيلية وصانعي السياسة الخارجية من المباي حيث استطاع الجمع بين سيطرة القضايا الأمنية والقضايا الدينية والايديولوجية بصورة متوازنة، فقد عمل بن غوريون زعيم الحزب على تأكيد القضايا التاريخية والايديولوجية المرتبطة بالديانة اليهودية والحركة الصهيونية في السياسة الخارجية، وعمل في نفس الوقت على تحقيق الأهداف الأمنية المتعلقة بالوجود الاسرائيلي في المنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، فكان مما جاء في برنامجه الحكومي الذي قدمه للكنيست الاول عام ١٩٤٩-١٩٥١م العمل من خلال الامم المتحدة من اجل التعاون السلمي مع جيرانها العرب ومنح فيزا هجرة لكل يهودي يرغب بالعيش في اسرائيل^(٢). كما حاول ربط الهجرة بالناحية الدينية حيث كان يقول: "ان الصهيونية هي الشوق لصهيون اي لإسرائيل واقامة شعب مثالي فيها"^(٣). كما طرح افكاراً من خلال حزب رافي عام ١٩٧٠م ومشروعاً للسلام جاء فيه: " انني مستعد للتنازل عن جميع ما كسبناه عام ١٩٦٧م باستثناء القدس ومرتفعات الجولان من اجل التوصل الى سلام مرضي، وهذه الدولة هي دولة يهودية، ونحن لا نريد ان نحكم العرب، ولكن بدون التوصل الى هذا السلام محظور علينا التفریط في شبر واحد من الأراضي المحتلة^(٤).

اما الفترة التي تلت سيطرة فكر بن غوريون على السياسة الخارجية فقد طغت الابعاد الامنية والمشاكل العسكرية على تفكير صانعي السياسة الخارجية ومراكز القوى من المباي (حزب العمل) فيما بعد، وقيادات المعراخ بشكل عام. ووفقاً للاعتبارات الامنية: انقسم صانعوا السياسة الخارجية ومراكز القوى خلال هذه المرحلة الى تيارين اساسيين:

(١) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٦٨، ١٥١، كذلك

Abraham Wagner, Crisis Decision Making Israel's Experience in (1967-1973), Preager publisher, New York, 1974, pp. 31-33.

Bernstein, Op. Cit, p. 43. (٢)

Ben Gurion Looks Back, p.p 235-251. (٣)

محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان، التوسع الاسرائيلي، عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلية، مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة (د.ت)، ص ٢٠. (٤)

١- جناح الصقور، ويمثله موسى دايان وشمعون بيريز واسرائيل جاليلي وجولدا مائير ويشكلون مجموعة من القيادات ذوي الخلفيات العسكرية، ويرفض هذا الجناح أي تنازلات تتعلق بالمناطق المحتلة والأرض مقابل الحصول على السلام. وامتنان هذا الجناح بالتشدد وتصعيد العمليات العسكرية ضد العرب^(١). فموشية دايان كان يقول: " يجب أن نكافح حتى يمكننا البقاء في المناطق المحتلة رغم انف الدول الاربع الكبرى في الأمم المتحدة ورغم السكان المعادين لنا"^(٢).

٢- جناح الحمام ويشمل مجموعة من القيادات السياسية والاقتصادية. أمثال ليفي اشكول وبنحاس سابير وأبا اييان واسحق بن أهرون، ويؤيد هذا الجناح المساعي السلمية مع الدول العربية ولا يمانع من الانحساب الاسرائيلي من معظم المناطق مقابل تحقيق السلام.

وفي هذا يقول بنحاس سابير السكرتير العام لحزب العمل ووزير المالية: " أنني لا اهتم بما يقوله الناس عني بأنني من الحمام فهو لا يعني شيئاً..... وإذا اردنا السلام مع العرب علينا ان نترك الخيارات مفتوحة"^(٣)

هذا وقد اجمعت قيادات الصقور والحمام على وجوب التركيز على الاعتبارات الامنية في صنع السياسة الخارجية واعطائها الأولوية في رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية وفي هذا يقول شمعون بيريز احد قادة الصقور: " أن القرار السليم في مجال الخطوط العريضة للسياسة الخارجية يجب أن يستند الى نظام دفاعي قوي لأن الأمن يحتاج الى علاقات خارجية لتأسيس القوة العسكرية"^(٤) ويؤكد هذا الاعتبار ليفي اشكول احد قادة جناح الحمام بقوله " يجب أن نذكر انفسنا دائماً ان ضمان أمننا هو الدفاع عن بقائنا وبناء الطريق من اجل مستقبل آمن"^(٥).

(١) نظام بركات، مراكز القوى، ص١٤٦-١٤٧. كذلك

عبد الحفيظ محارب، الحمام والصقور، ص٥-٢٣. وانظر كذلك مشاريع السلام التي طرحها زعماء الحباي المختلفة جدول مشاريع السلام في الفصل الثالث.

(٢) محمد فيصل عبد المنعم، ابراهيم كروان، المرجع السابق، ص٢١.

(٣) Michael Brecher, The Foreign Policy, p.313-316

(٤) Ibid, p. 342.

(٥) Ibid, P. 302.

ولو نظرنا الى تبريرات القادة الاسرائيلين باحتفاظهم بالمناطق المحتلة فهذه التبريرات تعطينا صورة واضحة عن مدى تركيزهم على أهمية الاعتبارات الأمنية في المقام الأول خاصة فيما يتعلق بسيناء وهضبة الجولان^(١).

وقد ذكر موشي دايان: "أن اسرائيل تريد تسوية على أساس وجود جدوى جديدة للسيطرة على مضائق تيران داخل خليج العقبة" و اضاف " انني اعتقد ان اقامة مستعمرات على مرتفعات الجولان له وزن اكبر مما لو اصدر الكنيست اعلاناً بضم هذه المرتفعات، أنني لا احبذ اعلان الضم رسمياً، أن الوقت لم يحن بعد وانه ليست هناك أية مزايا في ذلك"^(٢). اما أبا ايابان فقد ذكر: "انني لا زلت اصر على موقف حكومتي من التفاوض من اجل حدود آمنه ومعترف بها، اننا لا نستطيع قبول طريقة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م"^(٣).

هذا وتعتبر السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وهناك علاقة ديناميكية معينة بين السياسة الخارجية والداخلية تفرضها التأثيرات المتبادلة بينهما، حيث ان اتخاذ أي قرار سياسي خارجي يتطلب ان تتأقلم الدولة. وتطوع نظامها الداخلي لمواجهة الموقف خاصة تلك القرارات المتعلقة بالحروب، فمثلا يحاول صانعو السياسة الخارجية التركيز على أهمية التفوق العسكري، فجولدا مائير جاء في برنامجها الحكومي الذي قدمته عام ١٩٦٩م، بأنه يجب زيادة القوة والتأهب الأمني لردع أي عدوان وصدته^(٤). ومن بنود مبادئ الاربعة عشر دعم قوة جيش (الدفاع) الاسرائيلي وطاقته. ففوة الجيش الاسرائيلي شرط أساسي لتحسين الأمن وتحقيق السلام. فالتفوق العسكري في اسرائيل يرتبط بعدة متغيرات، والتي كان لها آثار واضحة على السياسة الخارجية والداخلية، منها ضرورة توفر مؤسسة عسكرية ضخمة، واشراف المؤسسة العسكرية على كافة الأنشطة الاخرى في المجتمع، وضرورة توفر صناعات عسكرية ومستوطنات دفاعية لضمان القدرة الذاتية لاسرائيل بالاضافة الى علاقات خارجية وطيدة مع الدول الكبرى، لتأمين الامداد

(١) نظام بركات، مراكز القوى، ص١٤٧، انظر جدول مشاريع السلام الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٢) تصريحات المسؤولين الاسرائيليين عن المدة من مايو إلى ديسمبر ١٩٦٧م، وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، (د.ت)، ص٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص٣٩، وللمزيد عن هذه التصريحات من الزعماء الاسرائيليين انظر، عادل محمود رياض، الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٩.

(٤) Israel Government Year Book, (1969-1970) Keter publisher House, Tel-Avive, 1970, pp. 25-36..

بالسلاح، والتغطية والتأييد لعمليات المؤسسة العسكرية ضد الدول العربية^(١).

كما كان للالزمات الاقتصادية التي تمر بها (الدولة) بين الحين والآخر اثر واضح، فالالزمة الاقتصادية التي تعرضت لها (الدولة) الاسرائيلية قبل عام ١٩٦٧م، اعتبرت في نظر الكثير من الاسباب الحقيقية التي ادت الى حرب ١٩٦٧م، حيث شهدت الحياة الاقتصادية الاسرائيلية ازمات ناتجة عن بطء الزيادة في الناتج القومي حتى وصلت الى ادنى مستوى لها عام ١٩٦٦م، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة وازدياد الضغط الشعبي ضد سياسات الحكومة الاقتصادية نتيجة غياب الهيكل الاقتصادي لدى حكومة اشكول اضافة الى التحكم المصري في مضائق تيران مما يتيح شل حركة ميناء ايلات الضروري لتأمين امدادات النفط من ايران^(٢). وقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب تحسناً، ونموً مضطرباً في الاقتصاد الاسرائيلي وتزايد عدد المهاجرين، وازدادت الايدي العاملة بعد توقف حرب الاستنزاف في بداية السبعينات، كما حصلت اسرائيل على ايدي عاملة رخيصة من المناطق العربية، وعلى البترول من صحراء سيناء لسد العجز في هذا المجال، وكذلك استطاعت اسرائيل توسيع انفتاحها مع كل من افريقيا وآسيا بعد سيطرتها على شرم الشيخ، لذلك نرى ان جميع مشاريع السلام تشدد على حرية الملاحة في مضائق تيران، لانها تشكل طريقاً للانفتاح على الدول الاسيوية لتأمين امدادات النفط وعلى الدول الافريقية كمصدر للمواد الخام وسوق لبيع المنتجات الاسرائيلية^(٣). ويقول موشي دايان بذلك: «يجب على اسرائيل ان تعتمد على العرب من اجل حرية الملاحة في مضائق تيران»^(٤)

وتتحدد صياغة السياسة الخارجية في اسرائيل من خلال العلاقة بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع من ناحية رسمية باعتبارهم مراكز القوة الاساسية في صنع السياسة^(٥). ففي بداية تأسيس (الدولة) عام ١٩٤٨م، كان بن غوريون قد احتفظ لنفسه بوزارة الدفاع الى جانب وزارة الخارجية وكان قد برر ذلك بقوله: «اود ان اقول بصراحة ان رئيس الوزراء الاسرائيلي يجب ان يكون هو وزير

(١) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٤٢.

(٢) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٤٢، كذلك

Abraham Wagner, Op. Cit, pp. 121-122.

(٣) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٦٧.

(٤) تصريحات المسؤولين الاسرائيلين، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٥) Ben Gurion Looks Back, p. 3.

الخارجية، وإن الشؤون الخارجية شأنها في ذلك شأن الشؤون العسكرية في الحالات الهامة والحساسة.. إن العلاقات مع الدول الأخرى تتأثر برسالة حكيمة، أو حمقاء تتأتى رداً على رسالة إحدى الحكومات، ومن أجل ذلك كنت مهتماً بكل ما يجري في وزارة الخارجية، كنت أقرأ البرقيات الدبلوماسية كلها، واضع الملاحظات عليها والاقتراحات التي أراها هامة، كنت أرى أنه من واجبي أن اضع الرد على أية بيانات ومواقف سياسية.. إن القضية بالنسبة لوزارة الخارجية تختلف عن وزارة لشغال.. كنت أريد أن أعرف ما يجري في كل عاصمة يومياً^(١). ولقد بلغ من إصرار بن غوريون كرئيس للوزراء على موقفه هذا وعلى فهمه هذا للجهة التي يجب أن تتحمل المسؤولية الأولى في التقرير بشأن الشؤون الخارجية إلى درجة أنه بعد استقالته من رئاسة الوزراء في عام ١٩٥٣م، وبعد عودته من الاستقالة بعد فترة وجيزة أعلن بأنه لا يرى لنفسه مكاناً في رئاسة الوزراء إذا استمر شاريت في تصوره لمهمته كوزير للخارجية^(٢). ووضع القضية أمام حزب المباي، فوافق حزب المباي على رأي بن غوريون فاستقال شاريت عام ١٩٥٦م وخلفته جولدا مائير وزيرة للخارجية بالدرجة الثانية على أن تظل مقاليد الوزارة تقريراً وتخطيطاً بيد رئيس الوزراء، وكانت جولدا مائير تفهم حين تولت وزارة الخارجية أنها ستكون الوزيرة بينما سيكون بن غوريون واضع السياسة الخارجية^(٣). وخلال الفترة ما بين عام ١٩٥٤-١٩٥٦م، أصبح تأثير مجلس الوزراء في تزايد بسبب نية بن غوريون بالاعتزال، وطريقة عمل شاريت المتمثلة في عرض المسائل ذات العلاقة بالسياسات على المجلس، وأصبح لبعض العناصر العامة الرئيسة شيء من التأثير خاصة في مجال صياغة السياسة الخارجية^(٤). واستمر بن غوريون في السيطرة والهيمنة في داخل مجلس الوزراء، وبالتالي في صنع السياسة الإسرائيلية حتى استقال في عام ١٩٦٣م، وخلفه اشكول، ويذكر بأن مجيء اشكول يحدد الانقسام الكبير في تشكيل النفوذ من جهة كان الفرق بينه وبين وزير الخارجية من حيث المكانة والمقدرة والاسلوب والموقف، أقل بروزاً مما كان بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أي وقت مضى في عهد بن غوريون. إلى جانب أن نفوذ دايان وبيريز رجال بن غوريون قد تضاعف بسرعة. لقد كان اشكول

(١) Ben Gurion Looks Back, p. 128.

Ibid, p. 128.

(٢) إبراهيم العابد، السياسة الخارجية، ص ٩٧، كذلك

(٣) إبراهيم العابد، السياسة الخارجية، ص ٦٧.

(٤) R. D. McLaurin, Mohammed Mughis Uddin, Abraham R. Wagnere, Foreign Policy Making in the Middle East, Preager Publisher. New Yourk, 1977, p. 172.

وهو اقل ادعاء بالخبرة العسكرية بينما كان بن غوريون اكثر اعتماداً على آلون واسحق رابين^(١)، وبوصول اشكول الى رئاسة الوزراء ظهر نوع من التوازن في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فقد كانت جولدا مائير زعيمة الحزب وكان لها وجهات نظر قوية، فكان على اشكول ان يجري مشاورات معها ويقنعها بعكس بن غوريون الذي كان له القرار الاول والاخير، اما اشكول فقد كان يعتمد كثيراً على جولدا مائير لاسباب حزبية الى جانب انه لا يمتلك الخبرة في عملية صنع السياسة الخارجية فلماذا كانت جولدا مائير تعرض على اشكول كل القرارات الرئيسية للسياسة الخارجية التي جرت مناقشتها في وزارة الخارجية، وكانت ترى بأن رئيس الوزراء يجب ان يكون له القرار الاخير^(٢).

وبذلك يمكن القول بان طبيعة التكوين الشخصي يلعب دوراً كبيراً، فأشكول بسبب تكوينه الشخصي لم يرق عند توليه رئاسة الحكومة بالدور الكبير الهام الذي كان يقوم به بن غوريون في مجال السياسة الخارجية، فلماذا عندما تولت جولدا مائير وزارة الخارجية استطاعت أن تطبع هذا الجهاز بطابعها الشخصي^(٣).

ويعتبر اهم قرار اتخذ في عهد اشكول هو قرار الحرب عام ١٩٦٧م حيث اعتمد اشكول على مجموعة من الوزراء من حزب المباي وعلى رأسهم جولدا مائير وبنحاس سابير ويغال آلون واسحق رابين، الذين شكلوا مجموعة متخذي قرار حرب ١٩٦٧م. ولكن عندما تأزمت الاوضاع في (ايار) ١٩٦٧م بدأت التوجهات تتجه نحو ادخال عناصر جديدة الى القيادة الاسرائيلية، وضرورة توسيع وحدة اتخاذ القرار بتوسيع الحكومة وتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وبتوسيع اللجنة الوزارية للدفاع والامن في مجلس الوزراء^(٤).

اما عن لجنة وزارة الدفاع فهي تعتبر الجهاز الثاني بعد مجلس رئاسة الوزراء في صنع السياسة الخارجية، فقد تأسست عام ١٩٥٢م، ولكنها كانت بدون فعالية في صنع القرار السياسي حتى عام ١٩٦١م، والسبب في ذلك بأن بن غوريون كانت بيده جميع القرارات خلافاً لما اصبحت عليه الحال عندما وصل ليفي اشكول إلى رئاسة

(١) ابراهام وغنر، القرار الاسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس، بيروت، ١٩٧٨، ص ٧١.

(٢) Michael Brecher, The foreign Policy, p. 39

(٣) ابراهيم العابد، السياسة الخارجية، ص ٩٨.

(٤) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٦٤، كذلك

R.D. McLaurin, op. cit, p. 173.

مجلس الوزراء ووزارة الدفاع والامن القومي^(١). فقد اصبحت عضوية هذه اللجنة احد العناصر الاساسية في عملية صنع السياسة والقرار السياسي، حيث ان غالبية اعضاء هذه اللجنة ينتمون الى حزب المباي الى جانب انها تضم اكبر الشخصيات القيادية في المؤسسة العسكرية، امثال يادين ودايان ورابين وشمعون بيرس وهروفيتش محافظ بنك اسرائيل والزعيم اليميني مناحيم بيغن^(٢)، وتوصف هذه اللجنة بانها مجلس وزراء مصغر، ويذكر بان هذه اللجنة قد تمتعت قبل عام ١٩٦٧م بمساندة وطنية واسعة^(٣)، ولكن في عام ١٩٦٧م ظهرت مشاكل ادت الى عدم الرضا عن سياسة ليفي اشكول وعجز مجموعة صانعي القرارات عن اتخاذ اي قرار، فلهذا واجه اشكول وضعاً عسكرياً قلقاً وتدهوراً سريعاً في ثقة الرأي العام^(٤).

وفي الحقيقة فان عملية اتخاذ القرارات كانت تتم على اسس يومية والكثير منها يتخذ من قبل كبار الموظفين من امثال مورديخي جازيت (مدير عام مكتب رئيس الوزراء)، وذلك لغياب التخطيط الطويل للسياسات^(٥)، ويعني ذلك ان القرارات المصيرية يتم فيها اشتراك فريد من المسؤولين والزعماء السياسيين الاسرائيليين، ومثال ذلك فان ليفي اشكول، في يوم اغلاق مصر لمضائق تيران عام ١٩٦٧م رأى بأنه يجب شن حرب ضد العرب، لذا قام بدعوة اللجنة الوزارية لشؤون الامن الى جلسة عاجلة، حضرها زعماء المعارضة، واعضاء لجنة الخارجية والامن في الكنيست، وفي تلك الجلسة تقرر دون معارضة تأجيل القرار ٤٨ ساعة واقترح بعض الحاضرين اسناد رئاسة الوزراء الى بن غوريون، ووزارة الدفاع الى دايان، ولم يكن ذلك من اجل الحرب، بل لتشكيل حكومة قوية تقنع الاسرائيليين بعدم ملاءمة الوقت لشن حرب على العرب^(٦).

(١) حامد ربيع، من يحكم تل ابيب، ص ٢٢٢.

(٢) حامد ربيع، من يحكم تل ابيب، ص ٢٢٢، كذلك

Michael Brecher, The foreign Policy, pp. 409-410

(٣) R.D. Mclaurin, op. cit, p. 173.

(٤) ابراهام وغنر، المرجع السابق، ص ٧٣.

(٥) R.D. Mclaurin, op. cit, p. 174.

(٦) عبدالقادر ياسين، القرار السياسي ابان حكم جولداماثير، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٣٧)، ايلول (سبتمبر)، ١٩٧٤، ص ١٢١.

كما كان لتأثير العديد من الشخصيات العامة والرئيسة من خلال الكنيست ومجلس الوزراء ووسائل الاعلام الاثر الاكبر في احداث التغيير في سياسة الحكومة ولجنة الامن والدفاع والسياسة الدفاعية، خاصة بعد قرار تشكيل حكومة ائتلاف وطني التي شملت احزاب المعارضة، وقد كان ذلك فرصة لاعضاء اللجنة الممثلين لمختلف القطاعات الرئيسة كي يؤثرؤا في سياسات اكبر من اي وقت مضى ويؤكد عضو المعارضة مناحيم بيغن ذلك حين يذكر: «ان لجنة الدفاع والامن تتخذ القرارات فعلياً وبإمكان كل عضو الاعراب عن وجهة نظره التي كانت تؤخذ باهتمام وعناية، وفي حالة الرغبة يستطيع كل عضو طلب التصويت على الفكرة التي يبدئها من مجلس الوزراء بكامل اعضائه»^(١). كما ان الاحزاب الدينية برئاسة حايم سابير اخذت تطالب بدورها لتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وجرت مفاوضات مع كل من مناحيم بيغن زعيم المعارضة وبن غوريون وموشي ديان في هذا الاتجاه، وقدمت عدة اقتراحات لهذا الغرض، كما ان شمعون بيريز كان قد نشط في تجميع الاصوات لصالح عودة دايان لوزرة الدفاع^(٢). وكان لتزايد الضغط من قبل المؤسسة العسكرية والرأي العام، الى جانب المعارضة بقيادة (جاحال) اثره في موافقة اشكول على تأليف حكومة ائتلاف وطني، رغم معارضة بعض القيادات الحزبية في حزب العمل، واولهم جولدا مائير وبنحاس سابير، وبعد مفاوضات تم الاتفاق على دخول دايان كوزير للدفاع، واشترك (جاحال) بوزيرين هما مناحيم بيغن، وجوزيف سابير ودخول رافي في الائتلاف^(٣).

وهكذا فمنذ عام ١٩٤٨م، وحتى اندلاع حرب اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٣م، تركزت صياغة القرارات الاستراتيجية في ايدي مجموعة متجانسة نسبياً تتكون من ثمانية عشر شخصاً، وصل معظمهم الى فلسطين قبل الانتداب البريطاني وكانوا في مواقع مهيمنة خلال السنوات العشرين بعد الاستقلال، وكانوا متفقين على وجهات نظر متماثلة، وغالباً ما كان يشار اليها (بعقلية الهجرة الثانية)، وهي موجة الهجرة التي حدثت في الفترة من (١٩٠٤-١٩١٤م) وكان اربعة من هؤلاء فقط قد ولدوا في اسرائيل، وهم آلون ودايان ورابين وأهارون يادين، وكان هؤلاء لهم التأثير الكبير

(١) R.D. McLaurin, op. cit, p. 173

(٢) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٦٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٤ كذلك

فجميعهم ينتمون الى نفس الخلفية ويحملون نفس الافكار السياسية والعسكرية^(١).

وبعد وفاة اشكول عام ١٩٦٩م، ومجيء جولدا مائير كرئيسة للوزراء، اصبحت صياغة السياسات مركزية مرة اخرى، فلقد لعبت جولدا مائير دوراً شخصياً وحاسماً في الشؤون الخارجية اكثر مما قام به اشكول، فقد وضعت ثققتها في عدد محدود من المقربين اليها، واصبح دور اللجنة الدفاعية والامن دوراً اسمياً. وبحلول عام ١٩٧٠م ضمت لجنة الدفاع والامن في عضويتها كل الوزراء تقريباً، وفي عام ١٩٧٣م توقفت عن كونها لجنة تقوم بصياغة القرارات السياسية^(٢).

اما دور جولدا مائير، فعند وصولها الى رئاسة الوزراء كان اول عمل قامت به هو الغاء اللجنة الوزارية للامن والدفاع عملياً، ونقلت مهمتها الى مجموعة صغيرة تضم عدداً قليلاً من المساعدين المقربين، كما انها استخدمت الاجتماعات غير الرسمية لاتخاذ القرارات، فقد كانت تعقد اجتماعات مع هؤلاء المقربين يومي السبت والجمعة لاتخاذ القرارات^(٣). ويذكر سعيد تيم نقلاً عن بنحاس شفيفر (استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية)، هذا الامر حينما يقول: «لقد اقيمت الحكومة لتكون الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات السياسية، والحقيقة ان هذه القرارات تتخذ في اجتماع صغير وغير رسمي يعقد في منزل رئيسة الحكومة ثم تنتقل القرارات الى هذه الجلسة للموافقة عليها رسمياً فقط»^(٤).

وبهذا كانت القرارات السياسية تتم على يد جماعة صغيرة من المقربين الى جولدا مائير، وهذا ما اعترف به أحد وزراء حزب العمل آنذاك: «ان الحكومة هي اتحاد اربعة وعشرين وزارة، اما الذين يديرون شؤون الدولة فهم المحيطون بجولدا مائير»^(٥). وكان صناع القرار السياسي يتمتعون بثقة جولدا مائير ويجتمعون في مجموعتين الاولى تجتمع يوم الجمعة، وتضم كلاً من رئيسة الحكومة جولدا مائير

(١) R.D. McLaurin, op. cit, p. 173. كذلك

حامد ربيع، من يحكم تل ابيب، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٢) RD. McLaurin, op. cit, pp. 173-174.

(٣) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٦٩. انظر كذلك،

يشعياهو بن فرات، مراكز القوى في اسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٩.

(٤) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٠١. كذلك، مجلة الارض عدد ١٤، ١٩٨٣/٤/٧، ص ٢٠.

(٥) عبدالقادر ياسين، المرجع السابق، ص ١١٨.

ويغال ألون ويسرائيل جاليلي وبنحاس سابير وأبا اييان ووزيراً من حزب الميام فيكتور شحطوف وناتان بيلدا، اما المجموعة الثانية فتجتمع يوم السبت وكانت تضم بنحاس سابير وشمعون شابيرا وزئيف شيريف واسرائيل جاليلي، ويغال ألون وأبا اييان، وفي بعض الاحيان موشي دايان الى جانب الموظفين الدبلوماسيين امثال (رابين) او كبار الضباط^(١). وكان هؤلاء قد اكتسبوا قوة بحكم مناصبهم بالاضافة الى ان جولدا مائير كانت قد وثقت بهم^(٢). والملاحظ ان هذه المجموعة كانت تضم العسكريين الذين كان لهم الدور الكبير في الاشراف على التقارير التي قدمت قبل الحرب، كما استمعت الى تقارير المخابرات والجهات الاخرى حول احتمالات الحرب والسلام، وكانت مسؤولة عن إدارة العمليات العسكرية^(٣). وقد عرفت هذه الجلسات (بمطبخ جولدا مائير) فقد كانوا يناقشون الامور السياسية التي كانت بمثابة مسودة لصيغة القرارات التي سوف تعرض على الحكومة في اليوم التالي للتصويت عليها في نهاية النقاش^(٤). فاعتمد جولدا مائير على هذه المجموعة في صنع القرار السياسي ادى الى تحويل هذه المجموعة الى مؤسسات غير رسمية تتخذ القرارات وتحولت بالتالي اجتماعات جولدا مائير خلال السنوات الخمس التي قضتها في رئاسة الوزراء الى هيئة حقيقية لبلورة قرارات هامة، في حين تحولت اجتماعات مجلس الوزراء الى مجرد خاتم للتصديق على هذه القرارات^(٥).

وكانت احزاب المعارضة تلعب دوراً سلبياً وغير مباشر في صنع القرار فمناحيم بيغن زعيم المعارضة ضد حكومة جولدا مائير كان يمتلك اداة ضغط يستطيع من خلالها ان يمنع الحكومة من اتخاذ قرارات معينة وان كان عاجزاً عن فرض خطة سياسية على الحكومة، وقبل ان يستقيل من الحكومة احتجاجاً على قبولها مشروع روجرز عام ١٩٧٥م، كانت قوته تكمن في دفع الحكومة لاتخاذ قرارات باتجاه معين وكان مصدر قوته وهو خارج الحكم في القيتو الذي يملكه لمنعها من القيام بأي مبادرة

(١) بن فورات، المرجع السابق، ص ١٩٠-٢٠، كذلك

عبدالقادر ياسين، المرجع السابق، ص ١١٨.

(٢) عبدالقادر ياسين، المرجع السابق، ص ١١٨.

(٣) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٦٩.

(٤) بن فورات، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩، كذلك

عبدالقادر ياسين، المرجع السابق، ص ١٢١.

في السياستين الخارجية والامنية^(١). وقد ظلت هذه القوى المعارضة، قوى هامشية في مجال صنع القرار السياسي، وكان العامل المساعد الذي ساعد على اضعاف قوة المعارضة هي الصراعات التي حدثت في داخل قياداتها المختلفة، ولكن مع ذلك لا يمكن ان نتجاهل بأنها قد لعبت دوراً في منع صدور قرارات معينة بخصوص صنع السياسة الخارجية^(٢)، فهذه الاحزاب المشاركة في الحكم مع المباني لا تعدوا ان تكون احزاب مساندة، فهي لا تشترك في اتخاذ القرار او على الاقل فهي لا تساهم في صنع القرار السياسي، ومع ذلك فهي تشكل قوة ضاغطة تمنع من اتخاذ قرار معين، وقد يترتب على اتخاذ قرار معين ان تغادر الحكم، فيعاد تشكيل الوزارة من غيرها^(٣).

واهم قرار اتخذ في عهد جولدا مائير وفي مطبخها الوزاري تمثل في حرب اكتوبر ١٩٧٣م، حيث اتخذت جولدا مائير وجاليلي ودايان بنصيحة رئيس هيئة الاركان للجيش الاسرائيلي اليعازر، ورئيس الاستخبارات العسكرية الياهو زرعي، تلك القرارات الاساسية المتمثلة في عدم تحريك وحدات اضافية من الجيش يومي ٦-٥ اكتوبر (تشرين اول) وعدم توجيه ضربه وقائية يوم ١٦ اكتوبر (تشرين اول)، وكان القرار الاخير قد اتخذته جولدا مائير متجاهلة نصيحة اليعازر^(٤). وبعد نشوب الحرب ترسخ في اذهان الاسرائيليين ان نتائج حرب ١٩٧٣م ترجع لسببين اولهما:

التقصير الناتج عن الاهمال والفساد، والثاني الضغط الذي مارسه العرب بالمال والنفط على حلفي اسرائيل التقليديين امريكا ودول اوروبا الغربية^(٥).

هذا وينظر الى اندلاع الحرب والتراجعات الاسرائيلية الخطيرة في الايام الاولى على انها كارثة وفشل ذريع وكان من شأن ذلك التأثير الى حد كبير على قدرة (المطبخ الوزاري) على العمل كهيئة وحيدة لصياغة القرارات السياسية الهامة واثناء حرب اكتوبر لعبت الوزارة بكامل هيئتها وهيئة الاركان العامة للجيش دوراً

(١) بن فورات، المرجع السابق، ص ٥٠، كذلك،

عبدالقادر ياسين، المرجع السابق، ص ١٢١.

(٢) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٧٠.

(٣) حامد ربيع، تأملات من الصراع العربي-الاسرائيلي، ص ١٥١.

(٤) R.D. Melaurin, op. cit, p. 174 وعن عملية صنع القرارات من حرب ١٩٧٣م كاملاً انظر، ابراهيم وغنر، المرجع السابق، ص ٧٥-١٩٣.

(٥) محمود سويد، الصراع على ارض التسوية الاسرائيلية (١٩٧٣-١٩٧٨)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٩٦.

متزايداً في صياغة السياسات وفي الأشهر التي تلت المعارك لقيت ماثير واعوانها جاليلي ودايان واليعازر انتقادات متزايدة من مجموعات واسعة من المجتمع الاسرائيلي اثر القرارات التي اتخذت في الفترة التي سبقت الحرب والاراء اثناء المعارك وما تبع ذلك من أنشطة وافعال^(١). وأمام هذه الانتقادات والضغط التي واجهتها قدمت جولدا ماثير استقالتها عام ١٩٧٤م، وكان ذلك بعد شهر واحد من تشكيل حكومتها الثانية وذكرت في كتاب استقالتها الذي قدمته الى الكنيست: «انني ادركت اننا حسناً نفعل إذ اعطينا الجمهور فرصة العودة من جديد الى التقرير بشأن تأليف حكومة جديدة وقوية»^(٢).

ويمكن اجمال البيئة العامة في اسرائيل لاتخاذ القرارات بعد حرب اكتوبر بما يلي:

ان مجلس الوزراء بكامل اعضائه والكنيست لم يكونا راغبين في ان تتحمل هيئة صغيرة السلطة المطلقة في اتخاذ القرارات في المسائل الدفاعية والامنية وقضايا التسوية الرئيسية، كما ان الجمهور الاسرائيلي بأكمله خاصة تلك الجماعات الاساسية لم تكن راغبة بالسماح في اتخاذ وضع السياسات على اسس مطلقة، كما ان كثيراً من كبار الشخصيات الهامة قد عدلت مواقفها الذاتية اتجاه صياغة السياسات الى مواقف مخالفة لما كانت عليه في الفترة التي سبقت الحرب، وتمكن كبار الشخصيات العامة ان يحققوا تأثيراً متزايداً على عملية وضع السياسات^(٣).

ويمكن القول بأنه ونتيجة لحرب اكتوبر ١٩٧٣م وما تلاها من تطورات كان هناك مجموعة من الشخصيات العامة التي حاولت التأثير على صياغة السياسات الدفاعية والامنية والسلمية (للدولة)، وعلى خلفية انتخابات ١٩٧٣م، واستقالة جولدا ماثير وحكومتها وتشكيل حكومة رابين. فهذه الشخصيات العامة وتأثيرها كان له اثره الهام على الاحداث التي تلت بعد ذلك^(٤). وعلى اثر تقديم جولدا ماثير استقالتها دخلت البلاد في ازمة وزارية، وكان حزب العمل قد أجرى انتخابات عام ١٩٧٤م لانتخاب مرشح جديد للحزب يتولى تأليف حكومة جديدة، بعد ان يكلف بذلك من رئيس (الدولة)، وكان اسحق رابين قد فاز بدعم من بنحاس سابير وتأييد من

(١) R. D. Mclaurin, op. cit, p. 174.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص ٢٠٢.

(٣) R.D. Mclaurin, op. cit, pp. 174-175.

(٤) R.D. Mclaurian, op. cit, p. 175.

حزب احدوت هعفودا وحزب رافى^(١). وعند وصول رابين الى رئاسة الوزراء واجه صعوبات في تأليف الحكومة مع حزب المفدال والاحزاب اليمينية، ولكنه استطاع ان ينجح في اقناع المفدال وحزب الاحرار المستقلين بالاشتراك في الحكومة وكان للمفدال عشرة نواب في الكنيست اما الاحرار المستقلين فكان لهم نائبان^(٢). وكان رابين يقوم بالتودد الى جولدا مائير رئيسة الحكومة السابقة لاختارها واستشارتها من حين لآخر قبل اتخاذ القرارات الهامة على الصعيدين الداخلي والخارجي^(٣). واعطيت عملية القرار في عهد رابين الى مجموعة من الوزراء بما فيهم جولدا مائير واسحق رابين وشمعون بيريز وزير الدفاع ويغال آلون وزير الخارجية أما دور العسكريين فكان لا يزال موجوداً في عملية صنع القرار السياسي حيث كان يجب على رئيس الحكومة ان يتشاور معهم قبل اقدمه على اية خطوة حاسمة، وكان من هؤلاء القادة الاسرائيليين اسرائيل جاليلي وحاييم تساروك وحاييم بارليف وجاد يعقوبي ويهوشع رابينوفتش، هذا بالإضافة الى ان اسحق رابين كان يأخذ بأراء بعض الشخصيات من خارج الحكومة امثال موشي دايان وابايبان ويوسف الموجي ومناحيم بيغن وبنحاس سابير^(٤). وبعد وصول الليكود الى السلطة في عام ١٩٧٧م حدث تحول في شخصيات صانعي القرار السياسي في اسرائيل، اذ ادى وصول مناحيم بيغن للسلطة ومعه مجموعة من مراكز القوى من الليكود والاحزاب المؤتلفة معه الى تراجع مراكز القوى التقليدية في حزب العمل وكانت فترة مناحيم بيغن قد امتازت بالغموض وإخفاء المعلومات عن الوزارة والكنيست، واعتماده على مكتبه برئاسة الياهو بن اليسار، في وضع الاسس العامة للقرارات الاسرائيلية في تلك المرحلة^(٥).

وهكذا فان القرار السياسي هو الحركة الدافعة نحو القضاء على حالة من حالات التوتر لتصفية مصادر ذلك التوتر بصورة او بأخرى، ويتحكم عادة في القرار طبيعة عملية التصفية، ففي اسرائيل نجد ان الوزراء في حزب المباي والشخصيات الكبرى،

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤م، ص ٢٠٤.

(٣) صبري جريس، خريطة حزب العمل الاسرائيلي (عودة الى المواقف الاسرائيلية السابقة)، مجلة شؤون فلسطينية-العدد (٤٨)، آب (اغسطس)، ١٩٧٥م، ص ١٠.

(٤) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (٧)، نيسان (ابريل)، ١٩٧٥م، ص ٢١٠.

(٥) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٧٥.

والمؤسسة العسكرية يمثلون المجموعة الاولى في عملية صنع القرار السياسي، ثم تأتي القوى المساندة التي تتمثل في الهستدروت والاحزاب المشاركة في الحكم وببيروقراطية الحزب الحاكم والكيبوتزات. ثم تأتي القوى الضاغطة كقوة اخيرة في صنع السياسة الخارجية والتي تساهم في عملية توقيت القرار السياسي وكانت تتمثل هذه القوة الضاغطة بيهود المهجر، والاحزاب غير الحاكمة والنخبة السياسية والاجتماعية والرأي العام الدولي^(١).

هذا وقد استطاع حزب المباي المشاركة في المؤتمرات الاشتراكية الدولية وذلك لخلق قنوات اتصال مباشرة بالرأي العام في دول غرب وشمال اوربا ودول افريقيا وآسيا، وطرح وجهة نظرهم في الصراع العربي الاسرائيلي القائم. كما ان اسرائيل نفسها ارادت ان تخرج من عزلتها عبر مشاركتها بالمنظمة الاشتراكية الدولية وعن طريق حزب العمل الاسرائيلي. ولا شك ان وجود اسرائيل في مؤتمرات الدولية الاشتراكية التي عقدت في اوربا، ممثلة في حزب العمل، قد اتاح لها فرصة عرض وجهة نظرها وحدها، وذلك في غيبة وجهة النظر العربية، ومن الملاحظ ان ممثلي الاحزاب الاشتراكية قد تأثروا بذلك ولو بنسبة قليلة^(٢).

فالاشتراكية الدولية تكونت في لندن عام ١٨٦٤م بإنشاء دولية اتحاد الطبقة العاملة، ولم تستمر سوى اثني عشر عاماً فقط، ولكنها استطاعت في عام ١٨٨٩م ان تحقق نمواً في حجم اعضائها، ولكن اندلاع الحرب العالمية الاولى ١٩١٤م، وقيام الثورة الروسية عام ١٩١٧م كان لهذين الحدثين فعل في انقسام الحركة الاشتراكية الدولية فتأسس في عام ١٩١٩م (الكومنترون) وهو الاساس الروحي للشيوعية، ولكن الاحزاب الاشتراكية الاوروبية رفضته، ثم ما لبثت أن قامت هذه الاحزاب الاشتراكية الاوروبية في عام ١٩٢٣م باعادة تنظيم صفوفها تحت اسم الدولية الاشتراكية العمالية^(٣).

(١) حامد ربيع، من يحكم تل ابيب، ص ٢٤٦-٢٥٢.

(٢) نزيهه الافندي، الدولية الاشتراكية ومتغيرات العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٩)، السنة الحادي عشر، يناير (كانون الثاني)، ١٩٧٥م، ص ١٧٢.

(٣) داود تلحمي، الاممية الاشتراكية: او اشتراكية الاثرياء، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٩)، آذار (مارس) ١٩٧٣م، ص ٨١ كذلك، نزيهه الافندي، المرجع السابق، ص ١٧٢.

وفي عام ١٩٢٩م انضم حزب المباي الى اتحاد الاحزاب الاشتراكية الاوروبية، ومن خلال هذا التنظيم استطاعت اسرائيل ان تقيم علاقات مع الاحزاب الاشتراكية في آسيا وافريقيا بادعاء انها قاعدة للعمل الاشتراكي، مستغلة في ذلك الاوضاع التي كانت عليها الدول العربية^(١).

وتعود فكرة انضمام اسرائيل الى هذه المنظمة الاشتراكية لانها رأت فيها افضل من الماركسية التي لا تؤمن باسرائيل، بل كانت الماركسية تكن العداء لاسرائيل بينما كان الديمقراطيون الاشتراكيون ملتزمين بضمان امن اسرائيل الى جانب حساسيتهم للتاريخ اليهودي، فلماذا اخذوا يساعدون اسرائيل على اعتبار انها نموذج للمجتمع الديمقراطي الاشتراكي الذي تأسس واستمر في مواجهة التحديات ويعتبر كل من هارولد ولسون من بريطانيا، وويلي بردايت من المانيا الغربية، وبوب هوك من استراليا من ابرز المؤيدون لاسرائيل من العالم الغربي^(٢).

وتعود اسباب وقوف الديمقراطيين الاشتراكيين الى جانب اليهود واسرائيل لاسباب ثلاثة وهي:

أولاً: ان الديمقراطية الاشتراكية تعتبر وريث حركة التحرر في القرن التاسع عشر فمن الناحية التاريخية عارضت حركة التحرر المضايقات الدينية، وعملت كعنصر اساس لازالة الحواجز الشرعية امام المشاركة الكاملة لليهود وفي المجتمع الغربي وحتى وقت متأخر اوجد معظم اليهود انفسهم في اطار الحركة الليبرالية اليسارية للديمقراطية الاشتراكية.

ثانياً: ان الديمقراطية الاشتراكية حركة اصلاحية وليست حركة ثورية وترفض الماركسية الجامدة، وهي وجهة النظر القائلة بأن وجود اسرائيل وبقائها له ما يبرره من الناحية التاريخية. فهذه النظرة مرتبطة بالديمقراطية الاشتراكية او (الليبرالية اليسارية الامريكية) وليس بالماركسية او بالفكر المحافظ.

ثالثاً: لقد ارتبط اليهود بصورة غير تناسبية مع الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية حيث ثبت ان ذلك كان نافعاً وايجابياً للطرفين، فديوان هارولد ولسون تألف

(١) سامي منصور، خطة العمل الدولي لاسرائيل، مجلة السياسة الدولية ، (١) يوليو (اغسطس)، ١٩٦٥م، ص ٩٣.

(٢) W.D. Rubinstein, The Left, The Right and The Jews, Crom Helm, London and Canberra, 1982, p. 103.

بصورة اساسية من عناصر اساسية يهودية، وكان لبوب هوك ارتباطات وثيقة بالمجتمع اليهودي^(١).

وكانت اهم المؤتمرات الاشتراكية التي اشتركت فيها اسرائيل المؤتمر لاشتراكي الآسيوي لعام ١٩٥٣م في رانجون، وعام ١٩٥٦م في بومباي واجتماعات الدولية الاشتراكية في تل ابيب عام ١٩٦٠م، وفي هذه المؤتمرات حاولت اسرائيل الظهور على انها حركة حولت منطقة متخلفة الى منطقة متقدمة، كما حاول بن غوريون اثناء زيارته لرانجون في عام ١٩٥٣م ايجاد عامل للتقارب فيما بين اسرائيل وبورما بأن ذكر لرئيس وزرائها (أوتو) انه يوجد تشابهاً في الطقوس الدينية فيما بين اليهودية والبوذية^(٢).

وهكذا فقد كان قبول المنظمة الاشتراكية لحزب العمل الاسرائيلي (المباي) بمثابة منعطف في مسار الحركة الاشتراكية ونظرتها الى القضايا الدولية المعاصرة خاصة الصراع العربي-الاسرائيلي. كما كان انضمامها الى هذه المنظمة انعكاساته على المواقف الثانية من السياسة العدوانية التوسعية التي انتهجتها اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط، وعلى ميوعة المقاييس التي يمكن الاستناد اليها في ادانة هذا العدوان او ذاك فقد اتضح ذلك في تقاعسها عن ادانة العدوان الثلاثي على مصر، وفي موقفها ازاء حربي حزيران (يونيو) ١٩٦٧م، واكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٣م^(٣).

ففي اثناء حرب ١٩٦٧م عقد مؤتمر الاحزاب الاشتراكية في اكتوبر (تشرين اول) ١٩٦٧م في مدينة زيورخ، واصدر قراراً يتضمن الحق المطلق في الوجود والسيادة لاسرائيل وجميع دول المنطقة، والى جانب حرية المرور في قناة السويس ومضائق تيران لجميع الدول، بالاضافة الى نزع سلاح المنطقة، وحل مشكلة اللاجئين في ظل وسائل فعالة لحماية امن وسلامة جميع الدول داخل حدود يتفق عليها بين الطرفين^(٤).

ومع استمرار التعصب الاسرائيلي والاصرار على نبذ محادثات الدول الاربع حول ازمة الشرق الاوسط، وكذلك الحلقة المفرغة التي اوجدت فيها مبعوث الامم المتحدة (جونار يارينغ)، جاء مؤتمر الدولية الاشتراكية لعام ١٩٦٩م، ليكون بمثابة خطوة على طريق تفهم الحق العربي، فقد تم التوصل الى قرار خاص بالشرق الاوسط يتضمن

(١) Ibid, pp. 103-104.

(٢) احمد العبادي، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٣) نزيهه الافندي، المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٤) المرجع السابق، ص ١٧٨.

الإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وتأييد مهمة يارينغ، كما أشار إلى إيجاد حل نهائي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أسس إنسانية وعادلة^(١).

وفي ٢٦-٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٢م جاء مؤتمر الدولية الاشتراكية الذي انعقد في فيينا عاصمة النمسا، وحضرت جولدا مائير المؤتمر وقد نادت في هذا المؤتمر إلى ضرورة إيجاد حل من خلال محادثات تراعي بالتساوي المصالح الشرعية للدول العربية وحق إسرائيل في ضمان وجودها داخل حدود أمنة^(٢).

وفي أعقاب حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣م وما ترتب عليها من نتائج قلبت موازين وحسابات حزب العمل الإسرائيلي ممثلاً في رئاسة الوزراء جولدا مائير، التي طالبت بعقد هذا المؤتمر بشكل عاجل بصفتها نائبة رئيس المنظمة وأصرت على عدم عقده في مالطة بسبب تصريحات (دوم منتوف) رئيس وزراء مالطة المعادية لإسرائيل، وبالفعل تم انعقاد المؤتمر في ١١ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٧٣م وكان الوجود الإسرائيلي في هذا المؤتمر يهدف إلى أن تؤثر على الدول الأوروبية، ومحاولة خلق لحوار جديد مع الدول الأوروبية ومنفذ حوار جديد مع الدول الأفريقية التي قطعت معظمها علاقاتها مع إسرائيل، إلى جانب استخدام المؤتمر كمنبر إعلامي تخاطب من خلاله الرأي العام العالمي الذي تعاطف ودعا إلى درجة ما بعدالة القضية العربية وصلابة وتشدد الموقف الإسرائيلي وحاولت جولدا مائير في هذا المؤتمر قلب الأوضاع فيما يتعلق باستخدام العرب لسلاح البترول، وما ترتب عليه من تقارب أوروبي-عربي^(٣).

(١) نزيهه الأفندي، المرجع السابق، ص ١٧٨.

انعقد هذا المؤتمر في بريطانيا في فترة ما بين ١٦-٢٠ يونيو (حزيران) عام ١٩٦٩م الذي ضم ٢٥ حزباً، وبلغ عدد الأعضاء حوالي (١٠٨، ٣٩٥، ١٥) عضواً وظهرت إسرائيل هي والصهيونية العالمية فيه بمظهر عمالي هائل إذ بعثت بحوالي ٣٧١ ألف عامل، وهذه الوفود هي:

١- وفد حزب العمال الإسرائيلي ويمثل ٢٠٠ ألف عضو، وله نسبة في الكنيست الإسرائيلي تبلغ ٤٤ و ٤٤٪.

٢- وفد الرابطة الدولية للعمال اليهود، وتمثل ٢١ ألف عضو، وهو الاتحاد الذي أقامه يهود روسيا عام ١٨٩٧م.

٣- وفد الاتحاد العالمي للصهيونيين الاشتراكيين ويمثل ١٥٠ ألف عضو. انظر أحمد العبادي، المرجع السابق، نقلاً عن صحيفة الاهرام (مقال د. كلوفيس) بتاريخ ٨/٨/١٩٦٩م.

(٢) داود حلمي، المرجع السابق، ص ٨٥-٨٦.

(٣) نزيهه الأفندي، المرجع السابق، ص ١٧٩.

وفي عام ١٩٧٤م عقد مؤتمر الدولية الاشتراكية في لندن، وحضر المؤتمر من الجانب الاسرائيلي اسحق رابين الذي اخذ يؤكد مزاعمه ودعواه القائلة بخضوع الدول الاوروبية كما اسماء سلاح الابتزاز البترولي العربي^(١). وبهذا فان منظمة الاشتراكية الدولية تعتبر أرضاً خصبة ومجالاً رحباً لاسرائيل لتعرض فيها وجهة نظرها، وبالتالي تستقطب الى جانبها الاحزاب لاشتراكية الاوروبية خاصة في نزاعها مع العرب لتكريس اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية وخلق عقبات وحواجز لا بد وان تؤدي الى تعطيل الحوار العربي-الاوروبي، والى تجميد قنوات الاتصال بين القضية العربية والمصالح الاوروبية، وذلك في نفس الوقت الذي تدعم فيه اسرائيل قنوات اتصالاتها مع القوى الاشتراكية الدولية^(٢).

تقييم نجاح وفشل حزب المباي:-

كان حزب المباي القوة الرئيسة في حياة اسرائيل السياسية منذ الفترة التي سبقت قيام (الدولة) فقد كان الحزب هو الذي يشرف على التعليم والاسكان وحماية المهاجرين اليهود القادمين الى فلسطين، وكانت حركة العمل السباقة لهذه الاعمال، وخاصة حزب العمل الذي استطاع ان يسيطر على المجتمع اليهودي لمدة خمسين سنة قبل عام ١٩٤٨م وبعده. وذلك من خلال سيطرته على النظام السياسي الاسرائيلي، فقد مر معنا انه منذ العام ١٩٣٣م، تمكن المباي من السيطرة على الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية والسيطرة على الوكالة اليهودية يعني عملياً تولى دور القيادة الفعلية لليهود في فلسطين خاصة وان الانتداب البريطاني اعترف بالوكالة اليهودية ممثلة رسمية لليهود ورعاية لشؤونهم.

وتولى المباي دور القيادة الرسمية للدبلوماسية الصهيونية منذ ١٩٣٩م واصبح معظم قادة المنظمة الصهيونية العالمية، اما اعضاء او مناصرين للمباي، امثال حايم وايزمن، واسحق بن زفي، وزلمان شازار، وموشي شاريت، وبن غوريون. واصبح اسم المباي مقترناً مع كل المحاولات التي بذلتها الحركة الصهيونية من اجل اقامة «اسرائيل». كما حقق المباي السيطرة على توزيع المصادر المالية التي يزودون بها عن طريق المنظمة الصهيونية، مما ساعده على ان يلعب الدور الرئيسي في عملية ايجاد وتشكيل المؤسسات الخاصة الضرورية لاستيعاب وتنمية الانشطة السياسية،

(١) نزيهه الافندي، المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٢) حامد ربيع، من يحكم تل ابيب، ص ٤٥٣.

والاقتصادية للاعضاء، واستطاع ان يسيطر على التحركات الرئيسية من الكيبوتزات والموشافات.

وسيطر المباي قبل الانتداب، ولا يزال يسيطر حتى الان على الهستدروت، وهي المنظمة التي تشرف على جميع الخدمات في اسرائيل وفي الخارج، وتضم بين صفوفها جميع القوى العاملة، والمهنية في اسرائيل.

كما كان المباي وراء اقامة وتنظيم وتسليح وتدريب (الهاجانه)، وهو الذي تولى مهمة تحويل هذه المنظمة بعد عام ١٩٤٨م الى جيش نظامي يسمى (زاحال)، وهو جيش اسرائيل. ويتمتع المباي برصيد كبير بين صفوف ضباط الجيش الاسرائيلي، مما اكسبه قوة فعلية على الاحزاب الاخرى. وازافة الى هذا الجيش اوجد المباي كذلك، منظمة الشباب الطلائعيين (ناحال) الذين يعيشون في المناطق الخطرة على الحدود، في مزارع دفاعية هدفها تأخير تقدم القوات العربية ومقاومة عمليات التسلل الى الاراضي المحتلة. وجدنا كذلك ان اسم المباي ارتبط باسرائيل بعد قيامها، اذ تمتع المباي باكثرية هامة في مختلف التشكيلات السياسية، واصبح الحزب الحاكم في اسرائيل منذ ١٩٤٨م، فجميع رؤساء (الدولة)، ورؤساء الوزارات، والوزارات المهمة كال دفاع والخارجية والمالية كانوا باستمرار من بين صفوف المباي.

وهكذا فقد استطاع المباي ان يرسم سياسة اسرائيل العامة في خطوطها الرئيسية كما يريد، واستطاع كذلك ان يثبت بانه لا يمكن تشكيل حكومة دون ان يكون المباي دعامتها الاساسية. ويقودنا ذلك الى القول بان المباي لا يستطيع رغم هذه القوة أن يحكم منفرداً او حتى انه استطاع ان يكسب الاغلبية المطلقة من الاصوات في الكنيست. فقد كان يحصل دائماً على اغلبية نسبية فهو بالتالي لا يستطيع ان يشكل الحكومة لوحده، فكان عليه ان يستعين بالاحزاب الاخرى كالحزاب اليمينية كما حصل في ٢٣ ديسمبر (كانون ثاني) عام ١٩٥٢م عندما ادخل معه الصهيونيين العموميين واحزاباً يسارية اخرى في حكومة ٣ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٥٥م، حيث اشترك معه في الحكم حزب احدوت هعفودا. أو تآلف وسط ومعتدل. ومثال ذلك حكومة ١٠ مارس (آذار) عام ١٩٤٩م اذ تم التآلف الحكومي من حزب المباي مع الحزب التقدمي، وبعض الاحزاب الدينية^(١).

كما استطاع المباي بسبب انتهاجه سياسة داخلية مرنة، ان يستقطب جماهير واسعة من اليهود الجدد القادمين الى فلسطين، من خلال استقبالهم وتقديم تسهيلات

(١) حامد ربيع، تأملات من الصراع العربي-الاسرائيلي، ص ١٤٩.

لهم، خاصة أولئك الذين قدموا من شمال افريقيا والشرق الاوسط. فقد عمل المباني من اجل دعمهم بأن ركز على الدوافع المادية دون تغيير اساسي في ايدولوجية هوية القادمين الجدد، ولو على حساب ايجاد فجوة بين النظرية والتطبيق. وقد علق على ذلك موشيه ليساك بقوله: «ان الاحزاب تفضل التطور من ايجاد فجوة بين النظرية والتطبيق لكل من التسوية الفكرية مع الحقيقة الجديدة التي تم ايجادها نتيجة الهجرة الجديدة. وبشكل واضح لمنع ابتداء اي محاولة لتجنيد المهاجرين الجدد الذين ليسوا منسجمين مع التراث الفكري للاحزاب المختلفة في رأيهم»^(١).

كما استمد المباني قوته من عدم مقدرة الاحزاب الاخرى على منافسته، اذ يذكر ميرون في مقال له بعنوان «التدهور في حزب العمل الاسرائيلي»: ان من اسباب نجاح المباني «هو ضعف تحرك حزب الصهيونيين العموميين، فقد كان يفتقد للقوة والقيادة القادرة على التنظيم والافكار المترابطة. وعن طريق معرفة حقيقة أن التحرك الاشتراكي الذي بدأ متأخراً، قد غادر المنظمة الصهيونية العالمية خلال هذه الفترة، مما منعها من المنافسة المباشرة للمصادر التي تزود بها عن طريق المنظمة الصهيونية العالمية. هذا الى جانب ان زعيم الاحزاب اليمينية جابوتنسكي، كان دائماً خارج فلسطين، مما ساعد حزب المباني من السيطرة على الامور السياسية والاقتصادية داخل فلسطين، وبالتالي قلل قدرة الاشتراكيين لان يتنافسوا مع حزب المباني كما ان قادة المباني وثقوا علاقاتهم مع الصهاينة الذين كانوا في الخارج، وقاموا بتوسيع قاعدة ناخبهم عن طريق تحقيق الشرعية من اجزاء اكثر اتساعاً في المجتمع، أكثر مما كانوا قد دمجوه معهم في دوائرهم الانتخابية»^(٢). هذا الى جانب طريقة اسرائيل في انتخابات الكنيست ذات التمثيل النسبي لقوائم ثابتة من قبل الاحزاب، حيث كان لها جانب ايجابي وجانب سلبي على الحزب. فالناخب يستطيع ان يظهر الحزب من خلال اختياره لكنه من غير المحتمل ان يكون له أي تأثير في تقرير مرشحي قائمة الحزب. وقد أدى هذا الوضع الى تقوية نظام الحزب فكان على المرشح ان يرضي مفوض الحزب من اجل الاحتفاظ بمركزه، وقد تسبب ذلك في ان يكون مستقبل المرشح السياسي غير مضمون وذلك لان اي انحدار في التأييد العام يمكن ان يكلفه عمله حتى لو كان مشهوراً او غير مشهور من قبل المقترعين في حزبه»^(٣).

(١) Myron J. Aronoff, The Decline of the Israel labor party, Causes and Singnificance, in, Israel at polls, p. 120.

(٢) Ibid, p. 120.

(٣) Asher Arain, Conclusion, In, Israel at the polls, op. cit, p. 287.

اما تراجع المباي امام الليكود عام ١٩٧٧م، فلا يمكن عزوه الى سبب واحد وانما يعود ذلك الى أسباب وعوامل لها جذور قديمة تعود منذ قيام (الدولة) اذ يعتبر علماء الاجتماع بأن الحاضر هو نتاج الماضي^(١). فمشكلة تعاقب القادة السياسيين كانت احدى عوامل انحدار الحزب ففي عام ١٩٥٠م، بدأت مجموعة من الاعضاء القياديين في قسم الشباب يعرفون (بالتريزيم) تقوم بأنشطة أنتقادية للمباي لنقص في الديمقراطية داخل مؤسساتها، مما قادهم الى مواجهة مفتوحة مع مركز الحزب المسيطر، الذي يعرف «الكتلة». اما بداية النزاع والخلاف فقد كانت في مؤتمر حزب المباي الثامن عام ١٩٥٦، عندما تم تعيين موشي دايان رئيساً لفرق الجيش وفي عام ١٩٥٨م دخل الى الحياة السياسية وأصبح القائد الشرفي او الاسمي (للتريزيم). فدخل دايان وشمعون بيريز الذي كان المدير المباشر في وزارة الدفاع الى ميدان الصراع رفع الرهان وقوى الصراع حتى اصبح تحديهم يهدد القيادة الارشادية القديمة التي وجدت فيهم منافسين جديدين من اجل نجاح القيادة و (الدولة)^(٢). وأخذ هؤلاء ينادون بتقليص قوى الهستدروت من اجل ان تصبح (الدولة) اقوى، ولزيادة الكفاءة، مما قادهم الى المواجهة مع قيادة الهستدروت، والتحركات الكيبوتزية الاكثر تعصباً^(٣) هذا وقد تكون تنافس شخصي بين كل من دايان وبيريز وبن غوريون وبنحاس لافون وزير الدفاع والذي اصبح فيما بعد السكرتير العام للهستدروت، وقاد هذا التنافس الى انقسام عميق في داخل الحزب وصل ذروته في انشقاق المباي وتأسيس حزب جديد هو حزب رافي بزعامة بن غوريون عام ١٩٦٥م^(٤). وسبب هذا الانشقاق تدهوراً في داخل جهاز الحزب نفسه، حيث توزعت الاصوات بين قائد الحزب السابق بن غوريون والقادة التقليديين لجهاز الحزب^(٥)، حيث وافق الحزب الجديد على ادخال العديد من المواليد الاسرائيليين مثل سميلانسكي وديجاني وبن اسرائيل وهم اعضاء في الكنيسيت، بالاضافة الى بيرلي، وافيزوهار، وافياذ يعقوبي وبن فورات، وتجمع قسم آخر حول اشكول أمثال أشر يادلين وأهارون يادلين وأريس الياف وابراهيم عوفر واهوفيا والكين، واعضاء آخرين من التريزيم، وبذلك يكون التريزيم قد قسمت بين

Asher Arain, Conclusion, p.283

(١)

Myron, op. cit, p. 121.

(٢)

Ibid, p. 121.

(٣)

Ibid, pp. 121-122.

(٤)

Asher Arain, conclusion, p. 295.

(٥)

بن غوريون وبين اشكول. اما الذين اختاروا بن غوريون فكان ذلك ولاء له ولايمانهم الشديد به كقائد مميز فانه كان دوماً على حق في الماضي وان احكامه السياسية كانت دوماً تتبع. اما المجموعة التي تحلقت حول اشكول فكانوا من اجل الرئاسة وعدم رضاهم عن زملائهم السابقين بالنسبة لموضوع الولاء الشخصي لبن غوريون^(١).

وعندما اصبح الحزب منقسماً الى مجموعات مناصرة لاشكول واخرى لبن غوريون نزلت كتلة (جوش) الى مرتبة ادنى، فاصبحت في موقع المساند ولم تعد في موقع المسيطر او الحاكم فالولاء اصبح اما لبن غوريون او لاشكول، وعندما اعطت هذه الكتلة معظم دعمها لاشكول فانها بذلك قد اضعفت من موقعها^(٢).

فالانقسامات التي كانت تحدث بين الاحزاب أو التجمعات كانت ترجع الى اختلافات واجتهادات فكرية مثل الانقسام الذي حدث داخل المباي عام ١٩٤٤م، وهو انشقاق (الفئة ب) عن المباي، وذلك بسبب موافقة اغلبية الحزب لموقف بن غوريون بحصر نشاط فئات الاقلية داخل الحزب ومسألة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م. لكن في عام ١٩٦٥م كان الوضع قد اختلف فكان انقسام رافي من اجل الكفاح ومن اجل حل مشاكل التعاقب، وكانت النتيجة ان القادة طرحوا طريقتين الاولى: ان يدمجوا انفسهم مع احزاب اخرى، فقبل انتخابات ١٩٦٥م شكلوا قائمة متحدة مع احدوت هعفودا، وكان قادة هذه القائمة من الذين انشقوا عن المباي عام ١٩٤٤م. وقبل حرب الايام الستة عام ١٩٦٧م، أظهر المباي ضعفاً قيادياً في السياسة الخارجية والامن. وبعد قليل من التردد اصبح دايان وزيراً للدفاع، وانضم رافي إلى حكومة الوحدة الوطنية^(٣). وفي عام ١٩٦٨م اندمج المباي ورافي واحدوت هعفودا ونجم عنهم حزب العمل الاسرائيلي، ومع استمرار الاندماج فان السياسات المنشقة التي ميزت الحزب الداخلي ومنافساته كانت تقرباً صراعاً حول التمثيل في مؤسسات الحزب وفي الكنيست وفي تشكيل الحزب وقيادته. وعلى المدى البعيد فان هذا يزيد التفكك الداخلي ويزيد من مشاعر عدم الفعالية والكفاءة الساسية^(٤).

(١) Petter Medding, op. cit, p. 276.

المزيد عن انشقاق رافي عن المباي انظر، Ibid, pp. 274-277.

(٢) Ibid, p. 277.

(٣) Asher Arien, Conclusion, p. 295.

(٤) Myron, op. cit, p. 122.

اما الطريقة الثانية: فهي عن طريق تعريف عناصر جديدة الى قيادة الحزب فقبل انتخابات ١٩٧٣م، وقبل نشوب الحرب صمم المسيطرون على حزب المباي على تعيين شخصيات ذات خلفيات عسكرية في مراكز حكومية مهمة كأعضاء من حزب العمل واصبح على هؤلاء ان يلعبوا دوراً فعالاً في السياسة، ولكن خلفيتهم لم تساندتهم في خدمة سياسة الحزب ويكفي فقط تعقيدات التدرج في جهاز الحزب، فمثلاً اسحق رابين وحاييم بارليف لم يستطيعا مجاراة فعالية بنحاس سابير وأفرهام أوفر السياسية ولم يكن من العدل قبولهم فسابير وأوفر اللذان لم ينجحا في ادارة الحزب. وكذلك كان الاختلاف موضوع رابين وبارليف وآخرون من الذين دعوا لتشكيل حزب في اصعب اللحظات ولم يكن من العجب انهم فشلوا^(١).

هذا وتعتبر الصراعات الداخلية في حزب العمل من اهم الاسباب التي ادت الى هزيمته في انتخابات عام ١٩٧٧م وفي تراجعه، وهذه الصراعات كانت صراعات شخصية للوصول الى القيادة ويمكن تقسيمها الى:

١- صراع القيادة:-

وهذا الصراع كان بين رئاسة اشكول وبن غوريون عام ١٩٦٣م وذلك عندما جاء اشكول خلفاً لبن غوريون في رئاسة الوزراء، هذا مع العلم بأن بن غوريون هو الذي ابرزه، ولكن اشكول كان قد خيب امه حيث اراد اشكول ان يثبت بأنه ليس ظلاً لبن غوريون وانه مستقل عنه، فقد قام باعمال عديدة مخالفة لآراء بن غوريون ابتدأها بتعيين مؤيديه في المناصب الوزارية الحساسة، وترك المناصب الاقل أهمية لانصار بن غوريون، كما عمل اشكول على تخفيف بعض قيود الحكم العسكري المطبق على العرب في اسرائيل على الرغم من معارضة بن غوريون لذلك^(٢). وازداد الصراع عندما رغب اشكول بإقامة تحالف بين المباي واحدوت هعفودا الى جانب رفضه لاعادة التحقيق في قضية لافون. اما عن فكرة التحالف فقد كان بن غوريون يرفضها لأنه كان يطالب بأعادة النظر في النظام الانتخابي قبل اجراء انتخابات الكنيست

(١) Asher Arien, Conclusion, p. 296.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، ص ٣٢٥.

لقد عين اشكول جولدامانير وزيره للخارجية، وزلمان آران، وزيراً للتربية والتعليم، وبنحاس سابير وزيراً للمالية، بينما عين موشيه دايان وهو اشد المقربين لبن غوريون وزيراً للزراعة، ويوسف الموجي وزيراً للتنمية والسكان وشمعون بيريز، نائباً لرئيس الاركان،
أنظر : ملحق الدراسة.

السادسة عام ١٩٦٥م، بحيث تجري الانتخابات على اساس مناطق انتخابية لاعتقاده بأن هذه الطريقة ستفتت قوى الاحزاب الاخرى خاصة الاحزاب الصغيرة، وبذلك يتمكن حزب المباي من الفوز بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده دون اشراك الاحزاب الاخرى في الحكومة الائتلافية^(١). اما قضية لافون فقد عالجها اشكول برسالة كتبها الى اللجنة المركزية باسمه الشخصي وبالنيابة عن مجموعة من قادة المباي وذلك في عشية مؤتمر (هايسود) يبين فيها ان قضية لافون لم تعد تعني شيئاً وأنه يرحب بلافون بالعودة الى الحزب^(٢). وكان هذا نصراً لاشكول وهزيمة لبن غوريون الذي انشق عن المباي وكون حزباً جديداً هو رافي.

٢- صراع الشباب:-

وهو صراع شخصي حول السلطة، وكان بين موشي دايان و شمعون بيريز، وذلك عندما غاب بن غوريون عن السلطة عام ١٩٥٤م، حيث بقيت مشكلة الصلاحيات وتوزيع المسؤوليات في ادارة شؤون الامن غير محددة الى درجة كبيرة، مما ادى الى فتح الصراع بين بيريز ودايان، فأخذ كل واحد منهما يبذل جهده لزيادة نصيبه العملي من القيادة وتقرير الامور^(٣).

٣- صراع شيوخ:-

وهو صراع قائم بين بن غوريون ولافون حول الانفراد في السلطة، وتعود جذور ذلك الى قضية لافون واستقالته من وزارة الدفاع ولكنه تولى سكرتارية الهستدروت، فمن هذا المنصب اخذ لافون يواجه بن غوريون، حيث عين (الياهوايلات) رئيساً للمعهد الآفرو-آسيوي التابع للهستدروت، متجاوزاً (روبين بركات) الذي كان يشغل منصب مدير الادارة السياسية في الهستدروت، فقدم استقالته ليوسف الموجي السكرتير العام للمباي متخظياً بذلك لافون، الذي بدوره قبل الاستقالة، كما استطاع لافون ان يتخلص من صديق بن غوريون (هارون بيكر) رئيس ادارة اتحادات العمال في الهستدروت، كما انه اثار قضية لافون لتبرئته ولكنه فشل^(٤).

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، ص ٣٢٩.

(٢) ابراهيم العابد، المباي، ص ١١٦-١١٧.

(٣) بنكو أدار، الجيش والسياسة في اسرائيل، ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٦ آب (اغسطس)، ١٩٧٢م، ص ٥٠١.

(٤) ابراهيم العابد، المباي، ص ١٠٧-١٠٨.

لقد انتقل هذا الصراع الرهيب على السلطة بين القوى المتصارعة الى قلب الحزب الذي انشق الى فريقين، فريق يؤيد بن غوريون وجماعته، وفريق يؤيد لافون وجماعته، كما اتخذ هذا الصراع شكل المنافسة على زعامة اسرائيل بين بن غوريون وجماعته من جهة وقيادات المباي والهستدروت من جهة أخرى^(١).

٤- صراع قوى عسكرية مع قوى سياسية:-

١. دايان- اشكول:-

يعود هذا الصراع بينهما الى الخلاف بين بن غوريون -اشكول، و الى الرسالة التي كتبها اشكول (والتي شرح فيها بان قضية لافون ليست بمهمة)، ولكن هذه الرسالة لم تلق ترحيباً من موشيه دايان ولا من بن غوريون لانها تمسهما شخصياً، وهذا يعني انتقاداً لسياسته الدفاعية التي هي شيء في منتهى الحساسية بالنسبة لاسرائيل، فأغضب هذا اشكول الذي وبخ وزيره موشيه دايان. لذا استقال دايان من الوزارة مدفوعاً من بن غوريون في محاولة لاسقاط الحكومة، وذلك عندما ارسل بن غوريون رسالة الى اللجنة المركزية وأعلن فيها بأن اللجنة هي وحدها لها الحق في ان تنقض قرارها بشأن لافون^(٢). وهناك ايضاً التردد الذي ابداه اشكول في قبول موشيه دايان في حكومته عام ١٩٦٧م، وبسبب القضية السابقة (لافون)، ويذكر ابراهام وغنر: بان هناك اختلافاً كلياً بين الشخصيتين وفي اسلوبهما، وليس غريباً ان يكون الواحد منهما خصماً للآخر^(٣).. وانتقل هذا الصراع بين سابير ودايان، وكان صراعهما أيضاً صراعاً للاستيلاء على الحكم.

ب. بيريز-مائير:-

ان الصراع القائم بين هاتين الشخصيتين جولدا مائير- الامينة العامة لحزب المباي لعام ١٩٦٧م، وشمعون بيريز الامين العام لحزب رافي لعام ١٩٦٧م، وان هذا الصراع يعود الى عامي ١٩٥٧-١٩٦٣م، وذلك عندما كانت جولدا مائير وزيرة

(١) مازن البندك، المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) ابراهيم العابد، المباي، ص ١١٧-١١٨.

(٣) ابراهام وغنر، المرجع السابق، ص ٩٢.

وللزميد عن صراع دايان-سابير انظر:

تحليل اولي لمعركة انتخابات الكنيست الثانية، مجلة الارض، العدد (١)، المجلد الاول، ٢١ ايلول (سبتمبر)، ١٩٧٣م.

الخارجية، وكان بيريز يعمل مباشرة مع بن غوريون رئيس الوزراء للحصول على السلاح بدون معرفة وزيرة الخارجية جولدا مائير، مما أدى الى قيام الصراع والخلافات بينهما. وفي عام ١٩٦٥م ازداد الصراع عندما انفصل رافي عن الحزب، ثم انقسام مجموعات الحزب القيادية الى قسمين قسم مؤيد لأشكول وكانت بينهما جولدا مائير، وقسم مؤيد لبن غوريون ومن بينهم شمعون بيريز. هذا بالاضافة إلى عرض بيريز في ان ينضم الى حكومة الاتحاد الوطني خلال ازمة ١٩٦٧م، كان سبباً في اغضابه ذلك جولدا مائير^(١).

ج. دايان وبارليف:-

لقد كان الصراع بين هاتين الشخصيتين عسكرياً، حيث كان بارليف وبحكم سيطرته العسكرية رئيساً للاركان عام ١٩٦٧م، ومنافساً خطيراً لدايان، فقد امتازت هذه الفترة بكثرة العمليات العسكرية التي ادت الى عدم حصول تجاوز من قبل الجيش الاسرائيلي لتعليمات السلطة المدنية، اي انه لم يكن هناك تجاوزات مطلقة. هذا بالاضافة الى ان دايان كان دائماً يهاجم بارليف وبصورة علنية معرباً عن اختلاف في وجهات النظر وعن رأيه الحاسم في المواضيع المختلف عليها. هذا مع العلم بأن بارليف كان استقلالياً في الرأي ويصر على رأيه حتى عندما كان يمثل امام الاعلى منه رتبة، مما اعطاه ميزة بأن الحكومة وفي مرات عديدة تهتم في سماع رأيه^(٢).

د. دايان وايبان:-

لقد كان ابا ايبان وزير الخارجية بعيداً عن المنازعات الداخلية في الاحزاب، او فيما بين الاحزاب ولكن صدامه كان حول موقفه السياسي وصفاته الشخصية الاساسية فكان صراعه مع دايان قد اشتد عام ١٩٦٧م، عندما وضع وزير الدفاع موشيه دايان سياسة جديدة إزاء المناطق المحتلة، اطلق عليها اسم سياسة (عقاب الجوار)، وكان متفائلاً بها وذلك لانها ستجلب فوائد جمة لامن اسرائيل، ولكن ابا ايبان كان قد نعتها بانها لانها سياسة تجلب الضرر لاسرائيل وتشوه سمعتها في الاوساط الدولية^(٣).

(١) ابراهام وغنر، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٢) بنكوآدار، المرجع السابق، ص ٤٩٩.

(٣) عبدالحفيظ محارب، الحماثم والصقور، ص ١٠.

٥- صراع الحمائم والصقور:-

ظهر هذا الصراع بعد حرب ١٩٦٧م، بين القادة والزعماء الاسرائيليين الذين اخذوا يفكرون في اتباع الطرق الدبلوماسية لانهاء الازمة الطارئة وتحديد سياسة وموقف محدد من الازمة، فالذي يعتبر معتدلاً في سياسته يطلق عليه اسم (حمامة)، اما الزعيم السياسي، والقائد العسكري الذين يعارض سياسة الاعتدال والمرونة، ويدعو الى المبادرة بالقيام بعملية ردع عسكرية، فكان يطلق عليه اسم (صقر)^(١).

وهذا الصراع في المواقف السياسية المعتدلة منها والمتشددة لهو انما يرجع الى صراع على السلطة داخل اسرائيل، حيث يحاول كل زعيم سياسي تحديد موقفه لنفسه معتقداً بأنه يخدم مصالحه في سعيه للوصول الى السلطة او كسب الرأي العام الداخلي او القوى الاخرى التي لها تأثير على طبيعة القيادة في اسرائيل^(٢).

ان هذه الصراعات القائمة في داخل الحزب من قياديه او عسكرية ادت الى تدهور حزب العمل الاسرائيلي، كما ان الصراعات السياسية وللحمائم لعبت دوراً في انهيار الحزب.

وهناك تفسير آخر كان سبباً من اسباب سقوط حزب العمل، فقد ظهر في الستينات موضوع تقاعد القادة السياسيين، وتقاعد قادة الجيش وهم في اواسط الاربعين، حيث كان التقاعد المبكر من سياسة جيش الدفاع، فالقمة الهرمية العسكرية هي نفسها تكون دوماً في قمة الحياة السياسية، فكان من الطبيعي ان يكون لهؤلاء الرجال العسكريين مواقع من المسؤولية في السلطة السياسية، والانتقال من القمة في العسكرية الى القمة في السياسة. او ما يطلق عليه القفز بدلاً من التدرج الوظيفي، وقد اثار هذا اولئك الذين كان لهم فترة من الزمن ينتظرون دورهم ليصبحوا في القيادة العليا^(٣).

اضافة الى هذه الاسباب فقد كانت هناك اسباب اخرى ادت الى سقوط الحزب منها الحروب التي خاضتها اسرائيل مع الدول العربية خاصة بعد حرب ١٩٦٧م وحرب ١٩٧٣م، فهناك من يعزو بأن بداية التفكك في الحزب هو حرب ١٩٦٧م، حيث

(١) عبدالحفيظ محارب، الحمائم والصقور، ص ٥.

(٢) نظام بركات، النخبة الحاكمة، ص ٢٧٨.

وعن اراء زعماء قادة اسرائيل من مسألة المناطق المحتلة من معتدلة أو متشددة، انظر:

عبدالحفيظ المحارب، الحمائم والصقور، المرجع السابق، ص ٦-٢١.

Asher Arien, Conclusion, P. 279.

(٣)

لم تستطع حكومة اسرائيل استغلال النجاح الذي حققته، فالنصر في الايام الستة كان كبيراً وفرصة ترجمته الى عبارات سياسية ضاعت تماماً. ومنهم من ينسبها الى حرب ١٩٧٣م، فقد اتهم زعماء المعراخ بالتقصير في الحرب، وبدأت شعبيتهم بالتقلص خاصة بعد ظهور حركات الاحتجاج التي طالبت علنية باستقلالهم جميعاً من قيادة (الدولة)^(١).

فحرب ١٩٧٣م، اسرعت في عملية انقلاب القيادة في حزب العمل (المعراخ)، حيث حل محل رابين وبيريس وألون كل من جولدا مائير ودايان وأبايبان عام ١٩٧٤م، فقد اصبحت جولدا مائير رئيسة الوزراء، واصبح دايان وزير الدفاع، وأبايبان وزيراً للخارجية، فهذا التغيير يبين ظهور القياديين الشباب والذين كان لهم جذور عسكرية وكسوف قادة الحزب القدماء^(٢).

كما قامت الاحتجاجات والاضطرابات بعد حرب ١٩٧٣م، داخل اسرائيل ونقل هذا التحرك الاحتجاجي من خلال المقالات النقدية الشاملة التي كانت تدور حول نقص التجاوب من قبل الحكومة لاهتمامات الشعب، والتي كانت موجهة بشكل كبير الى الاجراءات غير الديمقراطية لحزب العمل المسيطر^(٣).

كما ظهرت فضائح عديدة من الفساد شملت عناصر قيادية في حزب العمل، والتي اوجدت الانطباع السيء بين العامة، تجاه الحزب، وبذا تكون مثاليات الحزب قد تحطمت، فهناك اشريادلين الذي باشر الخدمات الصحية لكوبات- حوليم الشاملة في الهستدروت، وتم ترشيحه على انه مرشح الحزب لحراسة اسرائيل، ولكنه قوضي بتهمة السرقة وسجن لمدة خمس سنوات، وكان قد ورط العديد من قادة حزب العمل المحليين في عائدات غير قانونية قدمها للحزب، ثم هناك انتحار صديقه وزير الاسكان افراهام اوفر في اعقاب فضيحة مالية ايضاً، وهاتان الحادثتان اودت بحزب العمل الى كارثة حلت به^(٤).

(١) الاسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل، اسراييليات، مجلة شؤون فلسطينية العددان (٦٨-٦٩)، تموز (يوليو)، آب، (اغسطس)، ١٩٧٧م، ص ٢٧٦.

(٢) Asher Arian, Conclusion, p. 298.

(٣) Myron, op. cit, p. 134.

لقد كانت نتائج لجنة اجرائات لها اكبر اثر في تصدع الحزب حيث أدانت اللجنة القيادة الاسرائيلية-العسكرية، فكانت النتيجة استقالة جولدامائير من الحكومة في ١٩٧٤/٤/١م انظر، حامد ربيع، من يحكم تل ابيب، ص ٣٧٠.

(٤) Myron, Op. Cit, P. 143.

هذا وقد طرد رئيس الوزراء اسحق رابين من الحزب الديني القومي، ومن حكومة الائتلاف الذي امتنع عن التصويت بسبب عدم الثقة في الحكومة وذلك بسبب فضائح مالية، الى جانب فشل اباييان من اثبات براءته من تهمة مالية ايضاً^(١).

ان تلك الفضائح والاضغوطات ظهرت في وقت كانت البلاد تعاني من صعوبات اقتصادية سيئة، حيث اخذ (المواطن الاسرائيلي)، يقوم بتضييق الحزام من اجل تحمل ضرائب جديدة ثقيلة عليه، الى جانب انخفاض سعر العملة الاسرائيلية وازدياد البطالة بشكل كبير، هذه الاسباب جميعها ادت الى العديد من الاضطرابات اثرت على كل الاسرائيليين، خاصة بين الطبقة الفقيرة من السكان وبين اولئك القادمين من الدول الاسلامية من شمال افريقيا والشرق الاوسط^(٢). ويذكر دافيد شاحام بأن نضال الاحزاب العمالية كان موجهاً ضد رغبة العمال في تحسين وضعهم : « ان معظم الاضرابات كانت اضرابات عنيفة قام بها العمال ضد الدولة، والتي تحكمها حركة العمال، وضد النقابة المهنية التي تعتبر احد اجهزة الحكم في الدولة ». ويذكر ان ارتفاع مستوى المعيشة عند جميع الطبقات قد عمق الهوة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي^(٣).

وقد ادت هذه التطورات الى ظهور قلق اجتماعي داخل اسرائيل، وبالإضافة الى تقليل الهجرة الى اسرائيل ونمو الهجرة المعاكسة من اسرائيل الى الخارج، وادت بالتالي الى انشقاق جماعة من الحزب، وتكوين حزب جديد انضم الى كتل الليكود وهو (حركة الديمقراطية للتغيير)، والتي حصلت في انتخابات عام ١٩٧٧م على نسبة عالية من الاصوات بلغت ١١,٦٪، اي انها حصلت على ١٠ مقاعد من ١٥ مقعداً تقدمت اليها خلال الاقتراع^(٤). كما ضمت هذه الحركة عدداً من القياديين منهم الدكتور الجامي

Mryron, Op. Cit, p. 143.

(١)

Myron, Op. Cit, p. 144

(٢)

(٣) الاسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٤) اسعد عبد الرحمن، حيثيات السلوك الانتخابي، ص ٦٢، وعن الحركة الديمقراطية للتغيير انظر:-

حنة جريس، الاحزاب الاسرائيلية تستعد للانتخابات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد، (٦٥)، نيسان (ابريل)، ١٩٧٧م.

- عوامل ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير، مجلة الارض، السنة الرابعة، العددان (١٤، ١٥)، ١٩٧٧/٤/٢١.

يغال يادلين، والبرفسور امنون بروشتاين، والدكتور ساموئيل شامير رئيس قائمة (المركز الحر)، ومائيراميت رئيس الشركة الصناعية في الهستدروت (كور) سابقاً، وأهرون يارليف الوزير السابق في حزب العمل. وقد أراد هؤلاء تغيير ادارة انشطة (الدولة)، كما عكست هذه الحركة تضعفياً في نظام الحزب^(١). كما أن الليبراليين وحركة (لاعام)^(٢) من الليكود والحزب الديني القومي استخدموا الاقتراع السري حتى يجهزوا قوانينهم في مؤسسات الحزب، إلا أن حزب العمل استعمل لجنة التعيين، أي الطرق الكلاسيكية غير الديمقراطية في اختيار المرشحين في السياسة الاسرائيلية^(٣). وقد أدى ذلك إلى أن الليكود كان منظماً في قيادته وتجهيزاته الانتخابية، بينما استمر حزب العمل في تنظيماته القديمة. ونتيجة لهذا التطور استمر الليكود في النمو والنجاح، أما الائتلاف فقد استمر في نزوله، وذلك بسبب استجابة الليكود إلى مطالب سياسات الخارجية والدفاع^(٤). مثال ذلك تصريحات الرئيس الأمريكي كارتر الذي ذكر فيها حاجة الفلسطينيين إلى وطن، وقد شعر الليكود بأن الضغوطات قد إزدادت على إسرائيل، لذا فإنه تبنى سياسة صعبة، لمقاومة ضغوطات الأمم المتحدة وأمريكا حتى ولو أدى ذلك إلى إلغاء بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها إسرائيل^(٥).

وأخيراً، فإن حزب العمل فقد مضمونه وايدولوجيته ومؤيديه، إلى جانب المفهوم القومي التقليدي الذي كان قد تبناه، والذي تمثل تجسيد سياسة صهيونية متعصبة تعرف الحدود بين المعقول واللامعقول وبين المرغوب فيه والمدمر. فكان مفهومه عن قيام (دولة إسرائيل) أساس الايدولوجية الصهيونية، كما تبلورت منذ مشروع التقسيم ١٩٤٧م، ولجنة بيل، وحتى حرب الأيام الستة ١٩٦٧م. فخلال ثلاثين سنة كاملة، حكمت صهيونية التقسيم الصهيونية (العاقلة) في الحياة السياسية في اليوشيف وفي إسرائيل، وقد تهدمت بقوة الهزة التي حدثت في حزيران ١٩٦٧م، وخلال هذه السنين كانت تمتلك القوة الكافية لإنشاء (دولة) واستيعاب الهجرة،

(١) Asher Arien, Conclusion p. 299.

(٢) حركة لاعام (حركة الشعب) - ظهرت في مطلع عام ١٩٧٦، أعلن عن تشكيل حزب جديد يحمل اسم لاعام باندماج ثلاث فئات هي رافي + المركز المستقل وحركة ارض إسرائيل الكاملة: انظر غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٢٩١.

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص ٢٢٢-٢٢٤.

(٣) Asher Arien, Conclusion p. 300.

(٤) Myron, Op. Cit, P. 144.

(٥) Ibid, p. 144.

وتثبيت نظام الحكم وبناء انظمته، كما كانت تملك قوة كافية للصمود في وجه الفقر والبطالة امام ضغوط داخلية كبيرة- ولكنها لم تملك القوة للتغلب على النجاح، فالنصر في حرب الأيام الستة كان كبيراً وفرصة ترجمته الى عبارات سياسة ضاعت تماماً^(١).

هذا ويحلل رئيس مركز الانتخابات في المعراخ حاييم بارليف الاسباب التي أدت الى سقوط قوة المعراخ على النحو التالي بقوله: "انني ارى أن هناك اسباباً رئيسية بعضها ناتج عن الوضع الموضوعي، وبعضها ذاتي" كما يضيف "منذ حرب يوم الغفران اصبح الوضع الموضوعي صعباً جداً على جميع الاصعدة السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، والاسرائيلي العادي يكتشف كل صباح وضعا مختلفاً عن رغبته. فبعد ٢٩ سنة من الاستقلال وبعد خمسة حروب كنا نرغب في أن يتركونا في النهاية نبني الدولة بهدوء، ولكن الواقع مختلف، فالدول العربية لا تتصرف كما كنا نرغب والولايات المتحدة كذلك لا تتصرف حسب رغبتنا، ذلك فالاقتصاد العالمي لا يدار حسب مشيئتنا، والهجرة تقلصت والنزوح ازداد والجمهور اصبح اكثر نقداً فالسلطة لم تعد سلطة، ولا يمكن الاعتماد على المؤتمنين على القطاعات المختلفة، اما الانضباط الداخلي فقد ضعف، وطبيعي أن يوجه اللوم الى القيادة. والسبب الآخر، الذاتي المتعلق بالحكم او بالمؤسسة التي لم تستطع التغلب على الخلافات بين اعضائها. ان الخصومات والعلاقات الشخصية السيئة داخل الحكومة اصبحت حديث الجمهور، ومركز اهتمامه. واقصد مثلاً العلاقات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وبين سكرتير عام الهستدروت ووزير المالية^(٢)."

كما أن التفكك الايديولوجي وفقدان الواقعية السياسية التي كانت سر قوة حركة العمل في الماضي، هما السببان الأساسيان لسقوط حزب العمل، فيعلق البروفسور برمياهو بوفيل بقوله: "أن حركة العمل لم تخطئ ابداً في العوص في الرومانتيكية السياسية، فالاحلام لم تكن لديها أساساً للسياسة عملية، وانما ترجمت للغة الواقع حسب الامكانيات في الظروف الحقيقية. وفي سنوات حكم جولدا مائير- بدأت حركة العمل تفقد لاول مرة صفة الواقعية السياسية لديها. فقد اصبحت (الدولة) بحالة من الوهم الذاتي وفقدان الشعور بالواقع- الامر الذي انتهى بصدمة

(١) الاسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل، ص ٢٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٦.

كل هذه الاسباب مجتمعة أدت الى هزيمة حزب العمل في انتخابات عام ١٩٧٧م، حيث حصل على ٣٢ مقعداً فقط، وكانت هذه الهزيمة نهاية حتمية للتفكك الداخلي في الحزب، ايدولوجياً وتنظيمياً وممارسة، فكانت النتيجة عدم وجود الثقة في حزب العمل وقيادته من قبل قطاع مهم من الناخبين.

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٧.
* تعتبر اسباب سقوط حزب العمل (المباي) هي نفسها اسباب صعود الليكود الى الحكم. انظر (حزب الليكود، الفصل الثالث من الدراسة)